التخطيط الاقتصادي
في ظل فائض استثماري

دار القلم - الكويت - شارع السور - عمارة السور
قرب وزارة الخارجية

هاتف ٤٢٥١٦٠ ص ب ٢٠١٤٦ برقيا : توزيعكو

دراسات تخطيطية

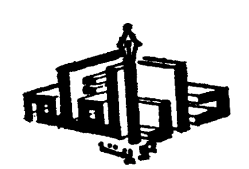
التخطيط الاقتصادي في ظل فائض استثماري

الحالة الكويتية

١ - المنهجية والإستراتيجية

الدكتور عبد الحميد الغزالي

أستاذ الاقتصاد المساعد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الكويت



بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى رفيقة حياتي
وابنتي الكبرى



هذه الصفحات

تمثل هذه الصفحات بعض الدراسات التي قمت بها خلال السنوات الثلاث الماضية (١٩٧٤ — ١٩٧٦) أثناء انتدابي من جامعة الكويت للعمل خبير تخطيط اقتصادي في مجلس التخطيط ، ثم وزارة التخطيط ، في دولة الكويت .

وتتركز هذه الدراسات جميعاً حول فلسفة ومنهجية واستراتيجية التخطيط القومي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت ، وعلى ذلك ، تشمل هذه الدراسات :

* فلسفة الخطة ومنهجيتها — لتحديد المنطلقات الأساسية للخطة وعناصرها الرئيسية .
* أهداف الخطة واستراتيجيتها — لتحديد برنامج عام للعمل التخطيطي من السياسات والتدابير والإجراءات لتنفيذ الخطة .
* نظام للأولويات الإنمائية القطاعية — لتحديد مرشد مبدئي لتخصيص الاستثمارات واختيار المشروعات .

* نموذج الخطة الإنمائي والتوزيعي — لتحديد المسار العام للتنمية والأدوار المخصصة لقطاعات الاقتصاد والمجتمع الكويتي خلال البعد الزمني للخطة ، ولتحديد التفصيلات الكمية لمكونات الخطة بصورة أكثر دقة ، وبدرجة أكبر من التناسق .

* أسس خطط الطوارىء البديلة للإنفاق الحكومي — لتحديد ما يتعين أن تقوم به الحكومة من إجراءات إذا ما نشأت ظروف استثنائية خاصة بالعائدات النفطية أثناء تنفيذ الخطة .

وتظهر هذه الدراسات الخمس في الفصول الخمسة التالية في هذا المجلد ، على الترتيب ، وبصورة مستقلة دون أي تدخل — يذكر — للربط بينها ، أو تعديل ، أو إعادة صياغة ولقد حرصت على ذلك للحفاظ على صبغتها كدراسات — تمت — مستقلة ، لجوانب مختلفة من منهجية واستراتيجية التخطيط في الكويت .

ولقد ظهرت دراسات « الفلسفة » ، و «الأولويات » ، و « خطط الطوارىء » في الدوريات العلمية المتخصصة التالية :

مجلة العلوم الاجتماعية — جامعة الكويت (العدد الأول مايو ١٩٧٥) ، ومجلة النفط والتعاون العربي — منظمة الأقطار

العربية المصدرة للبترول (العدد الأول ، شتاء ١٩٧٦) . ومجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية — جامعة الكويت (العدد الثامن ، أكتوبر ١٩٧٦) ، على الترتيب ، بينما تنشر دراسات « الاستراتيجية » و « النموذج » لأول مرة .

ولقد نشأت عدة اعتبارات تبرر جمع هذه الدراسات . ونشرها في مجلد واحد ، لعل من أهمها : ارتباط هذه الدراسات جميعاً بموضوع التجربة التخطيطية في الكويت ، والعمل على توافرها في متناول المهتمين بهذه التجربة من الدارسين والباحثين ، ومحاولة تعريف القارىء الكويتي والعربي بالاتجاهات العامة لهذه التجربة الوليدة والغنية في الوقت نفسه من حيث المنهج والتحليل ، ومن حيث الموضوعية والواقعية . وأخيراً ، أخذ هذه الدراسات كمدخل طبيعي لدراستين متخصصتين تاليتين حول التجربة نفسها .

وهاتان الدراستان هما : « المشكلة الإسكانية والتخطيط الإسكاني » و « مشكلة ارتفاع الأسعار والتنمية المخططة » . وعلى ذلك تشكل الدراستان الجزءين : الثاني والثالث من هذه التجربة . ومن ثم ، سوف يتناول المجلد الثاني دراسة « الإسكان » ويعالج المجلد الثالث مسألة « التضخم » .

وإني إذ أشكر الزملاء والزميلات العاملين بوزارة التخطيط — مجلس التخطيط سابقاً — على ما قدموه من تعاون

مفيد في شكل رأي ، أو نقد ، أو تجميع أو تجهيز إحصائي ، أود أن أوكد أن ما جاء بهذه الدراسات يعد مسؤوليّتي وحدي ولا يعكس بالضرورة آراءهم أو آراء وزارة التخطيط.

وأخيراً ، أرجو أن يكون هذا الجهد المتواضع مفيداً للمهتمين بدراسة التجربة الكويتية ، وعاملاً مساعداً في آراء وتسيير عملية تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومتكاملة ، جادة ومتجددة في دولة الكويت .

والله ولي التوفيق ،

د . عبد الحميد الغزالي

الكويت : أبريل ١٩٧٧

تعبر الآراء الواردة بهذه الدراسات عن وجهة نظر المؤلف فقط ، ولا تعكس بالضرورة آراء الجهات التي عمل فيها أو الأفراد الذين تعاون معهم .

المحتويات

الفصل الاول

الفلسفة والمنهجية

تقديم (*)

١ – تتمثل الغاية الأساسية من أي نظام اقتصادي في : تحقيق أقصى رفاهية مادية وكلية ممكنة لأفراد المجتمع . وتعد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمخططة ضرورة ملحة وعاجلة لتحقيق هذه الغاية عن طريق رفع محسوس وملموس لمستوى النشاط الاقتصادي الوطني **بوساطة** تصميم وتنفيذ برامج إنمائية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني . ولقد كانت ، وما زالت هذه الغاية الركيزة الأساسية للسياسة العامة في كافة المجالات في دولة الكويت . كما أصبحت وسيلة تحقيقها وضمان استمرارها ، سياسة ثابتة ومقررة ينبني عليها تطور صرح الاقتصاد الكويتي في المستقبل .

(*) يود المؤلف أن يشكر د . فيصل الكاظمي – مدير الإدارة الاقتصادية (سابقاً) ، بمجلس التخطيط – والسيد عبد الله عبد القادر – الباحث بالإدارة نفسها (سابقاً) ، على ما قدماه من تسهيلات متنوعة عند إجراء هذه الدراسة .

٢ — واستناداً إلى ذلك ، تجري الآن الترتيبات والإجراءات اللازمة لإعداد الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية القادمة (١٩٧٦/٧٥ — ١٩٨٠/٧٩) ، والتي تم الاتفاق على أن تبدأ مع بداية العام المالي : ١٩٧٦/٧٥ ، أي في أول أبريل عام ١٩٧٥ ، وذلك تمشياً مع قرار وزراء التخطيط في دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، والخاص بالتنسيق بين خطط التنمية في الدول الأعضاء من ناحية التوقيت الزمني مبدئياً [1] .

٣ — وتحاول هذه المذكرة أن تعرض بصورة مبسطة ودقيقة — في نفس الوقت — للخطوط الرئيسية لفلسفة هذه الخطة ، من حيث مرتكزاتها ، وأهدافها والاستراتيجية الإنمائية التي تنطوي عليها ، ووسائل تنفيذها ، الخ . وعليه ، تشتمل هذه الفلسفة على مكونين رئيسيين ، وهما : المنطلقات الأساسية للخطة ، وأساسيات أو العناصر الرئيسية للخطة . ويهدف هذا العرض بالأساس إلى تقديم تعريف محدد وواضح للخطة لكي تعمل الأجهزة التخطيطية المختلفة في الدولة على ضوئه ، وتسترشد بإطاره في عملية إعداد الخطط التفصيلية القطاعية والنشاطية والمشروعية ، التي تدخل في نطاق مسئولياتها . كما يهدف هذا العرض أيضاً وبنفس

درجة الأهمية ، إلى إثارة اهتمام المواطن الكويتي بهذا المجهود التخطيطي — تصميماً وتنفيذاً ومتابعة وتقويماً — لأن ذلك من المقومات الضرورية لإنجاحة . وعليه ، ستتناول هذه المذكرة المكونين الرئيسيين لفلسفة الخطة وهما :

المنطلقات والأساسيات ، فيما يلي ، على الترتيب .

أولاً : منطلقات الخطة

(١) المنطلق الدستوري :

٤ — تضمن دستور دولة الكويت نصوصاً عدة حول عروبة الكويت ، وصناعة الإنسان الكويتي ، وصيانة حريته ، وكفالة تقدمه ورفاهيته ، وحماية الملكية الخاصة ، وتدعيم التعاون العادل بين القطاعين العام والخاص ، وتحديد أسس وأهداف الاقتصاد الوطني ، وتبيان الأساس الإيديولوجي للاقتصاد والمجتمع . وتشكل هذه النصوص في مجموعها المنطلق الدستوري والإطار السياسي للعملية التخطيطية بصفة عامة ، وللخطة الخمسية على وجه الخصوص .

٥ — فقد جاء في المادة الأولى من الدستور أن « شعب الكويت جزء من الأمة العربية » . وبالنسبة لصناعة

الإنسان الكويتي وحريته وتقدمه ورفاهيته . يوجد العديد من النصوص الدستورية التي تبرز هذه الغايات — المواد : ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٨ ، ١٦٢ .

٦ — ولقد نصت المادة السادسة عشرة على أن : « الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي وللثروة الوطنية ، وهي جميعاً حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية ينظمها القانون » . كما تضمنت المادة الثامنة عشرة على أن : « الملكية الخاصة مصونة ، فلا يمنع أحد من التصرف في ملكه إلاّ في حدود القانون ، ولا ينزع عن أحد ملكه إلاّ بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون ، وبالكيفية المنصوص عليها فيه ، وبشرط تعويضه عنه تعويضاً عادلاً ».

٧ — ونصت المادة عشرون على أن : « الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية ، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص ، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين ، وذلك كله في حدود القانون » .

٨ — وبالنسبة لتمويل المجهود التخطيطي ، تنص المادة

مائة واثنتان وأربعون على أنه « يجوز أن ينص القانون على تخصيص مبالغ معينة لأكثر من سنة واحدة ، إذا اقتضت ذلك طبيعة الصرف ، على أن تدرج في الميزانيات المتعاقبة الاعتمادات الخاصة بكل منها ، أو توضع لها ميزانية استثنائية لأكثر من سنة مالية » .

٩ — ووفقاً لهذه النصوص ، يتبين أن الأساس الإيديولوجي للاقتصاد هو « الحرية الاقتصادية المنظمة » ، وللمجتمع هو « المذهب الفردي المحدد » .

فالأساس الأول مكفول في ضوء توازن وتعاون فعال ونشط بين القطاعين الخاص والعام . والأساس الثاني مصون في حدود توازن وتفاعل صحي بين الفرد والمجتمع . والأساسان ينبثقان من حقيقة اعتبارهما امتداداً وتأكيداً لكون الملكية الخاصة ورأس المال والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة ، وأنها جميعاً حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية .

(٢) المنطلق المؤسسي :

١٠ — كممثل للسلطة التنفيذية ومؤسساتها قدم سمو رئيس الحكومة ، في أكثر من مناسبة ، المنطلق المؤسسي و « التنفيذي » للعملية التخطيطية وللخطة . فلقد جاء في بيان سياسي لسموه ما يلي : « لقد اتخذنا مبدأ

الاقتصاد الحر سبيلاً لنا . وسنواصل الأخذ به ، ولكن دون استغلال أو تسلط من جانب رأس المال . بل في إطار ما توجبه علينا العدالة الاجتماعية التي نتمسك بها ونحرص عليها . وبهذا يمكن أن نحافظ على استقرارنا الاقتصادي ، وأن نعمل على ازدهاره[٢] » .

١١ — وجاء في نفس البيان ان « اختيارنا مبدأ الاقتصاد الحر لا يتنافى مع إعداد خطة اقتصادية شاملة لنمو بلادنا الاقتصادي والاجتماعي خلال فترة زمنية معينة ، خطة يستقر عليها الرأي بعد دراسة متمعنة كاملة » .

١٢ — ولقد جاء في الكلمة التي ألقاها سمو رئيس الوزراء في افتتاح المبنى الجديد للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية أن : « قضية التنمية قضية حضارية وإنسانية ، تتجاوز أبعادها النطاق الاقتصادي والإقليمي لمجموعة من الدول والشعوب » . و « انه ينبغي على خطط التنمية في البلاد العربية ان تهدف إلى تحقيق التكامل الإنمائي » . و « أنه خليق بنا معشر العرب ، ونحن أبناء أمة واحدة ، أن نعمل جادين ، لتحقيق مرحلة متقدمة من التعاون الاقتصادي ، سعياً إلى الوحدة المنشودة . وعلى المخططين الاقتصاديين في الدول العربية واجب التركيز على الاعتبارات الاقتصادية الصرفة ، وتجاوز مواضع الاختلاف ، والعمل بجد

لوضع مشاريع إنمائية مجدية ذات طبيعة وحدوية . تشمل الوطن العربي كله » [٣] .

١٣ — ولقد تضمن خطاب سموه في افتتاح مصنع شركة الاسمنت : « ان للصناعة دوراً بالغ الأهمية في خدمة الاقتصاد الوطني وترسيخ دعائمه . وإذا كان الله قد أفاء على أرضنا العزيزة من ثروة الطبيعة ما كفل لأبنائها حياة كريمة ، فإن إدراكنا حقيقة ان النفط مادة مستهلكة اقتضى منا العمل الدائب من أجل تنويع اقتصادنا الوطني وتوسيع قواعده . وإذا كانت الحكومة من جانبها قد أولت الصناعة رعايتها وعنايتها فقامت بتمويل حركة التقدم الصناعي عن طريق إقامة الشركات الصناعية أو المساهمة فيها أو تقديم القروض والتسهيلات الأخرى لها ، فإننا نعتقد ان العمل على تنويع الاقتصاد الوطني واجب عام لا تنفرد الحكومة بحمله ، بل يجب أن يشاركها فيه القطاع الأهلي » .

١٥ — لقد جاء في خطاب سموه في افتتاح شركة الأسمدة الكيماوية ما يلي : « ونحن حين نتجه إلى التوسع الصناعي ، لا نغفل واقعنا سواء كان ذلك من ناحية نوعية مواردنا الطبيعية ، أو حجم سوقنا المحلي والأسواق المجاورة ومدى قدرتها على الاستيعاب ،

أو سواء أكان ذلك من ناحية ندرة الخبرات الفنية وحداثة تجربتنا في المجال الصناعي . ولذلك فإننا نقيم صناعتنا على أساس واقعي ، نقيمها على أساس ما هو متوفر لدينا من موارد ، مستعينين بما نحتاج إليه من خبرات من الخارج » .

١٦ ـ وعند مناقشة قضية الفوائض ، يرى السيد رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت ان المشكلات الهيكلية التي تعاني منها دولة كالكويت من ضيق القواعد الاقتصادية ومحدودية الإمكانيات الاستيعابية يجب أن تكون حافزاً لكي يستثمر أكبر جزء من هذه الفوائض في مشاريع ذات جدوى اقتصادية واجتماعية تؤمن القوة العاملة المدربة ، والكفاءات العلمية والإدارية لتسيير البلاد بمستوى الرفاه والتقدم المرغوب ، كما تؤمن لها مصدراً كافياً من الدخل يحل مع الأيام محل عوائد النفط الذي لا بد ان ينضب طالت فترة استمراره أم قصرت (٤) .

١٧ ـ وبالنسبة للبعد العربي لهذه القضية ، يرى السيد رئيس الغرفة « انه ليس من المنطق في شيء ان يستمر الوضع الحالي الذي يجتمع في ظله مندوبا دولتين عربيتين في مصرف أمريكي أو أوربي يفاوض أولهما على إيداع

احتياطات بلاده مقابل فائدة بسيطة ، ويفاوض ثانيهما على نيل قرض بفوائد مضاعفة لتمويل مشاريع الإنماء في بلده ، ثم يجتمع الاثنان في الفندق ليتعانقا عناق الأشقاء . لقد آن الأوان لأن يجتمع الاثنان مباشرة ودون وسيط ليس لتأمين قرض من الأول للثاني فحسب ، بل لدراسة المشروع سوياً ، والمشاركة الفعلية في ملكيته وتسويق إنتاجه . ذلك لأنه حتى لو أغفلنا كل الاعتبارات القومية — المصيرية منها والعاطفية — واعتمدنا المعايير الاقتصادية البحتة فقط ، نجد ان استثمار الأموال العربية لتمويل مشاريع الإنماء العربية هو أفضل سبل الاستثمارات وأجداها » . ثم يستطرد السيد رئيس الغرفة بقوله ، « وضمن نطاق التعاون الاقتصادي أود أن أؤكد ان الهدف الأول والأسمى للاستثمارات العربية هو صناعة الإنسان العربي الحر المؤهل الذي ينعم بمستوى اجتماعي وثقافي وحضاري يؤهله بما يملك من كفاءات ومهارات أن ينفذ برامج التنمية على أحسن وجه . فالثروة البشرية كانت عبر العصور أثمن الثروات وأندرها إطلاقاً . كما أود أن أؤكد على ضرورة الاستثمار في مؤسسات البحث العلمي التي تساعدنا على كسر احتكار التكنولوجيا . لأنه بدون حيازة العرب لمقدار متطور من التكنولوجيا

لن يستطيعوا تحقيق الاستفادة القصوى من فوائضهم النقدية »[٥] .

١٨ — وفي القضية نفسها يؤكد السيد وزير المالية والنفط « ان خلق الثقة في السوق الكويتية والعربية هو شاغلنا الهام ، وان من أولى أهدافنا الاستثمارية اكتشاف واستغلال ثرواتنا في الكويت والعالم العربي ، لنستطيع توظيف أرصدتنا المالية فيها ، على أسس علمية وعملية سليمة ، بواسطة مؤسساتنا وشركاتنا ، التي بدأت تكتسب الخبرة والمعرفة في كثير من حقول الاستثمار والصناعة » . ثم يستطرد قائلاً : « ان افتقارنا إلى سوق نقدية عربية منظمة ، هو حقيقة واقعة . وإني أعتقد ان كل تخطيط لتوظيف أموالنا في مشاريعنا الإنمائية في الكويت والعالم العربي أو الأفريقي ، يجب أن تصاحبه خطوات بناءة من قبلنا ، لتوفير سوق عربية نقدية ، توظف فيها إيراداتنا لمدد قصيرة ومتوسطة . وان على مؤسساتنا النقدية ، الحكومية منها والأهلية ، العمل على البحث والاستقصاء وتقريب المقرض والمقترض في عالمنا العربي ، وجمعهما في سوق نقدية تتمتع بشروط مساوية للشروط المثيلة في الأسواق النقدية الهامة الأخرى »[٦] .

(٣) المنطلق الهيكلي :

١٩ — من الضروري أن نعرض — ولو بصورة مختصرة — لطبيعة وخصائص الاقتصاد الكويتي ، وذلك كخطوة أساسية للتعرف على المشكلات التي يعاني منها ، لتحديد الوسائل العامة لكيفية معالجتها ، وتصميم السياسات التفصيلية لهذه المعالجة . إذ يتطلب تصور التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت في الأمدين القريب والبعيد ، ورسم السياسات المناسبة لإحداثها ، ضرورة عرض وتحليل للخصائص الهيكلية للاقتصاد الوطني وللمجتمع الكويتي ، وذلك لتحديد المعالم الرئيسية للاقتصاد والمجتمع ، وتبيان أهم العوامل والمتغيرات المؤثرة في نموها خلال السنوات الأخيرة . وذلك لأن العملية التخطيطية عموماً ، والخطة على وجه الخصوص ، يتعين أن تؤسس على معطيات الاقتصاد والمجتمع ، وتنطلق من الخصائص الهيكلية لهما بغية إحداث تغييرات أساسية في هذه المعطيات والخصائص بهدف التوصل إلى الأهداف المتوخاة من عملية التنمية المخططة .

٢٠ — يعد الاقتصاد الكويتي من ضمن مجموعة الاقتصاديات « النامية » . إذ بالرغم من الارتفاع النسبي لمتوسط

دخل الفرد بسبب عائدات النفط المتزايدة ، نجد أنه وفقاً للمعايير الأخرى — العينية — الخاصة بتصنيف وترتيب الاقتصاديات المختلفة على أساس النشاط الاقتصادي السائد ، مثل : نصيب الفرد في المتوسط سنوياً من استهلاك الحديد والصلب ، نصيب القطاع الصناعي في الناتج القومي والعمالة القومية والعمالة القومية ، نصيب الفرد في المتوسط سنوياً من استهلاك الكهرباء للأغراض الإنتاجية ، . . . الخ ، يعد الاقتصاد الكويتي « اقتصاداً متخلفاً » .

٢١ — يعاني الاقتصاد الكويتي من ضيق القاعدة الإنتاجية بدرجة كبيرة ، فالقطاع الزراعي شبه معدوم ، والقطاع الصناعي ما زال صغيراً نسبياً وتنحصر إمكاناته في الصناعات البتروكيماوية وبعض صناعات مواد البناء والصناعات الصغيرة ، كما أن قطاع الخدمات لا زال في خطواته الأولى ، وعليه ، تبقى التجارة المجال الرئيسي للنشاط الاقتصادي ، ويبقى النفط العمود الفقري للاقتصاد الكويتي والمصدر الأول للثروة والدخل .

٢٢ — يعد الاقتصاد الكويتي اقتصاداً مفتوحاً تماماً انه يعتمد اعتماداً يكاد يكون تاماً على الاستيراد في سد جميع

احتياجاته تقريباً . كما ان تمويل هذا الاستيراد يتم عن طريق عائدات النفط ، في حين ان الدخل الناجم عن القطاعات غير النفطية لا يكفي لتمويل الاستهلاك بمستواه الحالي . وتسجل الكويت أعلى معدل استيراد للفرد في العالم . وتؤدي هذه الطبيعة المفتوحة للاقتصاد الكويتي إلى تعرضه الشديد لتقلبات الأسعار الخارجية ، وتأثره المباشر بهذه التقلبات . ولصغره النسبي ، ولصغر حجم معاملاته الخارجية نسبياً ، لايستطيع إلاّ ان يقبل السعر المطروح « كآخذ للسعر » . ومن ثم ، يضطر بسبب ضيق قاعدته الإنتاجية إلى استيراد التضخم السعري من الدول الصناعية إلى السوق المحلية .

وتساعد طبيعة الاقتصاد الوطني وهيكل السوق المحلي على تفاقم هذه الظاهرة في صورة ارتفاع متزايد لأسعار التجزئة ، ومن ثم تعرض مستوى الرفاهية المادية الذي توصل إليه المواطن الكويتي للانخفاض .

٢٣ — « يمكن اعتبار السنوات ١٩٦٢/١٩٦٣ — ١٩٦٥/ ١٩٦٦ فترة انتقـــال من عهد الفورة العمرانية المنطلقة دون ضوابط قوية في شتى الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية إلى فترة تتميز باستقرار في حركة الاقتصاد وعودة النمو إلى خط طبيعي . كما تتميز ببروز نقاط الضعف في الاقتصاد وتضخم المشكلات الاجتماعية

والاستثمارية التي لم تكن ذات وزن ثقيل خلال الفورة .
وباتت الآن تتطلب حلولاً ملحة وجذرية .
وبالتالي فهي تمهد لعهد جديد يتمكن فيه المجتمع من ترسيخ إنجازاته والتغلب على عدد من نواحي ضعفه ومن تنظيم نشاطه الإنتاجي ضمن إطار التخطيط الاقتصادي والاجتماعي المتكامل والمتناسق(٧) » .

٢٤ — ويمكن تعداد **أهم نقاط القوة** في الاقتصاد والمجتمع الكويتي فيما يلي :

١ : شخصية الشعب الكويتي والتي تتميز بسرعة اكتساب المهارة ، والحركية ، والقدرة على التكيف والتطور السريعين .

٢ : الثروة النفطية الهائلة وتراكم الفوائض النفطية ، وما يتبع ذلك من قدرة استثمارية فائقة .

٣ : القدرة على استقدام قوة عمل ضخمة ذات كفاءات متنوعة ملائمة لحاجات البلاد .

٤ : إقامة القسم الأكبر من البنى التحتية والتجهيزات الهيكلية استعداداً لانطلاقة إنمائية جادة ومتجددة .

٥ : توافر أعماق إنمائية واستثمارية شاسعة ، من العمق الخليجي ، فالعمق العربي ، فالعمق الأفريقي ، فالعمق الإسلامي ، فعمق الدول

النامية عموماً ، ثم أخيراً العمق الدولي .

٦ : نظام سياسي مستقر ، ذي خط ديموقراطي في الداخل ، ووحدوي على الصعيد العربي ، وإيجابي على المستوى الدولي .

٢٥ — ويقابل نقاط القوة هذه **نقاط ضعف** في تركيب المجتمع والاقتصاد . لعل من أهمها ما يلي :

١ : خطر الاعتماد المفرط على مورد واحد وهو النفط والغاز الطبيعي . وهو مورد متناقص بمرور الوقت ، وزائل في النهاية .

٢ : خطر الاعتماد المستمر على استقدام قوة العمل الأساسية من الخارج .

٣ : تضخم الجهاز الحكومي تضخماً كبيراً منذ عهد الفورة العمرانية .

٤ : المحدودية النسبية للطاقة الاستيعابية في الاقتصاد ، لعدم وجود قطاعات إنتاجية غير نفطية ذات قيمة ، ولصغر السوق المحلية .

٥ : غياب سياسة تعليمية وتدريبية مناسبة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في البلاد .

٦ : غياب سياسة سكانية — انتقائية — واضحة تتفق

ومصلحة البلد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٧ : تسرب موارد مالية ضخمة إلى الخارج للاعتماد الشديد على الاستيراد في سد حاجات الاقتصاد والمجتمع الأساسية ، وللميل إلى توظيف المدخرات في الخارج لضيق القاعدة الإنتاجية .

٨ : غياب سياسة مناسبة لربط الدخول بالإنتاجية من ناحية ، وبالأسعار من ناحية أخرى .

٩ : عدم توافر تصور واضح للوضع الاقتصادي والاجتماعي في « كويت ما بعد النفط » .

٢٦ — في ضوء هذه المحددات — الإيجابية والسلبية — تم تصميم مشروع خطة التنمية الخمسية الأولى (١٩٦٨ — ١٩٧٢) على أساس هدف إنمائي بعيد المدى وهو المحافظة على استمرار مستوى الدخل الفردي السائد والعمل على زيادته ، وذلك من خلال استراتيجية إنمائية لخطط التنمية المرحلية ترتكز حول الدخل القومي. ولقد استهدفت الخطة الخمسية تحقيق معدل نمو في قيمة الناتج المحلي الإجمالي مقداره (٦,٥٪) ، على أساس أن تساهم القطاعات غير النفطية بنسب متزايدة في تكوين هذا الناتج .

ولكن في ضوء التطورات الجذرية في قطاع النفط

— من حيث الأسعار والإنتاج — والزيادة الهامة في العائدات التي تولدت عن ذلك ، نجد ان المنجزات الفعلية تجاوزت أهداف الخطة وتوقعاتها .

فالقيمة المضافة لقطاع النفط فاقت كثيراً ما كان متوقعاً لها مما أدى إلى هذا التجاوز على المستوى القومي. ولقد حدث هذا ، بينما لم تحقق القطاعات غير النفطية الأهداف المرسومة لها .

٢٧ — وبالرغم من أن الخطة لم تقرر رسمياً إلا أنه يمكن القول ان فترة الخطة شهدت ما كان يتوقعه المخططون من تهيئة الاقتصاد والمجتمع لعملية تنويع الإنتاج ، تهيئة الاقتصاد والمجتمع لعملية تنويع الإنتاج ،والانطلاق في عملية توسيع القاعدة الإنتاجية على خط إنمائي متزايد ومستمر . وفي نفس الوقت ، نجد ان مشروع الخطة قد أحدث درجة معقولة من الوعي التخطيطي لدى كافة مستويات وقطاعات المجتمع .

٢٨ — ويمكن أن نتعرف على صورة عامة لما أنجزه الاقتصاد والمجتمع خلال العشر سنوات الماضية ، والعامل الأساسي في هذه الإنجازات ، من سرد لبعض بيانات النشاط الاقتصادي القومي . فمثلاً ، نجد ان المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي بلغ ، في المتوسط

٩ ٪ في الفترة ٦٢ / ٦٣ — ٧٢ / ١٩٧٣ ، كما بلغ هذا المعدل بالنسبة للناتج القومي الإجمالي ، ١٠,٥ ٪ سنوياً في الفترة نفسها . ولقد كانت المساهمة النسبية لقطاع النفط في عملية تكوين الناتج المحلي الإجمالي (٦٣ ٪) في المتوسط . ولم يحدث تغير هيكلي ذات أهمية في الأنصبة النسبية للقطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ٦٥—١٩٦٦ . ولقد وصل الإدخار القومي إلى (٤٦ ٪) من الناتج القومي الصافي (الدخل القومي) في عام ١٩٧٢/٧١ ، بينما لم يبلغ التكوين الرأسمالي الثابت الصافي سوى حوالي (٨ ٪) فقط [٨] .

٢٩ — ولقد بلغ معدل النمو السكاني السنوي في المتوسط (١١,٣ ٪) في الفترة ١٩٥٧ — ١٩٦١ ، ثم انخفض إلى (٩,٨ ٪) في الفترة ١٩٦١ — ١٩٦٥ ، ثم استمر في الانخفاض إلى (٩,٦ ٪) في الفترة ١٩٦٥ — ١٩٧٩ وإلى (٧,٥ ٪) خلال الفترة ١٩٧٠ — ١٩٧٣ . وفي عام ١٩٧٣ ، بلغ الكويتيون ٣٨٠,٠٠٠ نسمة من مجموع كلي للسكان قدر بحوالي ٩٢٠,٠٠٠ ، أي بنسبة (٤١,٣ ٪) ، وفي عام ١٩٧٠ ، بلغت نسبة الأيدي العاملة إلى مجموع السكان حوالي (٣٣ ٪) . ولقد امتص قطاع الخدمات أكبر نسبة من قوة العمل ،

حيث بلغت تلك النسبة حوالي (٤٥ ٪) . بينما لم يسهم قطاع النفط إلاّ بحوالي (٣ ٪) فقط . ويلي الخدمات قطاعات التشييد ، فالتجارة ، فالصناعة (١٤٫٤ ٪ ، (١٤٫١ ٪) ، (١٣٫٧ ٪) ، على الترتيب .

٣٠ — وفي عام ٧٢ / ١٩٧٣ ، على أساس مجموع كلي للسكان يقدر بحوالي ٩٢٠٫٠٠٠ نسمة ، وناتج قومي صافي (دخل قومي) يقدر بحوالي ١٫١٨٦ مليون دينار ، نجد ان متوسط دخل الفرد بلغ حوالي ١٢٨٩ ديناراً . وهو من أعلى متوسطات الدخول الفردية في العالم .

٣١ — من هذه البيانات ، يتضح لنا الأهمية النسبية القصوى لقطاع النفط في عملية تكوين ونمو الناتج المحلي الإجمالي كما يتبين لنا أيضاً الحجم النسبي الكبير للامكانيات الاستثمارية المتاحة . إذ لم يتعد التكوين الرأسمالي الثابت حتى الآن حوالي سدس المدخرات الفعلية . وهذه الحقائق تعكس بدورها الحقيقة الواضحة وهي عدم التوازن الشديد بين القدرة الإنتاجية لعوامل الإنتاج المحلية ، باستثناء النفط ، وبين مستوى الموارد المستهلكة أو المدخرة .

وهذه الحقيقة تشير إلى ضرورة توخي استراتيجية

إنمائية تؤسس على الاستقلال عن عائدات النفط كعامل من عوامل الإنتاج في الأمد الطويل . وهذا يعني أن تكون سياسة تنويع الإنتاج جوهر هذه الاستراتيجية . وتعكس بيانات الأيدي العاملة قطاعياً ، ضآلة مساهمة قطاع النفط لاتباع هذا القطاع فناً إنتاجياً كثيف رأس المال . كما تشير هذه البيانات إلى الأهمية النسبية لقطاع الخدمات ، وإلى الضيق الشديد للقاعدة الإنتاجية في القطاعات السلعية — الزراعة والصناعة — في هذا الخصوص .

(٤) المنطلق المنهجي :

٣٢ — البعد الإنمائي : يتمثل هذا البعد كأساس لاستراتيجية طويلة المدى في صناعة الإنسان القادر على صنع الرخاء في المستقبل في « كويت ما بعد النفط » .

٣٣ — وتتطلب عملية تحقيق هذه الغاية أن تتأسس السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة في المدى البعيد على السعي في تحقيق الأهداف الإنمائية التالية :

١ : استمرار رفع مستوى معيشة المواطن الكويتي ، وتأمين حدود دنيا مناسبة من الرفاهية له .

٢ : تحويل الاقتصاد الكويتي من اقتصاد ذي مورد

واحد إلى اقتصاد ذي موارد إنتاجية متعددة ومتنوعة .

٣ : تنمية عوامل الإنتاج المحلية — بجانب النفط — لكي تفي باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستمرة والمتوازنة والمتجددة ، وعلى الأخص خلق وتنمية طاقات بشرية متخصصة ذات كفاءات علمية وريادية وفنية مناسبة .

٤ : إحداث التكامل الاقتصادي العربي ، كأساس لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية ، في أطر من التنمية الجادة والمتجددة .

٥ : رسم سياسة مناسبة لربط الدخول بالإنتاجية من ناحية ، وبالأسعار من ناحية أخرى ، وتصميم سياسة سكانية انتقائية منفتحة .

٣٤ — البعد الاستراتيجي : وينبثق من حقيقة الموقف والذي يتلخص في محاولة إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل مستوى معيشي مرتفع نسبياً ، وطاقة استيعابية محدودة نسبياً ، وفائض استثماري متزايد نسبياً ، وندرة في الكفاءات والمهارات الريادية والفنية الكويتية.
وعليه يستند هذا البعد على العناصر التالية :

١ : تنويع الإنتاج محلياً ، وامتداده خليجياً وعربياً ودولياً .

٢ : تنمية الكفاءات والمهارات الريادية والفنية .

٣ : التصنيع والتنمية الزراعية كعصب لعملية التوازن القطاعي المنشود .

٤ : اتباع فن إنتاجي كثيف رأس المال نسبياً .

٥ : تعاون وثيق وتنموي بين القطاع الخاص والمشترك والعام .

٣٥ – البعد الزمني : تنطوي عملية التنمية المطلوبة زمنياً على مستويين : مستوى بعيد المدى ، ومستوى قصير المدى ، ويتمثل المستوى الأول في تصور طويل الأجل ، مدته ربع قرن ، من عام ١٩٧٦/٧٥ إلى عام ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ . ويتمثل المستوى الثاني في خطط مرحلية ، مدة كل منهما خمس سنوات ، وتشكل الخطة الخمسية القادمة الحلقة أو المرحلة الأولى ، (٧٥/١٩٧٦ – ٧٩/١٩٨٠) ، من المراحل الخمس لهذا التصور .

٣٦ – تشكل عناصر السياسة الاقتصادية والاجتماعية ، المحددة في البند (٣٣) الأهداف النوعية للتصور طويل الأجل (١٩٧٥ – ٢٠٠٠) ، وهي : رفع مستوى معيشة المواطن ، تنويع الإنتاج ، تنمية عوامل الإنتاج ، إحداث التكامل الاقتصادي العربي ، ورسم سياسات

دخول وأسعار وسكان مناسبة . كما ترتبط تفاصيل الخطة الخمسية القادمة (١٩٧٥ — ١٩٨٠) ، موضوعياً وعضوياً ، بدرجة مساهمتها — كمياً وعينياً — في تحقيق هذه الأهداف ، حيث تمثل هذه الخطة الحلقة الأولى من التصور طويل الأجل .

٣٧ — ولكي يمكن تصميم الخطط المرحلية تصميماً كمياً مفصلاً قابلاً للتطبيق والتنفيذ عملياً ، يتعين ترجمة الأهداف النوعية للتصور طويل الأجل إلى تصور كمي مستهدف . وبالطبع ، لا يمكن اعتبار أي أهداف كمية طويلة المدى . . . أهدافاً تتوافر فيها الدقة المتناهية ، ولا تقبل التغير أو التبديل ، ومن ثم تنفذ بطريقة حرفية وآلية . بل يجب أن ينظر إليها على انها تصور مبدئي للسياسات التي تحاول أن تعبر عنها ، خاضع دائماً لإعادة البحث والتمحيص والمراجعة المستمرة لكي يوائم ويتكيف مع الظروف المتغيرة والمستجدة وعليه ، يتعين أن يكون التعبير الكمي لهذه السياسات على قدر كبير من المرونة ، ويمثل فقط دليلاً لاتجاه العمل المطلوب لتنفيذ هذه السياسات .

٣٨ — وعلى ذلك ، إذا أخذنا سنة ٧٠/ ١٩٧١ كسنة أساس باعتبارها سنة عادية نسبياً ، ومتوافر لدينا بيانات إحصائية عنها على درجة معقولة من التفصيل ، فإننا

يمكن أن نحدد الهدف العام للتصور طويل الأجل (١٩٧٥ ــ ٢٠٠٠) بأنه : مضاعفة متوسط دخل الفرد في سنة الأساس (١٩٧١/٧٠) ، والذي بلغ حوالي ١١٥٦ ديناراً، في السنة النهائية للتصور (١٩٩٩ــ ٢٠٠٠) ، بأسعار سنة الأساس ، أو باستبعاد قطاع النفط ، الحفاظ على متوسط دخل الفرد في سنة الأساس بأسعار هذه السنة .

٣٩ ــ وبعد هذا التحديد يمكننا تفصيل النموذج الإنمائي طويل الأجل بمكوناته من معدلات نمو سكاني متوقعة ، ومعدلات نمو في الناتج القومي الصافي مخططة على أساس توزيع زمني على الخطط المرحلية الخمسية . وعلى أساس توزيع قطاعي لمعاملات رأس مال/ إنتاج . ورأس مال/ عمل مقدرة ، وفي ضوء التنويع الإنتاجي المستهدف ، وتنمية الكفاءات الريادية والفنية المتوخاة . وبصفة عامة يمكننا القول ان التركيز سيكون بالنسبة للخطط المرحلية على الأهداف الكمية العينية. وستكون الخطوط الكمية العريضة لسياسة التنويع كما يلي :

أ ــ بافتراض وجود قطاع النفط في تفصيل التصور ، سيكون هدف التنويع هو التوصل في السنة النهائية (١٩٩٩ ــ ٢٠٠٠) إلى مساهمات نسبية في الناتج المحلي الإجمالي بقطاعات: النفط ، والصناعة

والزراعة ، والخدمات . (بما في ذلك التجارة والمال ، والنقل والمواصلات ، هي على الترتيب : ٣٠ ٪ ، ٢٥ ٪ ، ١٠ ٪ ، ٣٥ ٪ [٩] .

ب — بافتراض استبعاد قطاع النفط في تفصيل التصور . سيكون هدف التنويع هو التوصل في السنة النهائية ١٩٩٩ — ٢٠٠٠ إلى مساهمات نسبية في الناتج المحلي الإجمالي لقطاعات : الزراعة . والصناعة ، والتجارة (والنقل والمواصلات والمال) ، والخدمات [١٠] . هي على التوالي ١٥ ٪ ، ٣٥ ٪ . ٢٥ ٪ ، ٢٥ ٪ .

هذا ، مع الأخذ في الاعتبار الأهمية الاستراتيجية لعنصر التكامل الاقتصادي العربي ، في صورة مشروعية مشتركة — وبالأخص في المجال الزراعي ، على أن يكون للقطاع المشترك دور ريادي في تنفيذها .

٤٠ — **البعد الاستيعابي :** وينصب هذا البعد على مشكلة محدودية الطاقة الاستيعابية ، ومن ثم الضيق النسبي للقاعدة الإنتاجية في الاقتصاد الكويتي ، في ظل توافر فوائض نفطية استثمارية متزايدة . ويتمثل هذا البعد في عدة أعماق ترتب حسب الأهمية تنازلياً كما يلي :

العمق الخليجي ، والعمق العربي ، والعمق الأفريقي ، والعمق الإسلامي ، والعمق النامي ، والعمق الدولي . ونعني أساساً بهذا البعد — بأعماقه الست — أن يصمم التصور طويل الأجل والخطط الخمسية المرحلية في ضوء هذه الطاقة الاستيعابية الشاسعة . ويترجم هذا العنصر الاستراتيجي في صورة مشروعات إنمائية مشتركة مدروسة من كافة النواحي الفنية والاقتصادية والإدارية والتمويلية ، وتضمن كجزء أساسي في الخطط المرحلية . ولعل تجربة الاتفاقات الثنائية ، وصندوق الكويت للتنمية الاقتصادية لبداية مشجعة على هذا الطريق .

٤١ — وإذا ما نظرنا إلى هذه الأعماق الاستيعابية بصفة عامة ، وللتكامل الاقتصادي العربي التنموي بصفة خاصة ، فإن مشكلة الفوائض ستتحول إلى عملية إدارية بحتة ، وستتلاشى مشكلة محدودية الطاقة الاستيعابية تماماً . وستصبح القضية عملية تنظيم وتوزيع المتاح من الموارد المالية على عدة مجالات استثمارية ، تتطلب بالضرورة — لكثرتها النسبية — اتباع سياسة انتقائية بين المشروعات الإنمائية على أساس الجدوى الاقتصادية ، والريعية ، وسلامة الاستثمار ، إلى آخر معايير اختيار المشروعات. والباب مفتوح تماماً في مجالات الزراعة والصناعة والنقل والمواصلات والخدمات عموماً .

ثانياً : أساسيات الخطة

(١) الأساس النظري :

٤٢ — تستند عملية تصميم الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المقبلة على تصور طويل الأجل حول المعالم الرئيسية لعملية التنمية خلال الخمس وعشرين سنة القادمة ، وفقاً لنموذج إنمائي طويل الأجل عن الفترة نفسها . كما تعتمد هذه الخطة على خبرة تخطيط فعلية منذ إنشاء مجلس التخطيط في أغسطس عام ١٩٦٢ ، بصفة عامة ، ومنذ تصميم أول وثيقة تخطيطية من قبل المجلس ، وهي الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٨/٦٧ — ١٩٧٢/٧١) . كما تخدم عملية التصميم دراسات هامة منها دراسة المخطط الهيكلي ، ودراسة التشابك الاقتصادي ، ودراسة أثر العلاوة الاجتماعية وتعديل الرواتب والأجور (١٩٧٢/٧١) ، ودراسة القطاع المشترك ، ودراسة مشكلة الغلاء .

٤٣ — تبنى تفاصيل الخطة على أساس نموذج توزيعي يبين

كيفية التوصل إلى الأهداف الكلية والقطاعية المرغوب في التوصل إليها ، ويحدد المعاملات الفنية المختلفة التي استندت عليها عملية تحديد دور كل قطاع ومكوناته في تحقيق الأهداف الكمية المنشودة . وينبثق عن هذه العملية ، كجزء أساسي من الخطة ، الأهداف الكمية في تحقيق الأهداف الكمية والعينية التفصيلية المتوقع تحقيقها في نهاية البعد الزمني للخطة .

(٢) الأساس الزمني :

٤٤ ــ تغطي الخطة فترة الخمس سنوات من ١٩٧٦/٧٥ إلى ١٩٨٠/٧٩ . وتشكل هذه الفترة الخمسية ، كما بينّا ، المرحلة الأولى من التصور طويل الأجل (٧٥/ ١٩٧٦ ــ ٢٠٠٠/١٩٩٩) . وتستند ، بالتالي ، تفاصيل الخطة ــ من إطار عام وخطط قطاعية وسياسات وإجراءات تنفيذية وتقويمية ــ على الخصائص الأساسية لهذا التصور .

٤٥ ــ بأخذ سنة ١٩٧١/٧٠ ، كسنة أساس ، للأسباب نفسها التي اخترنا وفقاً لها هذه السنة كأساس للتصور طويل الأجل ، يمكن اعتبار الإنجازات الفعلية في الفترة

من ١٩٧٢/٧١ إلى١٩٧٥/٧٤ على انها مؤشر لإمكانيات الاقتصاد الكويتي الواقعة فعلاً . ولكننا لا نفترض استمرارها بنفس قوة الدفع ، والدرجة ، بالنسبة لقطاع النفط . وعلى ذلك ، ستؤخذ هذه الإنجازات الواقعة فعلاً كعامل مساعد في تحقيق الأهداف النوعية والكمية طويلة الأجل . مع مراعاة ضرورة القيام بإجراء أي تعديلات تتطلبها عملية تنفيذ الخطة . في ضوء البيانات الإحصائية التي ستتوافر فيما بعد عن فترة الأربع سنوات موضع العرض .

(٣) الأساس الهدفي :

٤٦ — تنبثق الأهداف الكيفية للخطة ، منطقياً ، عن أهداف التصور طويل الأجل ، بوصفها المرحلة الأولى منه . وعليه ، تشمل أهـــداف الخطة — نوعياً — السعي في المساهمة في تحقيق :

١ : مستوى معيشي مناسب للمواطن .

٢ : تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد .

٣ : تنمية عوامل الإنتاج المحلية .

٤ : إحداث التكامل الاقتصادي التنموي العربي .

٥ : رسم سياسات للدخول والأسعار والسكان .

٤٧ — وتتحدد الأهداف الكمية — ابتداء — من الهدف الكمي العام للتصور طويل الأجل ، وهو مضاعفة متوسط دخل الفرد في وجود النفط ، أو المحافظة على متوسط دخل الفرد المحقق في سنة الأساس باستبعاد النفط . وفي كل حالة من هاتين الحالتين البديلتين ، ستحدد مسألة مساهمة الخطة الخمسية في عملية تحقيق هدف تنويع الإنتاج قطاعياً ، كما حدد كمياً في التصور طويل الأجل .

٤٨ — وبافتراض معدل نمو في متوسط دخل الفرد مقداره (٤ ٪) سنوياً في المتوسط ، بأسعار سنة الأساس ، وبافتراض معدل نمو سكاني سنوي في المتوسط مقداره (٧,٥ ٪) — أي افتراض استمرار سريان المعدل السائد فعلاً ، خلال سنوات الخطة — ، يمكننا أن نحدد مستوى الناتج القومي الصافي ، وبالتالي الناتج القومي الإجمالي ، والمتوقع خلال كل سنة من سنوات الخطة [١١] . بعـــد ذلك ، وعلى أساس معاملات فنية خاصة برأس المال والعمل ، يفترض إجراء بعض التغييرات الهيكلية المرغوب فيها، ويمكن إجراء تحديد مبدئي للمساهمات النسبية القطاعية ، كما يمكن تحديد حجم الاستثمارات والعمالة المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف المتوقعة .

٤٩ — ويشكل هذا التمرين التخطيطي . . . الأساس لنموذج تجميعي تقريبي مبسط لاتجاهات العملة الإنتاجية خلال البعد الزمني للخطة . ومن هذا النموذج ، يتحدد الإطار العام لعملية التنمية خلال الخطة . ومن هذا الإطار التمهيدي ، يمكن تحديد أهداف كمية —عينية— وفقاً للمعاملات الفنية المختلفة التي تحكم العملية الإنتاجية في كل نشاط إنتاجي . بعد ذلك ، تقابل هذه البيانات ، بما سيأتي إلى مجلس التخطيط من أهداف كمية عينية من القطاعات المسؤولة عن التخطيط في شتى الأنشطة الاقتصادية . وتمثل البيانات الأخيرة . في الواقع ، الأساس الأكثر دقة للتصميم النهائي للخطة العامة وللخطط القطاعية . ولا يعدو الإطار العام التمهيدي سوى مرشد تقريبي ومبدئي فقط ، يهدف بالأساس الىمساعدة الأجهزة الفنية التخطيطية على القيام بواجباتها التخطيطية . وفي النهاية ، يقوم المجلس بإجراء الترتيب والتناسق بين الخطط التفصيلية المختلفة ، للتوصل إلى خطة عامة متناسقة — من حيث الأهداف والوسائل والسياسات والإجراءات .

(٤) الأساس القطاعي :

٥٠ — انطلاقاً من مبدأ الحرية الاقتصادية المقيدة بالوظيفة الاجتماعية ، وبتحقيق هدف التنمية الاقتصادية ،

ستعكس الخطة ، وبصورة كمية هذا المبدأ عن طريق تبيان حدود القطاعات الثلاث : الخاص ، والعام ، والمشترك . وبصفة عامة ، يتولى القطاع العام مشروعات المنافع والمرافق العامة — كالماء والكهرباء والطرق والمطارات والمدارس والمستشفيات ، الخ . ويتولى القطاع الخاص المشروعات الصناعية ، والزراعية المرافق العامة . أما القطاع المشترك ، فيتولى المشروعات الإنتاجية الكبيرة — والتي قد يحجم عن القيام بها القطاع الخاص — . ويمثل هذا القطاع ركناً مؤسسياً وتنفيذياً أساسياً في تصميم وتنفيذ خطة التنمية القادمة . وبالطبع ، ستكون خطط القطاعين الخاص والمشترك في صورة توجيهات ، وليست أوامر ملزمة . وإنما خلال الحفز والتشجيع ، سيعمل المشرع على جذب القطاعين ليسيرا مع توجيهات الخطة وتوقعاتها .

٥١ — ستحدد الخطة دور القطاعات الإنتاجية المختلفة من خلال خطط قطاعية صناعية وزراعية ونقل ومواصلات وخطط خدمات ، الخ . وتحدد في هذه الخطط المساهمة المتوقعة من القطاع في المتغيرات الكلية — بصفة مبدئية — ثم الأهداف العينية التفصيلية ، والوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف من رأس مال ، ومواد خام ، وأيدي عاملة ، الخ . كما ستبين هذه الخطط الاستراتيجية

المتبعة ، والفن الإنتاجي المستهدف ، ثم التغيير الهيكلي المرجو تحقيقه .

٥٢ – وعلى عكس الخطط الإنمائية التقليدية ، سيتم التصميم النهائي للخطة – تمشياً مع أهدافها الأساسية والاستراتيجية الإنمائية طويلة الأجل – على أساس تقسيمها إلى شقين متكاملين جغرافياً – قسم محلي ، يشتمل على مكونات العملية الإنمائية في داخل الاقتصاد الكويتي ، وقسم خارجي ، يتضمن الأعماق الاستيعابية الخليجية ، والعربية ، والأفريقية ، والإسلامية ، والنامية ، والدولية . ويتم ذلك على أساس من دراسة تفصيلية للتشابك الاقتصادي للقطاعات والأنشطة الإنتاجية المختلفة في المستويين المحلي والخارجي ، تهدف إلى أكفأ استغلال ممكن للموارد الإنتاجية ، وإلى السعي في المساهمة في تحقيق الهدف طويل الأجل . وهو إحداث التكامل الاقتصادي التنموي العربي ، وإيجاد فرص استثمارية مجزية للفائض من التنمية العربية في الأعماق الاستيعابية الأخرى .

(٥) الأساس التصنيعي :

٥٣ – ينطلق الجانب التصنيعي للخطة من الهدف الاستراتيجي العام وهو تنويع الإنتاج ، وتوسيع القاعدة الإنتاجية

للاقتصاد . وينقسم الجانب التصنيعي للخطة إلى قسمين : محلي ، يهتم بتنمية القطاع الصناعي الكويتي ، وخارجي ، يعطي لهذا القطاع امتداد وعمقاً خليجياً وعربياً وأفريقياً وإسلامياً ، الخ . وترتكز استراتيجية التصنيع ، بجانب توافر فرص مجزية للاستثمارات ، على الآثار غير المباشرة لهذا النشاط الإنساني المتقدم من تطور في المعرفة الفنية ، وتوسع في الخدمات المختلفة ، وزيادة في اكتساب الخبرات والمهارات ، الخ .

٥٤ — وترتكز الخطة الصناعية على العناصر التالية :

١ : استغلال أكبر للطاقة الإنتاجية للصناعات القائمة .

٢ : توسيع الصناعات القائمة ورفع إنتاجيتها .

٣ : استكمال الصناعات التي بدىء في تنفيذها فعلاً ، أو تنفيذ الصناعات التي استكملت دراستها .

٤ : إقامة صناعات جديدة على أساس تكاملها مع الصناعات القائمة ، وتناسبها مع ظروف السوق المحلية والخليجية والعربية ، وتلاؤمها مع الموارد الإنتاجية المختلفة المتاحة .

٥ : توفير البيئة الصناعية الصحية والملائمة لدفع عجلة التنمية في هذا النشاط ، مثل إنشاء جهاز لدراسة المشروعات الصناعية ، إنشاء مراكز للتدريب ، الخ .

٦ : المساهمة في توسيع صناعات قائمة وصناعات تحت التنفيذ وفي إقامة صناعات جديدة في الدول الخليجية والعربية والافريقية والإسلامية والنامية ، ثم في بقية دول العالم ، بشرط ضمان عائد مجزى للاستثمارات ، وبشرط تكاملها مع التنمية الصناعية المحلية .

٥٥ — يتم اختيار المشروعات الجديدة على أساس عدد من المعايير منها الربحية ، وفرص العمل الجديدة ، واستخدام الموارد والقدرات المحلية ، وتوافر إمكانيات تسويقية كافية — على أساس من إحلال للواردات وتشجيع الصادرات — إلى آخر هذه المعايير المتعارف والمتفق عليها .

٥٦ — وبصفة عامة ، يمكن القول ان فرص الاستثمار في القطاع الصناعي — محلياً وخارجياً — تتركز في نوعين رئيسيين : الصناعات البتروكيماوية — والصناعات الأخرى التي تشكل الطاقة الحرارية نسبة كبيرة في تكلفتها مثل صناعة الألمنيوم ، ثم بعض الصناعات التي يمكن أن تحل مكان بعض السلع التي تستورد — بكميات مناسبة — من الخارج : تعليب الأسماك ، الدهون والزيوت النباتية ، دبغ الجلود وصنع الأحذية

والمنتوجات الجلدية ، منتوجات الحوت ، الزجاج بكافة أنواعه المنزلية .

(٦) الأساس الزراعي :

٥٧ — يعد القطاع الزراعي في الكويت قطاعاً ثانوياً ومحدوداً ويرجع ذلك إلى :

١ : عدم توفر التربة الصالحة للزراعة ، وانجذاب رأس المال المحلي إلى قطاعات أخرى ذات عائد أعلى وأسرع .

٢ : عدم الأخذ بالأساليب العلمية الحديثة في زراعة الأراضي للسبب السابق ، ولعدم توافر أجهزة فنية كافية لتقديم الإرشاد الفني والتسهيلات المختلفة .

٥٨ — وتنطلق خطة التنمية الزراعية من نفس منطلق خطة التصنيع وهو تنويع الإنتاج ، وتوسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد . وعليه ترتكز الخطة الزراعية على العناصر التالية :

١ : تشجيع القطاع الخاص عن طريق قيام الحكومة بتذليل الصعوبات التي تجابه التنمية الزراعية ، وذلك عن طريق :

أ ـ إنشاء المزارع والمداجن لرفع مستوى الإنتاج النباتي والحيواني طبقاً لأحدث الأساليب العلمية .

ب ـ إيجاد دائرة فعالة للأبحاث الزراعية والإرشاد الزراعي .

جـ ـ التوسع في التجارب والاستقصاءات في حقلي الزراعة النباتية والثروة الحيوانية .

د ـ توفير الأيدي العاملة الماهرة .

هـ ـ إجراء مسح شامل للأراضي الزراعية لاستصلاح ما يمكن إصلاحه .

٢ : تشجيع القطاع الخاص والمشترك للقيام بمشروعات إنتاجية رئيسية مثل :

أ ـ إقامة مشروعات لتأمين اللحوم والدواجن .

ب ـ إقامة مشروعات لتأمين الاستهلاك المحلي من الحليب الطازج .

جـ ـ إقامة مشروعات لتأمين العلف اللازم للحيوانات محلياً .

٣ : القيام بمشروعات زراعية مشتركة في الدول الخليجية والعربية والافريقية لتأمين السلع الزراعية محلياً .

٤ : قيام الحكومة بإنشاء محطة تحلية ذات سعة

تقديرية مناسبة ، وتذليل العقبات أمام مد مياه شط العرب إلى الكويت .

٥٩ ــ وبالطبع ، ينطبق على المشروعات الزراعية المختارة نفس معايير الجدوى الاقتصادية التي أشرنا إلى بعضها عند مناقشتنا للمشروعات الصناعية ، من ربحية ، وإحلال للواردات واستخدام لموارد محلية أو خليجية أو عربية ، الخ .

(٧) الأساس الخدمي :

٦٠ ــ انطلاقاً من مبدأ التنويع ، وتدعيماً لقطاعات الخدمات القائمة فعلاً ، وبجانب تنمية هذه القطاعات بمعدل يتناسب والتنمية المقترح إحداثها في بقية قطاعات الاقتصاد الوطني ، تقترح الخطة اتجاهات جديدة في هذه المجالات ، وتدعيماً لاتجاهات قائمة ، من ذلك :

١ : تنمية الخدمات النقدية والمالية والتأمينية ، بحيث تصبح الكويت سوقاً نقدياً ومالياً وتأمينياً لمنطقة دول الخليج بصفة خاصة ، والدول العربية والنامية على وجه العموم .

٢ : تنمية خدمات الترانزيت وإعادة التصدير وذلك على أساس تحويل الكويت إلى منطقة حرة

تدخلها السلع وتخرج منها دون أي قيد جمركي ، باستثناء تلك المفروضة بقصد حماية الإنتاج الوطني .

٣ : إنشاء صناعات تجميعية وإعادة تصديرها ، خاصة إلى البلدان النامية .

٤ : تقديم وتنمية خدمات الملاحة البحرية ، وذلك بتوفير خدمات الملاحة البحرية لمنطقة الخليج ولبعض بلدان أفريقيا وآسيا عن طريق بناء أسطول ملاحي بحري كمشروع خليجي أو عربي مشترك .

٥ : تنمية الخدمات الاجتماعية ، وذلك بتطوير التعليم بجميع مراحله وأنواعه ليتمشى مع متطلبات التنمية محلياً وخليجياً ، وتطوير الخدمات الصحية لتتناسب واحتياجات المواطن الكويتي والمواطن الخليجي .

(٨) الأساس التنفيذي :

٦١ — تشمل الخطة الخطوط العريضة والاتجاهات العامة للسياسات التفصيلية التي تحكم عملية التنفيذ في القطاعات الإنتاجية المختلفة ، وتترك عملية تحديد كل سياسة تشريعياً وتنفيذياً وإجرائياً إلى القطاع الحكومي الذي

يشرف على القطاع أو النشاط الإنتاجي موضع السياسة . وتمثل عملية وضع السياسات والإجراءات التنفيذية المناسبة عنصراً جوهرياً في نجاح الخطة ، وإمكانية تحقيق أهدافها .

٦٢ — وهذا المنهج واضح بالنسبة للقطاع العام ، أما القطاع الخاص ، فالوضع يختلف بالنسبة له . فالتوقعات الإنمائية لهذا القطاع تعد على أساس ما يمكن للقطاع القيام به من مشروعات تتمشى مع الأهداف المتوخاة من خطة التنمية . ومن ثم ، فدور الخطة بالنسبة للقطاع الخاص لا يتخذ صفة الإلزام ، وإنما يعد دوراً إرشادياً وتوجيهياً . وهنا ، يكون الهدف من السياسات التنفيذية هو خلق الحوافز والروادع بالنسبة للنشاط الإنتاجي الذي يمارسه القطاع الخاص حتى يمكن أن يتمشى مع ما تهدف إليه خطة التنمية — بقدر الإمكان ، ومن هذه السياسات : السياسة الاسكانية ، والسياسة المالية ، والسياسة النقدية ، والسياسة التجارية .

(٩) الأساس التقويمي :

٦٣ — وهذا الأساس ينصب على ضرورة وأهمية المراجعة والمتابعة والتقويم الدوري لعملية تنفيذ الخطة . وهنا ،

تصبح نوعية وكفاءة وشمولية نظام جمع البيانات ذات أهمية قصوى . وأساساً ، تقويم الخطة — مرحلياً أو نهائياً — يعني مقابلة القيم المخططة بالقيم المحققة للمتغيرات موضع التخطيط ، أي مقابلة الأهداف بالمنجزات ، ثم تحليل الاختلافات بين النوعين من البيانات ، والبحث عن أسبابها ، ثم تقدير آثار المجهود التخطيطي بصفة عامة على الوضع الاقتصادي وإجراء أي تعديلات تتطلبها الظروف المتغيرة فيما تبقى من الخطة ، أو أخذها في الحسبان ، عند انتهاء التنفيذ في الخطة المرحلية التالية .

(١٠) الأساس التشريعي :

٦٤ — الرأي الذي يحوز اتفاقاً واسعاً ، واستناداً إلى تجربة الخطة الخمسية الأولى ، هو أن يوصي مجلس التخطيط بأن يتم اعتماد الخطة بمرسوم أميري ، بعد أن تعرض على مجلس الأمة على شكل خطاب أميري استثنائي على أن يتم إعداد ميزانية إنمائية لفترة السنوات الخمس للخطة ، وإقرارها دفعة واحدة من قبل مجلس الإمة . وتصدر بقانون وتكون الأداة التنفيذية لحصة القطاع الحكومي في خطة التنمية . ولقد أجاز الدستور ، كما ذكرنا في المنطلق الدستوري ، وضع ميزانيات إنمائية لأكثر من سنة .

خاتمة :

٦٥ — لسنا في حاجة إلى تأكيد ان هذه الخطة تعد حقيقة ، أول خطة عربية تصمم — فلسفياً ومنهجياً واستراتيجياً وفنياً — على أساس السعي نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية كسياسة مرسومة ومباشرة ومتعمدة . وبقدر ما تثيره هذه الخطة من اهتمام لدى المواطن الكويتي والمواطن العربي ، بقدر ما سيكون نجاحها في تحقيق ما احتوته من أهداف . وهنا ، يبرز دور جهاز الاعلام — محلياً وعربياً — في التعريف بالخطة وتقديمها إلى المواطن الكويتي والعربي .

٦٦ — ونود أخيراً أن نشير إلى أن أي عمل تخطيطي ، يحتوي ، بالضرورة على قدر من الطموح . وهذا العمل سيكون طموحاً . ولكنه ، في اعتقادنا ، لا يعد طموحاً أكثر من ثقتنا في قدرة الشعب الكويتي على استمرار تحقيق التقدم ، وليس طموحاً أكثر مما تتيحه إمكانيات الاقتصاد الكويتي المادية والبشرية المتاحة والمحتملة ،

وأخيراً ليس طموحاً بالمقارنة بمتطلبات البلد الإنمائية وباحتياجات الإنسان الكويتي المتزايدة ، خاصة في عصر ما بعد النفط . ويعتمد نجاح هذا العمل ، بالأساس على تصميم وإيمان وشجاعة من قبل كل فرد كويتي ، ومن قبل كل مؤسسة من مؤسسات المجتمع الكويتي — تصميم على استمرار التقدم ، وإيمان به ، وشجاعة على بذل ما قد يتطلبه من جهد وتضحيات .

الهوامش والمصادر :

(١) والذي اتخذ في مؤتمرهم المنعقد في القاهرة في شهر أغسطس ، عام ٧١ ، ارجع إلى : د. برهان الشطي ، مذكرة حول خطة التنمية القادمة ، (مجلس التخطيط ، الكويت : فبراير ، ١٩٧٣) ، ص : ١ .
(٢) من البيان السياسي الذي ألقاه سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء أمام مجلس الأمة الكويتي في ٢٤ يونيو ١٩٧٠ .
(٣) ألقيت هذه الكلمة يوم ٢٩ ابريل ١٩٧٤ .
(٤) من كلمة رئيس الغرفة في افتتاح «ندوة دور الفوائض النفطية الإنمائي والنفطي» (الكويت : ٣٠ ابريل – ٢ مايو ١٩٧٤) .
(٥) من كلمة السيد رئيس الغرفة ، سالفة الذكر .
(٦) من كلمة السيد الوزير في «ندوة دور الفوائض الإنمائي والنقدي» ، (الكويت : ٣٠ ابريل – ٢ مايو ١٩٧٤) .
(٧) مجلس التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية الأولى ، (مجلس التخطيط : الكويت ، ١٩٦٨) ، ص : ٣٠ – ٣١ .
(٨) هذه البيانات بالأسعار الجارية .
(٩) يفترض ان قطاع التشييد موزع وظيفياً على القطاعات المذكورة . كما يشمل قطاع الصناعة . . . الكهرباء والغاز والماء .
(١٠) بالنسبة لقطاع التشييد ، ارجع إلى الهامش السابق .
(١١) في حالة التبديل الخاص باستبعاد قطاع النفط ، سيتبع نفس المنطق . الاختلاف الأساسي سيكون استبعاد النفط من عملية حساب متوسط دخل الفرد في سنة الأساس ، ثم افتراض معدلات نمو في متوسطدخل الفرد المعدل ، بهدف التوصل إلى مستوى دخل الفرد الأصلي في نهاية التصور .

بعض المراجع الأساسية :

أولاً : المراجع العامة

1 - Bhagwate, J. & Eckaus, R.,Development and Planning, (London : Allen &Unwin, 1972).
2 - Ghazali, El -, A., Planning for Economic Development -Methodology,Strategy & Effectiveness, (Cairo Modern Bookshop , 1972).
3 - Lewis, A., Development Planning, (London : Allen &Unwin, 1966).
4 - Robinson, J.,Planning and Forecasting Techniques, (London:weidenfeld & Nicolson,1972).
5 - Thirwall, A., Growth and Development, (London : Macmillan, 1972).
6 - Todaro, M., Development planning, (East Africa : Oxford University Press, 1971).

ثانياً : المراجع الخاصة بالتجربة الكويتية

١ – البنك المركزي ، التقرير السنوي ، اعداد مختلفة ، (الكويت : البنك المركزي ، سنوات مختلفة) .
٢ – مجلس التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية الأولى ، ١٩٦٧/١٩٦٨ – ١٩٧١/١٩٧٢ ، (الكويت : مجلس التخطيط ، ١٩٦٨) .
٣ – مجلس التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية الأولى ، ١٩٦٧/١٩٦٨ – ١٩٧١/١٩٧٢ ، الخطة القطاعية ، (الكويت : مجلس التخطيط ، ١٩٦٨) .

٤ — مجلس التخطيط ، الإدارة الاقتصادية ، الاقتصاد الكويتي ، أعداد مختلفة ، (الكويت : مجلس التخطيط ، سنوات مختلفة) .

٥ — مجلس التخطيط ، الإدارة المركزية للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ، اعداد مختلفة ، (الكويت : مجلس التخطيط ، سنوات مختلفة) .

الفصل الثاني

الأهداف والاستراتيجيّة



تقديم *

١ — أصبحت التنمية الشاملة المخططة ، ووسيلة تحقيقها ، وضمان استمرارها — التخطيط الشامل — سياسة ثابتة ومقررة ، منذ نشأة مجلس التخطيط حتى الآن . وتعتبر الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٨/٦٧ — ١٩٧٢/٧١) بحق علامة هامة على طريق انتهاج الكويت لأسلوب التخطيط . وتم تصميم مشروع هذه الخطة على أساس هدف إنمائي بعيد المدى ، وهو إرساء مجتمع يسوده الرخاء والطمأنينة بالعمل على استمرار مستوى الدخل الفردي السائد ، وتنميته ، وذلك من خلال استراتيجية إنمائية لخطط تنمية مرحلية ، ترتكز حول تنويع مصادر الدخل ورفع نسبة مساهمة قوة العمل المحلية في تكوينه ، وإحداث التطور الاجتماعي الملائم . ولقد استهدفت هذه الخطة تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي

(*) يود المؤلف أن يشكر د . برهان الشطي ، والسيد محمد همام الهاشمي ، والسيد محمد أبو العلا السايح — المستشارين بمجلس التخطيط — على ما قدموه من ملاحظات مفيدة على مسودة أولى من هذه الدراسة .

مقداره (٦٥,٥ ٪) سنوياً، على أساس أن تساهم القطاعات غير النفطية بنسب متزايدة في تكوين هذا الناتج [١] .

٢ — وبالرغم من أن الخطة لم تقر رسمياً ، إلاّ أنه يمكن القول أن فترة الخطة شهدت ما كان يتوقعه المخططون من تهيئة الاقتصاد والمجتمع لعملية تنويع الإنتاج ، والانطلاق في توسيع القاعدة الإنتاجية على خط إنمائي متصاعد ومستمر . ولكن ، في ضوء التطورات الجذرية في قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي والزيادة الهامة في العائدات التي تولدت عن ذلك ، تجاوزت المنجزات الفعلية أهداف الخطة وتوقعاتها . فالقيمة المضافة لقطاع النفط الخام والغاز الطبيعي فاقت كثيراً ما كان متوقعاً لها ، مما أدى إلى هذا التجاوز على المستوى القومي [٢] .

٣ — وتشكل هذه الخطة الخمسية (١٩٧٧/٧٦ — ٨٠/١٩٨١) الخطة المرحلية الأولى من تصور طويل الأجل يمتد من الآن حتى عام ٢٠٠٠ . وتتمثل الغاية العامة من هذا التصور الإنمائي في بناء الإنسان القادر على صنع الرخاء والأمن ، في ظل نوعية بيئية سليمة . وتهدف هذه الخطة — كحلقة أولى — إلى المساهمة في تحقيق هذه الغاية بعيدة المدى على أساس تنمية

الاقتصاد الوطني في ظل تكامل اقتصادي عربي ، وباستخدام وتطويع التكنولوجيا الحديثة ، وتطوير المجتمع بما يضمن أقصى قدر من الإحساس بالانتماء والتماسك الاجتماعي ، وتوفير الحد الأدنى من مقومات الحياة الكريمة لكل من يعيش على هذه الأرض .

٤ — وتحدد هذه الغايات شكل ومكونات الاستراتيجية الخاصة باحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل : مستوى معيشي مرتفع ، وطاقة استيعابية محدودة نسبياً ، وفائض استثماري متزايد بسبب تزايد عائدات النفط ، وندرة في الأيدي العاملة في الكفاءات والمهارات الفنية والريادية الكويتية ، وعدم الاستغلال المناسب لدور المرأة ، وتواجد وتزايد المشكلات التي صاحبت التطور في مجالات السكان والإسكان والسلوك والعلاقات والقيم الاجتماعية : وعلى ذلك ، تشمل هذه الدراسة : الخصائص الهيكلية للاقتصاد والمجتمع الكويتي (الوضع الراهن) ، والأهداف العامة للتنمية الشاملة خلال البعد الزمني للخطة الخمسية — المرحلية الأولى — ، واستراتيجية هذه الخطة .

(١) الوضع الراهن

٥ — تميزت فترة السنوات الخمس الأولى من عقد السبعينات بالنسبة لدولة الكويت بأحداث هامة كان من نتيجتها ظهور ما يمكن أن يسمى « بفورة العائدات النفطية » . وأول هذه الأحداث موتمر طهران الذي انعقد في عام ١٩٧٠ وحددت خلاله معادلات وصيغ جديدة لتسعير النفط الخام مما نجم عنه تزايد ملحوظ في العائدات المالية للدول النفطية . ثم جاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وحققت من جملة ما حققته انعتاق النفط مع صيغ الأسعار المعلنة من قبل الاحتكارات البترولية ، وشرعت الدول النفطية بإعلان الأسعار الخاصة بنفطها من قبلها مباشرة وبعد التشاور فيما بينها من خلال منظمة الأوبيك الدولية . وتبع ذلك كله فرض الدول النفطية مشاركتها في ملكية الشركات النفطية العاملة في أراضيها . وانتهى الأمر بالنسبة لدولة الكويت إلى فرض سيطرتها الكاملة بامتلاك الحصص المتبقية لشركات النفط الأجنبية في شركة نفط الكويت .

٦ — وبالرغم من التزايد المستمر للفوائض المتاحة للاستثمار فما زال الاقتصاد الكويتي يعاني من ضيق القاعدة الإنتاجية وضآلة مساهمتها في تكوين الناتج القومي [٣]. فالقطاع الزراعي محدود نسبياً ، والقطاع الصناعي ما زال صغيراً ، وتنحصر إمكانياته في بعض الصناعات البتروكيماوية ، وبعض صناعات مواد البناء ، والصناعات الصغيرة . كما أن قطاعات الخدمات لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب للمساهمة في عملية التنمية بشكل فعال . وعلى الرغم من النشاط الملحوظ في قطاع التجارة ، إلا أنها تتأثر من ناحية حجمها وتركيبها بمحدودية القطاع الإنتاجي وإمكاناته على التوسع في المستقبل .

٧ — ويعتمد الاقتصاد اعتماداً يكاد يكون كاملاً على الاستيراد في سد معظم احتياجاته ، وتؤدي هذه الطبيعة « المفتوحة » إلى تعرضه الشديد لتقلبات الأسعار الخارجية ، وتأثره المباشر بهذه التقلبات . وتساعد هذه الطبيعة ، وهيكل السوق المالية ، على تفاقم ارتفاع مستوى الأسعار ، مما يؤدي إلى تزايد تكاليف الإنتاج من ناحية وتكاليف المعيشة من ناحية أخرى .

المتغيرات القومية :

٨ — ويمكن التعرف على صورة كمية عامة للاقتصاد خلال

السنوات العشر الماضية من عرض لبعض البيانات الرقمية المتاحة عن النشاط الاقتصادي . فعلى أساس الأسعار الجارية ، بلغ المتوسط السنوي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حوالى (١٤ ٪) خلال الفترة ٦٢/ ١٩٦٣ — ١٩٧٣/٧٢ . إذ ارتفع من (٦٥٣) مليون دينار في العام الأول إلى (١٥٨١) مليون دينار في العام الأخير . كما بلغ المتوسط السنوي لمعدل نمو الناتج القومي الصافي (الدخل القومي) حوالى (١٧ ٪) خلال الفترة نفسها ، حيث ارتفع من (٤٤١) مليون دينار إلى (١٢٠٩) مليون دينار ، في العامين المذكورين على الترتيب . أما في عام ١٩٧٤/٧٣ ، فقد وصل الناتج المحلي الإجمالي إلى (٢١١١) مليون دينار ، كما بلغ الناتج القومي الصافي (١٦٢٦) مليون دينار ، حيث شكلت نسبة الادخار القومي منه نحو (٥٣ ٪) بينما لم تتجاوز نسبة التكوين الرأسمالي الثابت الصافي (٩ ٪) . كما يقدر متوسط دخل الفرد بحوالي(١٨٠٠) دينار أي ما يعادل حوالي (٥٥٠٠) دولار أميركي وهو من أعلى متوسطات الدخول الفردية في العالم [٤] .

٩ — وتشير النتائج الأولية لتعداد السكان في أبريل ١٩٧٥ إلى أن العدد الكلي للسكان بلغ حوالي (٩٩١,٤٠٠) نسمة ، منهم (٤٧٠,١٠٠) كويتيون ، بنسبة

(٤٧,٤ ٪) ، و (٥٢١,٣٠٠) غير كويتيين ، بنسبة (٥٢,٦ ٪). وقد وصل العدد الكلي للسكان إلى أكثر من ثلاثة أمثال ما كان عليه منذ خمسة عشر عاماً ، وذلك نتيجة اجتذاب اعداد كبيرة من الوافدين . ومع ذلك فإن معدلات النمو السكاني السنوية أخذت في الانخفاض بشكل ملحوظ حتى عام ١٩٧٥ . إذ انخفض معدل النمو السكاني من (٩,٨ ٪) خلال الفترة : ١٩٦١ — ١٩٦٥ ، إلى (٩,٢ ٪) خلال الفترة : ١٩٦٥ — ١٩٧٠ ، ثم إلى (٦,٨ ٪) خلال الفترة : ١٩٧٠ — ١٩٧٥ . وترتب على ذلك ، بصفة عامة ، بقاء نسبة السكان الكويتيين في عام ١٩٧٥ ، على ما كانت عليه تقريباً في عام ١٩٧٠ [٥] .

١٠ — كانت قوة العمل في عام ١٩٧٠ تمثل (٣٢,٨ ٪) من السكان. ولقد زاد عدد أفراد قوة العمل من (١٨٤٢٩٧) في عام ١٩٦٥ إلى (٢٤٢١٩٧) في عام ١٩٧٠ ، ومن ثم بلغ المتوسط السنوي لمعدل النمو في قوة العمل خلال تلك الفترة (٥,٦ ٪) وهو يقل عن معدل النمو السنوي للسكان بسبب انخفاض نسبة قوة العمل من (٣٩,٤٪) في عام ١٩٦٥ إلى (٣٢,٨٪) في عام ١٩٧٠ . ولقد بلغ عدد الكويتيين في قوة العمل (٦٥٣٦٩) أي ما يعادل (٢٧ ٪) من قوة العمل الكلية ، مقابل (٧٣ ٪)

لقوة العمل الوافدة . ويرجع الانخفاض الملحوظ في قوة العمل الكويتية إلى عاملين رئيسيين هما حداثة التركيب العمري للسكان وارتفاع نسبة الأطفال من ناحية ، وضآلة مساهمة الإناث في قوة العمل من جهة أخرى . وتقدر نسبة قوة العمل الكويتية بما يعادل (١٨,٨ ٪) من السكان الكويتيين . ويبلغ معدل مساهمة الذكور (٣٦,١ ٪) مقابل (١,٢ ٪) فقط للإناث[٦] .

المساهمات القطاعية :

١١ — وفيما يختص بالمساهمات القطاعية ، فإن قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي يسهم في توليد الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٦٦/٦٥ — ١٩٧٣/٧٢) بحوالي (٦٠ ٪) سنوياً . كما تسهم قطاعات الخدمات الأخرى مجتمعة بحوالي (٢٨ ٪) ، ويتوزع الباقي وقدره حوالي (١٢ ٪) بين قطاعات التجارة (٨,٢ ٪) والصناعة (٣,٤ ٪) والزراعة (٠,٤ ٪) [٧] . ويعكس هذا النمط النسبي للمساهمات القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي — دون شك — اعتماد الكويت الشديد على النفط ، وتضاؤل دور القطاعات غير النفطية .

١٢ — وبالمقابل فإن نتائج تعداد السكان لعام ١٩٧٠ تشير إلى أن قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي يستوعب

ما لا يزيد عن (٣٪) من قوة العمل الكلية ، بينما تستوعب قطاعات الخدمات مجتمعة حوالي (٤٥ ٪) يليها قطاعات التشييد والبناء (١٤,٤ ٪) والتجارة (١٤,١٪) ، والصناعة (١٣,٧٪) ، والزراعة (١,٩ ٪) [٨] .

١٣ — وفي ميدان التجارة الخارجية ، سجلت كل من الواردات والصادرات نمواً كبيراً في السنوات العشر الماضية . فلقد زادت قيمة الواردات ، بالأسعار الجارية من (١٣٥) مليون دينار في عام ١٩٦٥ إلى (٤٥٥) مليون دينار في عام ١٩٧٤ ، أي بمعدل زيادة سنوية بلغ بالمتوسط (٢٣,٧ ٪) . وقد زادت قيمة الصادر من النفط الخام والمكرر والغاز الطبيعي في عام ١٩٧٤ على ثلاثة آلاف مليون دينار كويتي ، وحقق ميزان المدفوعات فائضاً يقدر بحوالي (٩٨٠) مليون دينار . كما زادت الصادرات — غير النفطية — من (١٤) مليون دينار إلى (١١٧) مليون دينار ، أي بمعدل سنوي يزيد على (٧٣,٥ ٪) . وقد زادت الأهمية النسبية للصادرات غير النفطية ذات المنشأ المحلي بسبب التطور الذي حدث في الصناعات التصديرية ، خلال السنوات الثلاث الماضية [٩] .

السمات الاجتماعية :

١٤ — يتميز المجتمع الكويتي بتركيب سياسي ينم عن سيادة القانون وانفتاح في حرية التعبير عن الرأي . ويتمتع فيه المواطنون بالحريات الأساسية ، وبقدر وافر من الحقوق السياسية ، وبتوافر قدر من الاستقرار السياسي والاجتماعي يسمح بالتفكير في الغد ، والتخطيط لتحقيقه ، خاصة أمام المعدل المتزايد لإسهام المرأة في مجالات العمل ، والحياة العامة ، وتزايد إعداد الإناث في مختلف مؤسسات التعليم ، بحيث أصبحت تساوي اعداد البنين أو تفوقها في بعض المستويات التعليمية (١٠).

١٥ — اتسم المجتمع الكويتي بالتحول السريع من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث ، وما صاحبه من تغييرات في البناء الاجتماعي والتركيب السكاني ، أدى إلى تناقضات واهتزازات في القيم والمعايير الاجتماعية بين مختلف فئات المجتمع ذات الخلفيات الثقافية المتباينة . كان من نتيجتها تراكم المشكلات الاجتماعية ومن أبرزها الصراع بين القيم التقليدية والمستحدثة وبين الأجيال المتعايشة ، وزيادة معدلات الجريمة والانحراف ، بالإضافة إلى مشكلات الأسرة والطفولة والشباب ، فضلاً عن مشكلات الإدارة والتنظيم

وتضخم الجهاز الوظيفي وتعقد الإجراءات الإدارية ، وافتقاد عناصر التنسيق والرقابة .

١٦ — في ضوء هذا العرض العام للخصائص الهيكلية للاقتصاد والمجتمع ، وعلى أساس المحددات الإيجابية والسلبية التي تحكم عملية التنمية الشاملة في دولة الكويت ، سيتناول القسمان التاليان أهداف الخطة ، واستراتيجيتها على الترتيب .

(٢) الأهداف

الأهداف بعيدة المدى (١٩٧٦ – ٢٠٠٠) :

١٧ – يشتمل التصور طويل الأجل على أهداف تسير سيراً متوازياً مع جميع ما سوف تستهدفه خطط التنمية المرحلية ، يمكن إجمالها في : « إقامة مجتمع اقتصادي يتميز بقوة دفع ذاتي وبمعدلات متزايدة من الدخل والإنتاج ، مع ضمان حدود دنيا من الرفاهية لكل فرد من أفراده » . وتستند هذه الأهداف الى المرتكزات الأساسية التالية :

١ : المحافظة على استقلال الكويت باعتبارها جزءاً من الأمة العربية ، وعلى النظام الحر فيها .

٢ : إيجاد بدائل إنتاجية متنوعة تحل محل النفط في المستقبل وتطويرها ، مع المحافظة على نوعية بيئية سليمة .

٣ : تنمية الموارد البشرية ، والكفاءات الفنية والريادية

٤ : اتخاذ المبادرات اللازمة لتعميق التشابك الاقتصادي والترابط الاجتماعي بين أجزاء الوطن العربي . بهدف التوصل إلى وحدة عربية ، بدءاً بتحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي .

٥ : تدعيم البناء الحضاري المتكامل وتحقيق التطور الاجتماعي المتوازن للإنسان والمجتمع .

١٨ — وتفرض هذه الأهداف والمرتكزات استراتيجية التنمية الواجبة . وهي اعتماد سياسة تنويع النشاط الإنتاجي في الخطط المرحلية المتلاحقة ، ضماناً للتعويض عن الثروة النفطية المتناقصة ، وتأميناً لاستمرار مستويات مرتفعة من الدخل الحقيقي والحياة الطيبة لأفراد المجتمع . على أنه من الضروري في الوقت نفسه التأكد من أن أهداف الخطة الخمسية الواحدة تقع على الخط المنطقي للأهداف ذات المدى البعيد . وعليه ، يجب أن تظل أهداف التنمية الشاملة في المستقبل البعيد حية في الأذهان عند وضع الأهداف للمستقبل القريب .

أهداف الخطة المرحلية الأولى (١٩٧٧/٧٦ — ١٩٨١/٨٠) :

١٩ — في ضوء الوضع الراهن ، وعلى أساس الغايات والمرتكزات بعيدة المدى ، وفي حدود الإمكانات

المتاحة والمحتملة خلال الخمس سنوات القادمة .
تشمل الأهداف العامة للخطة ما يلي :

١ : تأمين استمرار مستويات من الدخل تتناسب مع الزيادات المضطردة في نفقات المعيشة .

٢ : إيجاد بدائل إنتاجية يتولد عنها دخل متجدد ومتزايد .

٣ : تنمية الموارد البشرية وإبراز القدرات الفنية والريادية ، مع التركيز على زيادة نسبة مساهمة المرأة في التنمية الشاملة .

٤ : تدعيم البنية الهيكلية والخدمات الأساسية اللازمة لمواكبة تنفيذ المشروعات الإنمائية . لا سيما في ميادين الطاقة والمياه والمواصلات .

٥ : تأمين التوازن الاجتماعي توفيراً لفرص العمل المنتج وضماناً لمبادىء العدالة الاجتماعية .

٦ : تأمين التوازن الجغرافي توفيراً للمنافع العامة والخدمات الأساسية في كافة المناطق .

٧ : تطوير النظم والمؤسسات الاجتماعية بحيث يسودها ترابط وتكامل وتنسيق لتحقيق التغيير الاجتماعي المنشود .

٨ : توثيق الصلات الاقتصادية والاجتماعية خليجياً

وعربياً ودولياً ، ودعم الاتجاهات الهادفة إلى تحقيق درجات أعلى من التعاون والتنسيق بين الدول العربية .

٩ : تأمين التوازن المناسب بين دخول الأفراد ومستويات الأسعار .

١٠ : تنمية البيئة وحمايتها من التلوث ضماناً لنوعية بيئية سليمة .

(٣) استراتيجية الخطة

٢٠ ــ تترتب على الأهداف بعيدة المدى ، والأغراض العامة للخطة (المرحلية الأولى) العناصر الرئيسية لاستراتيجية هذه الخطة بوصفها برنامجاً عاماً للعمل التخطيطي يشمل التدابير والإجراءات على المستويين القومي والقطاعي للتوصل إلى أغراض الخطة . ويمكن إجمال هذه العناصر فيما يلي [١١] :

١ : تنمية الموارد البشرية .

٢ : توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل .

٣ : تحقيق التنسيق والتكامل الاقتصادي .

٤ : التطوير الحضاري للمجتمع والبيئة .

تنمية الموارد البشرية :

٢١ ــ تتحدد الاتجاهات الإنمائية لهذا العنصر الاستراتيجي فيما يلي :

١ : رفع إنتاجية الموارد البشرية المتاحة عن طريق

التعليم والتدريب والتأهيل وتطويرها لتلبية مختلف الاحتياجات الإنمائية .

٢ : اتباع سياسة انتقائية لسد العجز في احتياجات الخطة من القوة العاملة تستند إلى الطاقة الاستيعابية في البلاد ، مع ضرورة توافر الاستقرار والطمأنينة لها ، وتنظيم سوق العمل بما يضمن نوعاً من التوازن بين العرض والطلب على القوة العاملة في شتى الاختصاصات والمهارات .

٣ : الاستفادة من الرصيد الكبير من الإناث في سن العمل ، بالتوسع في إشراك المرأة في شتى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .

٤ : الالتزام بسياسة الربط بين إنتاجية العمل ومستويات الرواتب والأجور ، مع الأخذ بعين الاعتبار دواعي سياسة الرفاهية العامة .

توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل :

٢٢ — تتحدد مبادىء الاستراتيجية العامة التي تحكم عملية التنويع فيما يلي :

١ : اتباع فن إنتاجي يتمشى وخصائص عناصر الإنتاج المتاحة ، ويتسم بالكثافة النسبية لرأس المال في مختلف القطاعات بصفة عامة ، وفي

قطاعات الصناعة والتشييد والبناء على وجه الخصوص .

٢ : تطويع التكنولوجيا الحديثة بما يتفق والخصائص الهيكلية للاقتصاد ، والسمات الخاصة بعناصر الإنتاج المختلفة .

٣ : اتباع سياسة تصنيعية تستند إلى معايير إنمائية واضحة تنبع من خصائص الاقتصاد وإمكاناته ، آخذةبعين الاعتبار العائد والتكلفةالاجتماعيين [١٢].

٤ : خلق المناخ الملائم لتشجيع استثمار الأموال الوطنية في المجالات المحلية المختلفة ، خاصة في مجالات الصناعة والخدمات .

تحقيق التنسيق والتكامل الاقتصادي :

٢٣ — يمثل هذا العنصر الاستراتيجي الأساس التنظيمي لعملية التنمية خلال الخطة محلياً وخارجياً ، من حيث المؤسسات المسئولة عن الجهود الإنمائية ، ومن حيث القطاعات الإنتاجية المختلفة المكونة للعملية الإنتاجية . فمن ناحية القطاعات الإنتاجية ، يتعين مراعاة العلاقات التشابكية بين القطاعات السلعية وقطاعات الخدمات . ومن ناحية القطاعات المؤسسية ، تركز الخطة على اعتبار القطاع المشترك والقطاع التعاوني يمثلان الصيغة التنفيذية

الأساسية للجهود الإنمائية المتوقعة . ويمثل الامتداد الخارجي للجهود الإنمائية خليجياً وعربياً ودولياً ، في صورة مشروعات إنمائية مشتركة أساساً استراتيجياً لإضافة أعماق استيعابية للتغلب على مشكلة المحدودية النسبية للطاقة الاستيعابية المحلية ، ولضمان تدفق الاحتياجات الأساسية لحياة الناس بغرض مواجهة تهديدات القوى المتحكمة بالسوق الدولية .

٢٤ — وانطلاقاً من مبدأ الحرية الاقتصادية المقيدة بالوظيفة الاجتماعية ، تراعي الخطة التنسيق والتكامل ودرجة التشابك بين القطاعات الإنتاجية المختلفة . كما تحدد درجة التنسيق والتكامل والتشابك بين قطاعي المجتمع الرئيسيين : الحكومي والخاص . وتكريساً للوظيفة الاجتماعية تتدخل الدولة في النشاط الإنتاجي عن طريق صيغة القطاع المشترك .

٢٥ — ويعد القطاع التعاوني في المجالات الاقتصادية والاجتماعية جزءاً هاماً من صيغة المشاركة كأساس استراتيجي للخطة . إذ تمثل الجمعيات التعاونية الوسيلة الأكثر أهمية في السيطرة الديمقراطية على النشاط الاقتصادي — في مجالات التمويل والأنتاج والتوزيع — بالإضافة إلى دورها الفعال في التنمية الاجتماعية . وعلى الرغم

مما أحرزته الحركة التعاونية من نشاط ملموس في دولة الكويت، إلاّ أنها اقتصرت على الجانب الاستهلاكي فقط ، وحتى في هذا المجال كان دورها قاصراً عن تحقيق الوظيفة الاجتماعية المطلوبة . وحيث أن التعاون نطاق اقتصادي الأسلوب ، اجتماعي الأهداف ، لذا تأخذ الخطة في الاعتبار هذين الجانبين — الوسيلة والهدف — في تدعيمها وتنميتها للحركة التعاونية كجزء هام من صيغة المشاركة في تنفيذ الجهود الإنمائية المتوقعة .

٢٦ — ويشكل الامتداد الخارجي للجهود الإنمائية المتوقعة جزءاً هاماً من استراتيجية الخطة . ويتضمن هذا الامتداد أعماقاً استيعابية خليجية وعربية ودولية . ويتم ذلك وفقاً لمشروعات إنمائية مشتركة ، على أساس دراسة تفصيلية للتشابك الاقتصادي للقطاعات المختلفة في المستويين المحلي والخارجي ، تهدف إلى أكفأ استخدام ممكن للموارد الإنتاجية المتاحة بصفة عامة ، وللاستثمارات بصفة خاصة . وتسعى في النهاية إلى المساهمة في تحقيق الهدف بعيد المدى ، وهو إحداث التكامل الاقتصادي العربي ، وإيجاد فرص استثمارية مجزية للمشروعات المشتركة في العمق الاستيعابي الدولي .

التطوير الحضاري للمجتمع والبيئة :

٢٧ — يشمل هذا العنصر الاستراتيجي الإجراءات التي تكفل

تحقيق التنمية الاجتماعية والتدابير التي يتعين اتخاذها لعلاج الآثار السلبية المتراكمة ، والوقاية من تلك التي يمكن أن تنجم من الجهود الإنمائية ، ومواجهة ومعالجة ما يقع منها بالفعل خلال الخطة ، وكذلك استغلال السياسة الاقتصادية الجديدة في تحقيق تغييرات اجتماعية تستهدف تعميق صلات التعاون والتماسك محلياً وعربياً . على أن يصاحب هذا التغير جهد واع ومركز لتقريب الاتجاهات وتعبئة الطاقات وتعميق الولاء والانتماء للمجتمع والترابط بين أفراده وفئاته ، لتحقيق التقدم الحضاري المتوازن .

٢٨ — ويمثل البعد البيئي من هذا العنصر الاستراتيجي جزءاً هاماً مكملاً للتطور الحضاري المنشود . وعليه ، تركز الخطة على أن الجهود الإنمائية المتوقعة بصفة عامة ، وعمليات تخطيط البيئة بصفة خاصة ، يجب أن تعنى بالبيئة الطبيعية وبالبيئة المبنية على حد سواء من ناحية ، كما تعنى — من ناحية أخرى — بالتغييرات الهيكلية فيها ، خاصة تلك التغييرات التي قد تؤدي إلى تضييق فرص المحافظة على نوعية سليمة للحياة . ويتطلب ذلك الأخذ بتدابير تحكم طرق تنمية الأرض ، واستغلالها ، كما تنظم عملية حماية البيئة . مما يقتضي

أن تأخذ هذه التدابير في الاعتبار : توطيد وتحسين ما هو قائم فعلاً إلى جانب التحكم المناسب بالتوسع المقبل ، ومعالجة أية آثار سلبية يمكن أن تنجم عن الجهود الإنمائية أو ترتبت عن جهود سابقة .

الهوامش والمصادر

(١) مجلس التخطيط ، دولة الكويت ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية الأولى ، (مجلس التخطيط : الكويت ، ١٩٦٨) .

(٢) مجلس التخطيط ، المرجع سالف الذكر ، ومجلس التخطيط ، الإدارة الاقتصادية ، الحسابات القومية في دولة الكويت ، (مجلس التخطيط : الكويت ، ١٩٧٥) .

(٣) لبيانات تفصيلية وكمية عن الخصائص الهيكلية للاقتصاد الكويتي ، ارجع ، مثلا ، إلى :
مجلس التخطيط ، دولة الكويت ، المجموعة الإحصائية السنوية ، (١٩٦٥ — ١٩٧٥) ، الدراسات الأولية للخطط القطاعية ، (١٩٧٦— ١٩٨١) ، (مجلس التخطيط ، الكويت ، ١٩٧٥) .

(٤) مجلس التخطيط ، الحسابات القومية ، المرجع سالف الذكر .

(٥) مجلس التخطيط ، الإدارة المركزية للإحصاء ، النتائج الأولية لتعداد السكان ،ابريل ١٩٧٥ ، مذكرة إحصائية ، (مجلس التخطيط : الكويت ، ١٩٧٦) ، والمجموعة الإحصائية السنوية ، ١٩٧٦ .
ولتفصيل أكبر ، ارجع إلى : الإدارة المركزية للإحصاء ، التعداد العام للسكان : ١٩٧٥ ، الجزء الأول ، (مجلس التخطيط : الكويت ، ١٩٧٦) .

(٦) مجلس التخطيط ، المجموعة الإحصائية السنوية ، المرجع سالف الذكر ، يتوافر الآن بيانات أكثر حداثة — حتى عام ١٩٧٥ — بالمجموعة الإحصائية (١٩٧٦) . ولم يجر تحديث أو تعديل للبيانات للابقاء على الدراسة بصورتها الأصلية .

(٧) مجلس التخطيط ، الحسابات القومية ، المرجع سالف الذكر .
(٨) لمجموعة الإحصائية السنوية ، المرجع سالف الذكر .
(٩) المجموعة الإحصائية السنوية ، المرجع سالف الذكر ، ومجلس التخطيط ، الإدارة المركزية للإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، (مجلس التخطيط : الكويت ١٩٧٥) .
(١٠) لدراسة تفصيلية كمية لقطاعات الخدمات ، ارجع إلى : الدراسة الأولية للخطط الخمسية لقطاعات الخدمات ، (١٩٧٦ — ١٩٨١) ، (مجلس التخطيط : الكويت ١٩٧٥) .
(١١) لتفصيل أكبر لعناصر الاستراتيجية ، ارجع إلى : عبد الحميد الغزالي : المسودة الأولى للخطة المرحلية الأولى (١٩٧٧/٧٦ — ١٩٨١/٨٠) ، مذكرة داخلية ، (مجلس التخطيط : الكويت ، ١٩٧٥) .
(١٢) وتتلخص المعايير الرئيسية لسياسة التصنيع ، التي يتعين أن تكون ذات فن إنتاجي كثيف رأس المال نسبياً ، وفقاً لتكنولوجيا حديثة ومناسبة ، فيما يلي :
١ — إحلال الواردات : بإقامة وحدات صناعية تعتمد على توفير احتياجات ومتطلبات السوق المحلي بصفة رئيسية ، وذلك بالنسبة للسلع الأساسية .
٢ — تشجيع الصادرات : بإقامة وحدات صناعية ذات أحجام نسبية كبيرة تعتمد بالدرجة الأولى على التصدير للأسواق الخليجية والعربية والدولية ، كصناعات البتروكيماويات والغاز المسيل .
ويتطلب تطبيق هذه المعايير ضرورة اعتماد التصنيع على استخدام المواد الخام والوسيطة المتاحة محلياً ، وفي مقدمتها النفط والغاز ، على أن يؤخذ في الاعتبار الأهمية الاستراتيجية الخاصة بتوافر السلع الأساسية ، وفي مقدمتها المواد الغذائية والمواد الإنشائية . ويتعين لإنجاح حركة التصنيع ضرورة تطوير الخدمات المصرفية والمالية ، وإمكانية الأخذ بصيغة المشروعات المشتركة ، بما يخدم عملية تنمية القطاعات الإنتاجية وقطاعات الخدمات الأخرى ، ارجع إلى : عبد الحميد الغزالي ، المسودة الأولى ، المرجع سالف الذكر ، ص : ١٩ — ٢٠ .

بعض المراجع الأساسية :

١ – مجلس التخطيط ، دولة الكويت ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأولى (مجلس التخطيط : الكويت ، ١٩٦٨) .

٢ – الحسابات القومية في دولة الكويت ، (مجلس التخطيط : الكويت ، ١٩٧٥) .

٣ – الإدارة المركزية للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ، اعداد مختلفة (مجلس التخطيط : الكويت سنوات مختلفة) .

4 - I . B . R . D . , The Economic Development of Kuwait, (I B R D : Baltimore , 1965)

5 - Buchanan, C . & Partners , Studies of National Physical Plan for the State of Kuwait and Master Plan for Urban Areas ,First Report , the Long-Term Strategy, (Planning Board : Kuwait , 1970) .

6 - Stanford Research Institute, Social and Economic Impacts of the Kuwait Government Compensation Increase of 1971 - 1972 and Recommended National Compensation Policies,Final Report,(Planning Board : Kuwait, 1974) .



الفصل الثالث

الأولويّات الإنمائية القطاعيّة

مقدمة *

١ — تتحدد الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس المقومات الدستورية للاقتصاد والمجتمع الكويتي ، وفي ضوء الخصائص الهيكلية — من حيث أوجه الضعف والقوة ، القائمة والمحتملة — لهما [1] .

٢ — ويتمثل البعد الإنمائي كأساس لاستراتيجية طويلة المدى في « صناعة الإنسان » القادر على خلق الرخاء في المستقبل في « كويت ما بعد النفط » ، وفي ظل « وحدة اقتصادية عربية » .

٣ — وتتطلب عملية تحقيق هذه الغاية أن تأسس السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة في المدى البعيد على السعي في تحقيق الأهداف العامة التالية :

(*) يخص المؤلف بالشكر د . فيصل الكاظمي — مدير الإدارة الاقتصادية ، بمجلس التخطيط (سابقاً) — على ما أبداه من ملاحظات مفيدة على مسودة أولى من هذه الدراسة ، والسيد أحمد الحناوي — الباحث بالمجلس (سابقاً) — على مساعدته في إجراء عملية الحسابات الخاصة بهذه الدراسة .

أ — استمرار رفع مستوى معيشة المواطن الكويتي ، وتأمين حدود دنيا مناسبة من الرفاهية له .

ب — تحويل الاقتصاد الكويتي من اقتصاد ذي مورد واحد إلى اقتصاد ذي موارد إنتاجية متعددة ومتنوعة .

جـ — تنمية عوامل الإنتاج المحلية — بجانب النفط — كي تفي باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستمرة والمتوازنة ، خاصة المهارات الفنية والريادية .

د — إحداث التكامل الاقتصادي العربي ، كأساس لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية ، في إطار من التنمية الجادة والمتجددة .

هـ — المحافظة على حماية البيئة من أنواع التلوث المختلفة .

و — سرعة التكيف مع متطلبات الاقتصاد والمجتمع الكويتي الضرورية والاستراتيجية [٢] .

٤ — ونود أن نشير هنا إلى ملاحظتين :

١ : إن بعض هذه الأهداف غير قابل للقياس الكمي . ومع ذلك ، يمكن ، من حيث المبدأ ، إيجاد

مقياس كمي غير مباشر له . (مثال : الأهداف د ، هـ ، و) [٣] .

٢ : ان الهدف (و) سيخرج ، بالضرورة ، من نظام الأولويات الذي سيقترح ، وذلك لأهميته القصوى [٤] .

٥ — وترتكز هذه الأهداف على عدد من المبادىء والحقائق التي يجب أن تستند عليها عملية الأولويات القطاعية واختيار المشروعات الإنمائية وتنفيذها . ومن أهم هذه المبادىء والحقائق ما يلي :

١ : إن المصلحة الأكيدة ، للفرد والمجتمع — إزاء تعاظم الأرصدة النقدية المتحصلة من عائدات النفط ، وأمام التقلبات في أسعار العملات الأجنبية الرئيسية — تتطلب وضع هذه الثروة السائلة في صورة أصول عينية .

٢ : ان ضيق القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الكويتي ، ومحدودية طاقته الاستيعابية نسبياً ، يتطلب — من حيث المبدأ — تشجيع إقامة المشروعات الجديدة في شتى المجالات الاقتصادية .

٣ : إن التأكد من الجدوى الاقتصادية للمشروعات الإنمائية من الزاويتين الخاصة والعامة يعد شرطاً أساسياً لقيامها ، ذلك في ضوء :

أ — الأولويات الإنمائية القطاعية .

ب— الأولويات الإنمائية المشروعية .

جـ — الدور الخليجي والعربي لدولة الكويت .

٦ — ويترتب على الأهداف والمبادىء والحقائق السابقة ضرورة تحديد استراتيجية متناسقة ومتكاملة للتنمية ، تبين بصورة واضحة نمط تخصيص الموارد بين القطاعات المختلفة ، والأولويات الإنمائية التي تحتلها هذه القطاعات بالنسبة لبعضها البعض .

نظام الأولويات القطاعي لدراسة التشابك الاقتصادي :

٧ — وفي سبيل ذلك ، وللوصول إلى نظام للأولويات الإنمائية القطاعية ، حاولت دراسة التشابك الاقتصادي لدولة الكويت استخلاص أهداف رقمية — أي قابلة للقياس الكمي — من الأهداف العامة سالفة الذكر ، وعبرت عنها بمؤشرات حسب البيانات المتاحة لهذه الدراسة (٥) . وتحددت الأهداف الكمية المستخلصة فيما يلي :

١ : هدف العمالة تقليل الاعتماد على القوى العاملة غير الكويتية .

٢ : هدف رأس المال : التركيز على القطاعات ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة .

٣ : هدف الواردات : تقليل الاعتماد على الواردات .
٤ : هدف الصادرات : تشجيع القطاعات ذات القدرة على التصدير .
٥ : هدف الارتباط : زيادة درجة التشابك بين القطاعات .
٦ : هدف القيمة المضافة : تشجيع القطاعات التي تعطي أكبر قيمة مضافة بالمقارنة بحجم الإنتاج الكلي .

٨ — وتجدر الإشارة هنا إلى نقطتين :

أ — إن الأهداف الكمية المستخلصة يمكن زيادة عددها أو إعادة صياغتها وتفسيرها .
ب— إن هناك قدراً من التداخل ، بل والتعارض ، بين الأهداف الكمية المذكورة .

٩ — وللوصول إلى التعبير الكمي للمساهمات النسبية للقطاعات المختلفة في هذه الأهداف ، استخدمت الدراسة الخصائص الكمية والمعاملات الفنية التالية :
١ : المساهمة في تحقيق هدف العمالة قيست بعدد ساعات العمل اللازمة — بشكل مباشر أو غير مباشر — لإنتاج ما قيمته دينار واحد اضافي من الإنتاج .

أي متطلبات العمالة الكلية المباشرة وغير المباشرة[٦] وعلى ذلك ، كلما قل العمل المستخدم ، زادت مساهمة القطاع ، وتحقق الهدف المرغوب فيه .

٢ : المساهمة في تحقيق هدف رأس المال قيست بنسبة رصيد الأصول الرأسمالية إلى قيمة الإنتاج[٧] ، فكلما زاد استخدام رأس المال ، زادت مساهمة القطاع في تحقيق الهدف .

٣ : المساهمة في تحقيق هدف الواردات قيست بقيمة الواردات كنسبة ما قيمته دينار واحد من « العرض الكلي » للقطاع ، أي من الإنتاج المحلي زائداً الواردات[٨] . وكلما قلت النسبة ، زادت مساهمة القطاع في تحقيق الهدف .

٤ : المساهمة في تحقيق هدف الصادرات قيست بقيمة الصادرات كنسبة ما قيمته دينار واحد من العرض الكلي للقطاع[٩] . وكلما زادت النسبة ، زادت مساهمة القطاع في تحقيق الهدف .

٥ : المساهمة في تحقيق هدف الارتباط قيست بالقيمة الكلية للإنتاج المطلوب القيام به من قبل الاقتصاد ككل — بطريق مباشر أو غير مباشر — لمقابلة ما قيمته دينار واحد إضافي من إنتاج القطاع

للوفاء بطلب المستخدمين النهـائيين [١٠] . وكلما زادت هذه القيمة ، زادت مساهمة القطاع .

٦ : المساهمة في تحقيق هـدف القيمة المضافة قيست بمقدار القيمة المضافة المتولدة عن دينار واحد من الإنتاج الكلي للقطاع . وعليه ، كلما زادت هذه القيمة ، زادت مساهمة القطاع [١١] .

١٠ — ولقد اقترحت الدراسة إعطاء أوزان للأهداف الكمية السابقة ، بحيث تعكس الأهمية النسبية لكل منها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وعليه ، تخضع عملية الوزن أو الترجيح للأهداف ، بالضرورة إلى ما يعطي لهذه الأهداف من أهميات نسبية في إحداث التنمية . وفي النهاية ، تعكس هذه العملية وجهة النظر الشخصية والتقييمية لراسمي السياسة الاقتصادية [١٢] . وعلى ذلك ، خصصت الدراسة أوزان نسبية للأهداف الستة ، تشكل في مجموعها (١٠٠) وحدة ، على النحو التالي :

الصفحات البيضاء المتفرقة حتى

ص ١١٢ من أصل المصدر

تقويم نظام دراسة التشابك :

١٤ — بالرغم من أن نظام دراسة التشابك يعطينا فكرة عامة عن الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة من حيث مدى مساهماتها في تحقيق الأهداف الكمية المتوخاة ، إلاّ أنه ، في الواقع ، يعد بدائياً من حيث المنهج والفنون المستخدمة ، وغير دقيق ، ومن ثم غير عملي من حيث التطبيق وتصنيف القطاعات (١٦) . ويرجع ذلك إلى أوجه قصور عديدة يعاني منها هذا النظام . لعل من أهمها ما يلي :

١ : عدم التمييز بين القطاعات من حيث المساهمة النسبية لأي من الأهداف الستة . إذ يعطي النظام درجة الوزن « بالكامل » للعشر قطاعات الأولى ، ويخصمها « بالكامل » من العشر الأخيرة ، بالنسبة لكل هدف .

٢ : عدم شمولية النظام للقطاعات الأخرى ، والتي لا تدخل في أي من الفئتين السابقتين ، وعددها (١٩) قطاعاً ، بالنسبة للمساهمات النسبية القطاعية الخاصة بكل هدف .

٣ : الوصول إلى نتائج صفرية . أي أن الدرجة النهائية لقطاع معين تساوي صفراً . وهذا لا

يعني ، كما يبدو لأول وهلة ، أن القطاع لم يساهم ، في النهاية بشيء في تحقيق الأهداف كل ما يعنيه هذا الوضع هو أن ما حققه القطاع من درجات على أساس كونه أحد القطاعات العشر الأولى بالنسبة لبعض الأهداف يعادل تماماً ما خصم منه من درجات على أساس كونه أحد القطاعات العشر الأخيرة بالنسبة لبعض الأهداف الأخرى . مثال ذلك ، قطاع تجارة الجملة — الجدول رقم (١) .

٤ : الوصول إلى نتائج بالسالب . إذ بالرغم من معرفتنا ان هذه الأرقام لا تخرج عن كونها مؤشراً ترتيبياً فقط للأهميات النسبية للقطاعات المختلفة ، إلا أن هذه النتائج السالبة قد تؤدي إلى لبس بالنسبة للقارىء غير المدقق . بل قد تشير إلى أن حصيلة مساهمة القطاع النسبية في تحقيق الأهداف الستة تعد سالبة . وهذا ، بالطبع ، غير صحيح . وتظهر هذه النتائج السالبة لسبعة عشر قطاعاً — الجدول رقم (١).

٥ : عدم تحديد المنطق أو الاعتبارات العملية وراء عملية تخصيص الأوزان . بجانب كونها . أساساً ، شخصية .



قدمته دراسة التشابك الاقتصادي ، سالف الذكر .
إذن ، لكي نصل إلى رقمنا القياسي المركب لترتيب القطاعات ، يتطلب الأمر ، في هذه الحالة ، ان نرجح مساهمات كل قطاع في الأهداف الستة بالأوزان المخصصة لهذه الأهداف ، ثم نجمع المساهمات المرجحة — أو الموزونة — ، ونقسمها على مجموع الأوزان ، أي (١٠٠) . وبهذه الطريقة ، نحصل على الرقم القياسي المركب لمساهمات القطاع في تحقيق الأهداف الستة المنشودة .

١٩ — مثال : لنفترض اننا استخرجنا المساهمات النسبية للقطاع (أ) في الأهداف الستة ، وكانت كما يلي : العمالة (٨٠) ، ورأس المال (١٠٠) ، والواردات (٥٠) ، والصادرات (٧٠) ، والارتباط (٧٥) ، والقيمة المضافة (٦٠) . وبأخذ الأوزان المفروضة لهذه الأهداف وفقاً لدراسة التشابك الاقتصادي ، نجد أن الدرجة النهائية ، أو الرقم القياسي المرجح والمركب[١٨] لهذا القطاع .

$$= \frac{30\times 80 + 20\times 100 + 18\times 50 + 12\times 70 + 15\times 75 + 5\times 60}{100}$$

$$= \frac{7465}{100} = 74{,}65$$

وبعد أن تستخرج الأرقام القياسية المركبة للقطاعات الأخرى بالطريقة نفسها ، يبقى أن نرتب القطاعات تنازلياً وفقاً لقيم هذا الرقم القياسي . وبالتالي ، نحصل على نظام الأولويات الإنمائية القطاعية المقترح . ويبين الجدول رقم (٢) النتائج التفصيلية لهذا النظام ، باستخدام نمط أوزان دراسة التشابك الاقتصادي .

مقارنة النظامين :

٢٠ — بالنظر إلى بيانات الجدول رقم (١) ، رقم (٢) ، والملخصة نتائجها في الجدول رقم (٣) ، يتضح لنا تغييرات جوهرية في ترتيب القطاعات الاقتصادية المختلفة محل التصنيف . فمثلاً ، نجد ان العشر قطاعات الأولى ، والعشر قطاعات الأخيرة ، من حيث الأولويات الإنمائية تختلف اختلافاً كبيراً في النظامين . إذ بالرغم من أن ست قطاعات ظلت داخل العشر الأولى في النظامين ، نجد أن ترتيب هذه القطاعات في داخل هذه الفئة قد اختلف اختلافاً جذرياً . فبعد ان كان قطاع طحن وتجهيز الحبوب الغذائية يحتل المرتبة الأولى وفقاً لنظام التشابك ، نجده يحتل المرتبة السادسة وفقاً للنظام المقترح . وبينما كان قطاع صيد الأسماك يحتل المرتبة الثانية في النظام الأول ، أصبح يحتل المرتبة السابعة في النظام الثاني ، وهكذا .

يظهر بصورة غير مباشرة في هدف رأس المال .
فتكثيف رأس المال يعني ضمناً استخدام فن
إنتاجي قليل العمالة .

٢ : إن هدف رأس المال بذاته هدف ذو أهمية
نسبية أكبر ، في ظل الفوائض النفطية المتزايدة ،
ومشكلة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الكويتي .

٣ : إن هناك قطاعات لا تسهم في هدفي الورادات
والصادرات ، وبالتالي إعطاء أوزان أكبر لهذين
الهدفين يعي التحيز ضد مثل هذه القطاعات .

٤ : إن إحلال الواردات وتشجيع الصادرات يظهران
أيضاً في هدف القيمة المضافة .

٥ : ان هدف الارتباط يشكل أهمية نسبية كبيرة
لعملية تنمية الاقتصاد الكويتي للتغلب على ضيق
القاعدة الإنتاجية ومشكلة القدرة الاستيعابية .

٦ : إن هدف القيمة المضافة يعكس — بصورة
عامة — معيار أربحية القطاع . ويعد هذا المعيار
هاماً من وجهتي النظر الخاصة والعامة .

٢٤ — واستناداً إلى هذه الاعتبارات ، وفي ضوء الخصائص
الهيكلية للاقتصاد والمجتمع الكويتي ، والأهداف
الإنمائية العامة المتوخاة ، قمنا بتخصيص أوزان نسبية
على الأهداف الكمية الستة ، على النحو التالي :

(١) العمالة	:	٢٤
(٢) رأس المال	:	٢٥
(٣) الواردات	:	١١
(٤) الصادرات	:	٩
(٥) الارتباط	:	١٨
(٦) القيمة المضافة	:	١٣
مجموع الأوزان	:	١٠٠

٢٥ — وباستخدام هذه الأوزان في استخراج الأرقام القياسية المركبة — والمفصلة فيما سبق — ، تم التوصل إلى عملية ترتيب القطاعات المختلفة وفقاً لنظام الأولويات الإنمائية المقترح . ويوضح الجدول (رقم (٤) تفاصيل هذه العملية . وبمقارنة نتائج هذا الجدول بنتائج الجدول رقم (٣) ، نجد ان النظام المقترح المعدل أكثر قبولاً ومنطقاً بالمقارنة بنظام التشابك ، ويشكل تحسناً واضحاً على النظام المقترح باستخدام أوزان التشابك . ويرجع السبب في هذا التحسن إلى ان نمط الأوزان المقترح يعكس — تنازلياً — الأهمية النسبية لرأس المال ، فالعمالة ، فالارتباط ، فالقيمة المضافة ، فالواردات ، ثم أخيراً الصادرات [٢٠] . وبالنظر إلى تفاصيل الجدول رقم (٤) ، نجده يتمشى إلى حد كبير مع الاعتبارات العملية والضرورات الاستراتيجية المتعلقة برفع مستوى



النظام ليس الوصول إلى حل نهائي بخصوص مسألة اختيار المشروعات الإنمائية ، بقدر ما هو وسيلة مساعدة في هذا الاتجاه . وهذه الوسيلة ليست ، على الإطلاق ، بديلاً عن ضرورة التأكد من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات المقترحة ، في ضوء متطلبات واحتياجات الاقتصاد والمجتمع الإنمائية . كما انها ، بالتأكيد ، ليست بديلاً أيضاً عن «دليل كويتي لتقويم المشروعات» والذي يعد العمل على توافره ضرورة ملحة وواجبة ، حتى يمكن الحكم ، باطمئنان أكبر ، على المشروعات الإنمائية المقترحة ، وحتى يمكن إحداث عملية تنمية جادة ومتجددة ومتوازنة .

جـدول (١)

الاولويات الانمائية حسب دراسة التشابـك الاقتصـادى

١٩٧٠

ترتيب القطاع	القطاع: الرقم	القطاع: الاسم	[illegible]	مساهمة القطاع في الاهداف: العمالة	رأس المال	الوارد	الصادرات	الارتباط	القيمة المضافة
١	٧	طحن وتجهيز الحبوب الغذائية	٧٥	ر٠٩١*	ر٧٠٨	ر٢٥٠*	ر١٥١*	٢ر٣٠٤*	ر٣١١
٢	٢	صيد الاسماك	٦٥	١ر٠٩٥	٤ر٠٤٤*	ر٠٢٠*	ر٠٧٥*	١ر٩٢٧*	—
٣	١٧	معامل تكرير البترول	٦٠	ر١٩١*	ر٠٣٠	ر٠٠٤*	ر٨٦٩*	١ر٨١٣	ر٢٦٨
٤	١٥	صناعة الاسمدة الكيماوية	٦٠	ر٠٠٢	١ر٤٣٣*	ر٠٤٠*	ر٨٦٦*	٢ر٤٧٥*	ر١٠٩**
٥	٦	الذبح وتجهيز وحفظ لحوم الحيوانات والدواجن	٥٦	ر٠٢٨*	٢ر٣٠٠*	ر٤٥٠	ر٠١٨**	١ر٨٤٣	ر٣١٦
٦	١٨	صناعة الاسمنت ومنتجاتها	٤٨	١ر٤٢٣	ر٧٢٩*	ر٤٠٠*	ر٠٧١	٢ر١٥٤*	ر٠٨٩**
٧	٨	صناعة الخبز ومنتجات المخابز الاخرى	٤١	١ر٠٢٨	٢ر١٦٤*	ر١٣٠*	ر٠٠٣**	٢ر٢٦١*	ر٣٨٢
٨	٣٤	النقل البرى للركاب	٣٥	ر١٦٩*	١ر٢٤١*	—	—	١ر٣٠١**	ر٢٩٢
٩	٢٦	مقاولات البناء	٣٠	ر٢٤٦*	ر٣١١	—	—	١ر٦٢٢	ر٤٨٣
١٠	٣٣	النقل البرى للبضائع	٢٠	ر١٦١*	ر٣٧٢	—	—	١ر٢٥٠**	ر٧٠٥*
١١	٣٧	المؤسسات النقدية	٢٠	ر١٥٧*	ر٤٧٩	—	—	١ر١٢٤**	ر٨٠٥*
١٢	٥	استغلال مناجم ومحاجر اخرى	١٦	ر١٩٨*	ر٠٨٨**	ر٠٣٠*	ر٠٠٣**	١ر٠٧٦	ر٠٤٠
١٣	١٣	صناعة الورق ومنتجاتها والطبع والنشر	١٤	١ر٦٩٨	ر٨٧٤*	ر٦٥٠**	ر٠٨٥*	١ر٣٠٢	ر٣٧٣
١٤	٣١	النقل البحرى	١٠	ر٩٢٥	٨ر٤٧٣*	—	—	١ر١٢٤**	ر٧٤٣*
١٥	٤	انتاج البترول الخام والغاز الطبيعي	٧	ر٠٢٠*	ر٠٦١**	—	ر٨٦١*	١ر٠٣٨**	ر٤٧٠

تابع الجدول (١)

ترتيب القطاع	القطاع: الرقم	القطاع: الاسم	الدرجة النهائية	مساهمة القطاع في اهداف: العمالة	رأس المال	الواردات	الصادرات	الارتباط	القيمة المضافة
١٦	٢٠	صناعة وتصليح العدد والمعدات المعدنية	٦	٦٠٢ر	٣٤٨ر	٤٣٠ر*	٠٠٥١ر**	١ر٣٢١	٤٧٣ر
١٧	١١	صناعة المشروبات	٦	١ر٠٢٧	٥٤٣ر	٢٠٠ر*	٠٠٣ر**	١ر٦٣٣	٢٧٠ر
١٨	٣٦	الاتصالات السلكية واللاسلكية	٥	٤٩٤ر	—	—	—	١ر٣٠٧	٦ر٤٥٥*
١٩	٣٨	المؤسسات المالية الاخرى	٥	١٣٨ر*	٠٠١ر**	—	—	١ر٨٨٠	٠٣٤ر**
٢٠	١٤	صناعة الكيماويات الصناعية ما عدا الاسمدة الكيماوية	٤	٥٣٠ر	٣٢٩ر	٧٣٠ر**	١٣١ر*	٢ر٣٣٠*	١٧٦ر**
٢١	٣	الانشطة الزراعية الاخرى	٤	—	—	٩٥٠ر**	٠٩٠ر*	٢ر١٠٠*	٠٠٢ر**
٢٢	٢٨	تجارة الجملة	صفر	٩٤٦ر	٣٢٢ر	—	—	١ر٣٨٦	٢٦١ر
٢٣	٣٠	المطاعم والفنادق	١٠—	٣ر٩٥٧**	٢ر٤٤٦*	—	—	١ر٩٠٧	٣٣٦ر
٢٤	٢١	صناعة وتصليح الماكنات الغير كهربائية	١٦—	٣٧٢ر	١٨٠ر**	٧٠٠ر**	٠٨٣ر*	٢ر٢٤١*	٠١٤ر**
٢٥	٣٢	النقل الجوى	٢٠—	٢٦٥ر	٠٠١ر**	—	—	١ر٦٧١	٣٤١ر
٢٦	٩	صناعة المواد الغذائية الاخرى	٢٠—	١ر٧٤٩	٣٥٢ر	٨٠٠ر**	٠٠٩ر**	٢ر٢١٠*	٢٠٦ر**
٢٧	٢٥	انتاج الماء وتوزيعه	٢٥—	٣ر١٤٢**	—	—	—	١ر٣٦٥	١ر٣٥٢*
٢٨	٢٧	مقاولات غير مقاولات البناء	٢٥—	٢ر٦١٩**	٢٥٠ر	—	—	١ر٣٧٦	٥٧٣ر*
٢٩	٣٥	المخازن	٣٠—	٤٠٨ر	١٤٢ر**	—	—	١ر٢٢٣**	٨٣٠ر*
٣٠	٣٩	التامين	٣٠—	٣٧٩ر	٠٧١ر**	—	—	١ر٢١٧**	٦٠٢ر*
٣١	١٠	تعليب وتجميد الاسماك والاغذية المماثلة	٣٣—	٣ر١٩٢**	٨٣١ر*	٥٣٠ر**	٠٧٦ر	١ر٧٣٩	٢٢٨ر**
٣٢	١٦	المنتجات الكيماوية الاخرى	٣٥—	٦٠٨ر	٣٤٦ر	٧٩٠ر**	٠٤١ر**	١ر٧٧٢	٢٥٠ر**
٣٣	٢٢	صناعة وتصليح الماكنات والاجهزة الكهربائية	٣٥—	—	١٤٨ر**	٩٥٠ر**	٠٤٣ر**	٢ر٣٣٧*	٣٧٨ر
٣٤	٢٣	صناعة وتصليح معدات النقل	٣٨—	٢ر٤١٩**	٠٣٨ر**	—	١٢٩ر*	١ر٥٨٣	٤٩٢ر
٣٥	٢٤	انتاج الكهرباء والغاز	٤٠—	٢ر٤١٩**	—	—	—	١ر٢٣٢**	١ر٥٤٤*

تابع الجـــدول (١)

ترتيب القطاع	القطـــاع		الدرجة النهائية	مساهمة القطاع في اهـــداف					
	الرقم	الاســـم		العمالة	رأس المال	الواردات	الصادرات	الارتباط	القيمة المضافة
٣٦	٢٦	تجارة التجزئة	٤٥ــ	٠٦٠ر٤**	٠٢٢ر	ــ	ــ	١٫٢٨١**	٣٦٣ر
٣٧	١٢	صناعة الاخشاب ومنتجاتها والاثاث والموبيليا	٥٣ــ	٢٫٥٨٨**	٠٤٠١ر	٠٠٥ر**	٠٦٧ر	١٫٥٥٢	١٫١٤٦**
٣٨	١٦	منتجات معدنية اخرى	٥٥ــ	١٫٩٦٢**	٠٥٣ر	٠٦٠ر**	٠١٩ر**	١٫٦٠٦	١٫٠٢٥*
٣٩	١	الانتاج والتربية الحيوانية	٥٩ــ	٣٫٣٦٠**	١٫١٨٤**	٤٩٠ر*	٠٠٦ر**	١٫٢٧٤**	٠٤٣ر

ملاحظات :

١ ــ الاوزان بالنسبة للاهداف هي : العمالة (٣٠) ، ورأس المال (٢٠) ، والواردات (١٨) ، والارتباط (١٥) ، والقيمة المضافة (٥) .

٢ ــ (*) = القطاع من المشر قطاعات الاولى في المساهمة في تحقيق الهدف ، (**) = القطاع من المشر قطاعات الاخيرة ، (ــ) = البيانات غير متوافرة او غير منطبقة.

٣ ــ عند تساوى الدرجات النهائية لقطاعين او اكثر ، رتبت القطاعات على اساس مقارنة مساهماتها في تحقيق الاهداف.

٤ ــ لم تعالج دراسة التشابك ترتيب جميع القطاعات ، واكتفت بتحديد المشر قطاعات الاولى ، واقتصرت في تحديدها على (٢١) قطاعا فقط بالنسبة لبعض الاهداف. ارجع الى المراجع المذكورة في هـــذه المقالة.

جـــدول (٢)

الاولميات الانمائية حسب طريقة الرقم القياسي المركب

١٩٧٠

الرقم	القطاعـــــات	الرقم القياسي	العمالة	رأس المال	الواردات	الصادرات	الارتباط	القيمة المضافة
٦	الذبح وتجهيز وحفظ لحوم الحيوانات والدواجـــــن	٤٧ر٢	٠ر٠٢٨	٢ر٣٠٠	٠ر٤٥٠	٠ر٠١٨	١ر٨٤٣	٠ر٣١٦
٤	انتاج البترول الخام والغاز الطبيعي	٤٦ر٩	٠ر٠٣٠	٠ر٠٩١	—	٠ر٨٩١	١ر٠٣٨	٠ر٤٧٠
١٧	معامل تكرير البترول	٤٦ر٤	٠ر١٦١	٠ر٥٣٠	٠ر٠٠٤	٠ر٨٦٩	١ر٨١٣	٠ر٣٦٨
١٥	صناعة الاسمدة الكيماوية	٣٢ر٩	٠ر٥٠٢	١ر٤٣٣	٠ر٠٤٠	٠ر٨٦٦	٢ر٤٧٥	٠ر١٠٩
٣١	النقل البحـــرى	٣٠ر٢	٠ر٩٢٥	٨ر٤٧٣	—	—	١ر١٢٤	٠ر٧٤٣
٧	طحين وتجهيز الحبوب الغذائية	٢٧ر٤	٠ر٠٩١	٠ر٧٠٨	٠ر٢٥٠	٠ر١٥١	٢ر٣٠٤	٠ر٣١١
٢	صيد الاسمـــــاك	٢٤ر٧	١ر٥٩٥	٤ر٥٤٤	٠ر٠٢٠	٠ر٥٧٥	١ر٩٢٧	—
٨	صناعة الخبز ومنتجات المخابز الاخرى	٢٠ر٦	١ر٠٢٨	٢ر١٦٤	٠ر١٣٠	٠ر٠٠٣	٢ر٢٦١	٠ر٣٨٢
٥	استغلال مناجم ومحاجر اخرى	١٩ر٠	٠ر١٩٨	٠ر٠٨٨	٠ر٠٣٠	٠ر٠٠٣	١ر٥٧٦	٠ر٥٤٠
١٤	صناعة الكيماويات الصناعية ما عـــدا الاسمـــدة الكيماويـــــة	١٨ر٥	٠ر٥٣٠	٠ر٣٢٩	٠ر٧٣٠	٠ر١٣١	٢ر٣٣٠	٠ر١٧٦
٣٠	المطاعم والفنـــادق	١٧ر٩	٣ر٩٥٧	٢ر٤٤٦	—	—	١ر٩٠٧	٠ر٣٣٦
٣٨	المؤسسات المالية الاخرى	١٧ر٦	٠ر١٣٨	٠ر٠٠١	—	—	١ر٨٨٠	٠ر٠٣٤
٢١	صناعة وتصليح المكنات الغير كهربائية	١٧ر٥	٠ر٣٧٢	٠ر١٨٠	٠ر٧٠٠	٠ر٠٨٣	٢ر٢٤١	٠ر٠١٤
١٨	صناعة الاسمنت ومنتجاتها	١٧ر٣	١ر٤٢٣	٠ر٧٢٩	٠ر٤٠٠	٠ر٠٧١	٢ر١٥٤	٠ر٠٨٩
٣٤	النقل البرى للركـــاب	١٥ر٦	٠ر١٦٩	١ر٢٤١	—	—	١ر٣٠١	٠ر٢٩٢
٢٢	صناعة وتصليح الماكنات والاجهزة الكهربائيـــة	١٥ر٥	—	٠ر١٤٨	٠ر٩٥٠	٠ر٠٤٣	٢ر٣٣٧	٠ر٣٧٨
٩	صناعة المواد الغذائية الاخرى	١٥ر١	١ر٧٤٩	٠ر٣٥٢	٠ر٨٠٠	٠ر٠٠٩	٣ر٢١٠	٠ر٢٠٦
٣٦	الاتصالات السلكية واللاسلكية	١٤ر٦	٠ر٤٩٤	-.	—	—	١ر٣٠٧	٦ر٤٥٥
٢٦	مقاولات البناء	١٤ر٤	٠ر٢٤٦	٠ر٣١١	—	—	١ر٦٢٢	٠ر٤٨٣
٣٣	النقل البرى للبضائع	١٤ر٣	٠ر١٦١	٠ر٣٧٢	—	—	١ر٢٥٠	٠ر٧٠٥

تابع الجدول (٢)

الرقم	القطاعات	الرقم القياسي	العمالة	رأس المال	الواردات	الصادرات	الارتباط	القيمة المضافة
٣	الانشطة الزراعية الاخرى	١٤ر٠	—	—	٠ر٩٥٠	٠ر٠٩٠	٢ر١٠٠	٠ر٠٠٢
٣٧	المؤسسات النقدية	١٣ر٩	٠ر١٥٧	٠ر٤٧٩	—	—	١ر١٢٤	٠ر٨٠٥
١٦	المنتجات الكيماوية الاخرى	١٣ر٨	٠ر٦٠٨	٠ر٣٤٦	٠ر٧٩٠	٠ر٠٤١	١ر٧٧٢	٥ر٢٥٠
١٠	تعليب وتجميد الاسماك والاغذية المماثلة لهـا	١٣ر٦	٣ر١٩٢	٠ر٨٣١	٠ر٥٣٠	٠ر٠٧٦	١ر٧٣٩	٠ر٢٢٨
٣٢	النقـل الـجوى	١٣ر٥	٠ر٢٦٥	٠ر٠٠١	—	—	١ر٦٧١	٠ر٣٤١
١٩	منتجات غير معدنية اخرى	١٣ر١	١ر٩٦٢	٠ر٥٥٣	٠ر٥٦٠	٠ر٠١٩	١ر٦٠٦	١ر٥٢٥
١١	صناعة المشروبـات	١٢ر٦	١ر٠٢٧	٠ر٥٤٣	٠ر٢٠٠	٠ر٠٠٣	١ر٦٣٣	٠ر٢٧٠
٢٣	صناعة وتصليح معدات النقل	١٢ر٢	٢ر٤١٩	٠ر٠٣٨	—	٠ر١٢٩	١ر٥٨٣	٠ر٤٦٢
١٣	صناعة الورق ومنتجاتها والطبع والنشر	١٢ر٠	١ر٦٦٨	٠ر٨٧٤	٠ر٦٥٠	٠ر٠٨٥	١ر٣٠٢	٠ر٣٧٣
١٢	صناعة الاخشاب ومنتجاتها والموبيليا	١١ر٨	٢ر٥٨٨	٠ر٤٠١	٠ر٥٠٠	٠ر٠٦٧	١ر٥٥٢	٠ر١٤٦
٢٠	صناعة وتصليح العدد والمعدات المعدنيـة	١١ر٤	٠ر٦٠٢	٠ر٣٤٨	٠ر٤٣٠	٠ر٠٥١	١ر٣٢١	٠ر٧٤٣
٣٥	المخـازن	١٠ر٥	٠ر٤٠٨	٠ر١٤٢	—	—	١ر٢٢٣	٠ر٨٣٠
٢٨	تجارة الجملـة	١٠ر٤	٠ر٩٤٦	٠ر٣٢٢	—	—	١ر٣٨٦	٠ر٢٦١
٣٦	التأمـين	١٠ر٢	٠ر٣٧٩	٠ر٠٧١	—	—	١ر٢١٧	٠ر٦٠٢
٢٧	مقاولات غير مقاولات البناء	٩ر٨	٢ر٦١٩	٠ر٢٥٠	—	—	١ر٣٧٦	٠ر٥٧٣
٢٥	انتاج الماء وتوزيعه	٩ر٦	٣ر١٤٢	—	—	—	١ر٣٦٥	١ر٣٥٢
٢٩	تجارة التجزئة	٩ر٥	٤ر١٦٠	٠ر٥٢٢	—	—	١ر٢٨١	٠ر٣٦٣
١	الانتاج والتربية الحيوانية	٩ر١	٣ر٣٦٠	٠ر١٨٤	٠ر٤٦٠	٠ر٠٠٦	١ر٢٧٤	٠ر٥٤٣
٢٤	انتاج الكهرباء والغاز	٩ر٠	٢ر٤١٩	—	—	—	١ر٢٣٢	١ر٥٤٤

ملاحظة : مساهمات القطاعات في الاهداف الستة كما هي بالجدول رقم (١) ، واستخدم [illegible] ان دراسة التشابك.

جدول (٣)

مقارنة نظامى الاولويات الانمائية ــ التشابك والمقترح

١٩٧٠

ترتيب القطاع	نظام دراسة التشابك: الرقم	نظام دراسة التشابك: القطاع	نظام الرقم القياسي المركب المقترح: الرقم	نظام الرقم القياسي المركب المقترح: القطاع
(١)	٧	طحن وتجهيز الحبوب الغذائية	٦	الذبح وتجهيز وحفظ لحوم الحيوانات والدواجن
(٢)	٢	صيد الاسماك	٤	انتاج البترول الخام والغاز الطبيعي
(٣)	١٧	معامل تكرير البترول	١٧	معامل تكرير البترول
(٤)	١٥	صناعة الاسمدة الكيماوية	١٥	صناعة الاسمدة الكيماوية
(٥)	٦	الذبح وتجهيز وحفظ لحوم الحيوانات والدواجن	٣١	النقل البحرى
(٦)	١٨	صناعة الاسمنت ومنتجاتها	٧	طحن وتجهيز الحبوب الغذائية
(٧)	٨	صناعة الخبز ومنتجات المخابز الاخرى	٢	صيد الاسماك
(٨)	٣٤	النقل البرى للركاب	٨	صناعة الخبز ومنتجات المخابز الاخرى
(٩)	٢٦	مقاولات البناء	٥	استغلال مناجم ومحاجر اخرى
(١٠)	٣٣	النقل البرى للبضائع	١٤	صناعة الكيماويات الصناعية ما عدا الاسمدة الكيماوية
(١١)	٣٧	المؤسسات النقدية	٣٠	المطاعم والفنادق
(١٢)	٥	استغلال مناجم ومحاجر اخرى	٣٨	المؤسسات المالية الاخرى
(١٣)	١٣	صناعة الورق ومنتجاتها والطبع والنشر	٢١	صناعة وتصليح المكنات الغير كهربائية
(١٤)	٣١	النقل البحرى	١٨	صناعة الاسمنت ومنتجاتها
(١٥)	٤	انتاج البترول الخام والغاز الطبيعي	٣٤	النقل البرى للركاب
(١٦)	٢٠	صناعة وتصليح العدد والمعدات المعدنية	٢٢	صناعة وتصليح الماكنات والاجهزة الكهربائية
(١٧)	١١	صناعة المشروبات	٩	صناعة المواد الغذائية الاخرى
(١٨)	٣٦	الاتصالات السلكية واللاسلكية	٣٦	الاتصالات السلكية واللاسلكية
(١٩)	٣٨	المؤسسات المالية الاخرى	٢٦	مقاولات البناء
(٢٠)	١٤	صناعة الكيماويات الصناعية ما عدا الاسمدة الكيماوية	٣٣	النقل البرى للبضائع

تابع الجدول (٣)

ترتيب القطاع	نظام دراسة التشابك: الرقم	نظام دراسة التشابك: القطاع	نظام الرقم القياسي المركب المقترح: الرقم	نظام الرقم القياسي المركب المقترح: القطاع
(٢١)	٣	الانشطة الزراعية الاخرى	٣	الانشطة الزراعية الاخرى
(٢٢)	٢٨	تجارة الجملة	٣٧	المؤسسات النقدية
(٢٣)	٣٠	المطاعم والفنادق	١٦	المنتجات الكيماوية الاخرى
(٢٤)	٢١	صناعة وتصليح الماكنات الغير كهربائية	١٠	تعليب وتجميد الاسماك والاغذية المماثلة
(٢٥)	٣٢	النقل الجوى	٣٢	النقل الجوى
(٢٦)	٩	صناعة المواد الغذائية الاخرى	١٩	منتجات معدنية اخرى
(٢٧)	٢٥	انتاج الماء وتوزيعه	١١	صناعة المشروبات
(٢٨)	٢٧	مقاولات غير مقاولات البناء	٢٣	صناعة وتصليح معدات النقل
(٢٩)	٣٥	المخازن	١٣	صناعة الورق ومنتجاتها ، والطبع والنشر
(٣٠)	٣٩	التأمين	١٢	صناعة الاخشاب ومنتجاتها ، والاثاث والموبيليا
(٣١)	١٠	تعليب وتجميد الاسماك والاغذية المماثلة	٢٠	صناعة وتصليح العدد والمعدات المعدنية
(٣٢)	١٦	المنتجات الكيماوية الاخرى	٣٥	المخازن
(٣٣)	٢٢	صناعة وتصليح الماكنات والاجهزة الكهربائية	٢٨	تجارة الجملة
(٣٤)	٢٣	صناعة وتصليح معدات النقل	٣٩	التأمين
(٣٥)	٢٤	انتاج الكهرباء والغاز	٢٧	مقاولات غير مقاولات البناء
(٣٦)	٢٩	تجارة التجزئة	٢٥	انتاج الماء وتوزيعه
(٣٧)	١٢	صناعة الاخشاب ومنتجاتها ، والاثاث والموبيليا	٢٩	تجارة التجزئة
(٣٨)	١٩	منتجات معدنية اخرى	١	الانتاج والتربية الحيوانية
(٣٩)	١	الانتاج والتربية الحيوانية	٢٤	انتاج الكهرباء والغاز

المصدر : بيانات الجدولين رقم (١) ، (٢).

الجدول (٤)

الاولويات الانمائية القطاعية حسب طريقة الرقم القياسي المركب، ١٩٧٠

(نمط الاوزان الثاني)

ترتيب القطاع	الرقم	القطاع	الرقم القياسي	العمالة %	رأس المال %	الواردات %	الصادرات %	الارتباط %	القيمة المضافة %
١	٦	الذبح وتجهيز وحفظ لحوم الحيوانات والدواجن	٤٥ر١	١٠٠ر٠	٢٧ر٤٠	٠ر٩	٢ر٠	٧٤ر٣	٤ر٩٠
٢	٤	انتاج البترول الخام والغاز الطبيعي	٤٠ر٣	٩٣ر٣	١ر١٠	—	١٠٠ر٠	٤١ر٩	٧ر٣٠
٣	٣١	النقل البحرى	٣٧ر٧	٣ر٠	١٠٠ر٠٠	—	—	٥٨ر٢	١١ر٥٠
٤	٢	صيد الاسماك	٣٦ر٠	١ر٨	٥٤ر١٠	٢٠ر٠	٦٤ر٥	٧٨ر٠	—
٥	١٥	صناعة الاسمدة الكيماوية	٣٣ر٧	٥ر٦	١٧ر١٠	١٠ر٠	٩٧ر٢	١٠٠ر٠	١ر٧٠
٦	١٧	معامل تكرير البترول	٣٢ر٦	١٤ر٧	٦ر٣٠	١٠٠ر٠	٩٧ر٥	٧٣ر١	٤ر٢٠
٧	٧	طحن وتجهيز الحبوب الغذائية	٢٨ر٥	٣٠ر٧	٨ر٤٠	١ر٦	١٦ر٩	٩٢ر٩	٤ر٨٠
٨	٨	صناعة الخبز ومنتجات المخابز الاخرى	٢٤ر٧	٢ر٧	٢٥ر٨٠	٣ر١	٠ر٣	٩١ر٣	٥ر٩٠
٩	٣٦	الاتصالات السلكية واللاسلكية	٢٣ر٩	٥ر٧	—	—	—	٥٢ر٨	١٠٠ر٠٠
١٠	٣٠	المطاعم والفنادق	٢٢ر٠	٠ر٧	٢٩ر١٠	—	—	٧٧ر٢	٥ر٢٠
١١	١٤	صناعة الكيماويات الصناعية ما عدا الاسمدة الكيماوية	٢٠ر٩	٥ر٣	٣ر٩٠	٠ر٦	١٤ر٧	٩٤ر١	٢ر٧٠
١٢	٢١	صناعة وتصليح المكنات الغير كهربائية	١٩ر٥	٧ر٥	٢ر١٠	٠ر٦	٩ر٣	٩٠ر٥	٠ر٢٠
١٣	١٨	صناعة الاسمنت ومنتجاتها	١٩ر٣	٢ر٠	٨ر٧٠	١ر٠	٨ر٠	٨٦ر٩	١ر٤٠
١٤	٢٢	صناعة وتصليح الماكنات والاجهزة الكهربائية	١٨ر٧	—	١ر٨٠	٠ر٥	٤ر٨	٩٤ر٦	٥ر٩٠
١٥	٣٨	المؤسسات المالية الاخرى	١٨ر٦	٢٠ر٣	٠ر٠١	—	—	٧٦ر٠	٠ر٥٠

تابع الجدول (٤)

ترتيب القطاع	الرقم	القطاع	الرقم القياسي	العمالة %	رأس المال %	الواردات %	الصادرات %	الارتباط %	القيمة المضافة %
١٦	٩	صناعة المواد الغذائية الأخرى	١٨ر١	١ر٦	٤ر٢٠	٠ر٥	١ر٠	٨٩ر٣	٣ر٢٠
١٧	٣٤	النقل البرى للركاب	١٧ر٧	١٦ر٦	١٤ر٨٠	—	—	٥٢ر٤	٤ر٥٠
١٨	٥	استغلال مناجم ومحاجر اخرى	١٧ر٦	١٤ر١	١ر١٠	١٣ر٣	٠ر٣	٦٣ر٤	٨ر٤٠
١٩	١٩	منتجات غير معدنية اخرى	١٧ر٠	١ر٤	٦ر٦٠	٠ر٧	٢ر١	٦٥ر١	٢٣ر٦٠
٢٠	١٠	تعليب وتجميد الاسماك والاغذية المماثلة لها .	١٦ر٦	٠ر٩	٩ر٩٠	٠ر٨	٨ر٥	٧٠ر٣	٣ر٥٠
٢١	٢٦	مقاولات البناء	١٦ر٤	١١ر٤	٣ر٧٠	—	—	٦٥ر٥	٧ر٥٠
٢٢	٣	الانشطة الزراعية الاخرى	١٦ر٢	—	—	٠ر٤	١٠ر١	٨٤ر٨	٠ر٠٣
٢٣	١٦	المنتجات الكيماوية الاخرى	١٦ر٠	٤ر٦	٤ر١٠	٠ر٥	٤ر٦	٧١ر٥	٣ر٩٠
٢٤	٣٣	النقل البرى للبضائع	١٥ر٨	١٧ر٤	٤ر٤٠	—	—	٥٠ر٥	١٠ر٩٠
٢٥	٣٧	المؤسسات النقدية	١٥ر٥	١٧ر٨	٥ر٧٠	—	—	٤٥ر٤	١٢ر٥٠
٢٦	٣٢	النقل الجوى	١٥ر٤	١٠ر٦	٠ر٠١	—	—	٦٧ر٥	٥ر٣٠
٢٧	١١	صناعة المشروبات	١٤ر٩	٢ر٧	٦ر٥٠	٢ر٠	٠ر٣	٦٥ر٩	٤ر٢٠
٢٨	٢٠	صناعة وتصليح العدد والمعدات المعدنية	١٤ر٦	٤ر٧	٤ر١٠	٠ر٩	٥ر٧	٥٣ر٣	٧ر٣٠
٢٩	٢٣	صناعة وتصليح معدات النقل	١٤ر٢	١ر٢	٠ر٥٠	٠ر٤	١٤ر٥	٦٣ر٨	٧ر٦٠
٣٠	١٣	صناعة الورق ومنتجاتها والطبع والنشر	١٤ر١	١ر٦	١٠ر٤٠	٠ر٦	٩ر٥	٥٢ر٥	٥ر٨٠

تابع الجدول (٤)

ترتيب القطاع	الرقم	القطـــــاع	الرقم القياسي	العمالة %	رأس المال %	الواردات %	الصادرات %	الارتباط %	القيمة المضافة %
٣١	١٢	صناعة الاخشاب ومنتجاتها والاثاث والموبيليـــا	١٣ر٨	١ر١	٤ر٨٠	٠ر٨	٧ر٥	٦٢ر٧	٢ر٣
٣٢	٢٥	انتاج المياه وتوزيعه	١٢ر٩	٠ر٩	—	—	—	٥٥ر٢	٢٠ر٩
٣٣	٣٥	المخـــازن	١٢ر٧	٦ر٩	١ر٧٠	—	—	٤٩ر٤	١٢ر٩
٣٤	٢٤	انتاج الكهرباء والغاز	١٢ر٤	١ر٢	—	—	—	٤٩ر٨	٢٣ر٩
٣٥	٢٨	تجارة الجملة	١٢ر٢	٢ر٩	٣ر٨٠	—	—	٥٦ر٠	٤ر٠
٣٦	٢٧	مقاولات غير البناء	١٢ر١	١ر١	٣ر٠٠	—	—	٥٥ر٦	٨ر٩
٣٧	٣٩	التأمـــين	١٢ر٠	٧ر٤	٠ر٩٠	—	—	٤٩ر١	٩ر٣
٣٨	٢٩	تجارة التجزئة	١١ر٨	٠ر٧	٦ر٢٠	—	—	٥١ر٧	٥ر٦
٣٩	١	الانتاج والتربية الحيوانية	١١ر٣	٠ر٨	٢ر٢٠	٠ر٨	٠ر٧	٥١ر٥	٨ر٥

ملاحظات :

١ ـ حسبت بيانات الاعمدة الخاصة بالاهداف الستة من بيانات دراسة التشابك الاقتصادى والظاهرة في الاعمدة المماثلة في الجدول رقم (١) .

٢ ـ بيانات الاعمدة الخاصة بالاهداف الستة حسبت على اساس نسبتها الى اعلى مساهمة قطاعية " نسبيـــــــة "، وذلك باعطاء القطاع الذى حققها (١٠٠) .

٣ ـ الاوزان بالنسبة للاهداف هي : العمالة (٢٤) ، ورأس المال (٢٥) ، والواردات (١١) ، والصادرات (٩) ، والارتباط (١٨) ، والقيمة المضافة (١٣) .

الهوامش والمصادر :

(١) حول عرض مفصل لهذه المقومات الدستورية ، والخصائص الهيكلية ، ومسار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت من حيث منطلقات التخطيط الإنمائي وأساسياته ، ارجع إلى : الفصل الأول من هذا المؤلف .

(٢) بالنسبة للدراسات الخاصة بعملية التنمية المخططة بصفة عامة ، ومسألة تحديد الأهداف الإنمائية على وجه الخصوص ، ارجع مثلا ، إلى :

a) Lewis, A., Development Planning, (London : Allen & Unwin, **1966**) .

b) Meier, G. M., Leading Issues in Development Economics , (New York : Oxford University Press, **1970** .

c) Ghazali, El-, A , Planning for Economic Development : Methodology , Strategy & Effectiveness, Cairo Modern Bookship, **1972**) .

وبالنسبة للتجربة الكويتية ، ارجع ، مثلا ، إلى :

a) I.B.R.D., The Economic Development of Kuwait, (Baltimore : Johns Hoqkins University Press, **1965**) .

b) Mallakh, El-, R.,Economic Development and Regional Cooperation : Kuwait , (Chicago : The University of Chicago Press, **1968**) .

c) Sheikh, El-, R., Kuwait :Economic Growth of the Oil State — Problems and Policies , (Kuwait : University of Kuwait, **1973**) .

(٣) ارجع إلى الصفحات التالية من هذه المقالة .

(٤) حول المنطق وراء استثناء هذا الهدف ارجع ، مثلا ، إلى : مجلس التخطيط ، دولة الكويت ، تقرير لجنة الشركات المساهمة ، (الكويت : مجلس التخطيط ، ١٩٧٤) ، ص : ١٥ — ١٦ ، وأيضاً

Ghazali, Op. Cit., PP. **50—52** & **236—40** .

(٥) لتفصيل محاولة هذه الدراسة ، ارجع إلى :

Planning Board, State of Kuwait, Miner, T. H.,& Associates, Construction and Analysis of an Input - Output Model for the State of Kuwait,(Kuwait: Planning Board, May, 1974) PP.35-43 .

ولقد عرضت هذه المحاولة أيضاً لنفس المؤلفين في :

Planning Board , Miner & Associates, Kuwait National Input-Output Study , Volume I ,(Kuwait : Planning Board , August, 1974) , PP. 8-10 & 30-37 .

(٦) Ratio of total labour requirements to output

(٧) Ratio of stock of capital assets to output

(٨) Ratio of imqorts to total supply .

(٩) Ratio of exports to total supply .

(١٠) Ratio of total outqut requirements to final output .

(١١) Ratio of value added to output .

(١٢) حول هذه النقطة ، ارجع ، مثلا ، إلى :

Tinbergen , J. , Central Planning, (New Haven : Yale University Press, 1964) , P. 11 & 142, and his, The Design of Development , (Baltimore : Johns Hopkins Press. 1958) , PP. 76-80

(١٣) ارجع إلى :

Planning Board, Miner & Associates , Kuwait ..., Op. Cit., P. 31 .

(١٤) ارجع إلى المرجع السابق نفسه ، ص : ٣٤ .

(١٥) لتفصيل أكثر ، ارجع إلى :

Planning Board, Miner & Associates, Op. Cit.,

(١٦) ولعل هذا هو الذي اضطر دراسة التشابك إلى الاكتفاء بترتيب العشر قطاعات الأولى فقط من جملة القطاعات ، التي حددتها ، وعددها (٣٩) قطاعاً . ارجع إلى المتن ، والمرجع السابق ذكره .

(١٧) حول استخدام هذه الفكرة ، ارجع ، مثلا ، إلى :

Bennet, M. K., « International Disparities in Consumption Levels » , The American Economic Review, Vol. XLI, (Sept. 1951) pp. 632—49 .

(١٨) لا يخرج هذا الجزء من النظام عن فكرة المتوسط الحسابي المرجح . ارجع ، في ذلك ، مثلا ، إلى : د . عبد المنعم الشافعي ، مبادىء الإحصاء – الجزء الأول (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٠).

(١٩) وبحساب معامل ارتباط الرتب بين النظامين – رغم عدم دقة مدلول هذا المعامل بصفة عامة في رفض أو تأكيد نتائج معينة – وجدنا انه يساوي (٠,٧١٤) ، والانحراف المعياري لهذا العامل يساوي (٠,١٦٢) ، أي ان الارتباط معنوي. ومع ذلك ، يعد هذا العامل معاملا متوسطاً . وبالتأكيد ، لا يمكن الاعتماد كثيراً على هذا المقياس حيث انه يدل على ان معامل الارتباط يمكن أن يكون أي رقم واقعاً بين (٠,٣٩) ، والوحدة ، بدرجة ثقة تعادل (٩٥,٤٪) . وبالتالي اعتبرنا أن التغير في ترتيب القطاعات يعد نتيجة إيجابية تسهم في إرساء عملية التنمية على أسس أكثر دقة وواقعية . وبالنظر إلى بيانات الجدول (٣) ، نجد أن الاختلاف بين النظامين يعد – اقتصادياً وتنموياً – اختلافاً كبيراً وهاماً . عن معامل ارتباط الرتب ، ارجع ، مثلا ، إلى :

Freund, J., Modern Elementary Statistics, London: Prentice Hall, 1973 ,

(٢٠) قمنا بحساب معامل ارتباط الرتب بين نظام التشابك والنظام المقترح بنمط أوزانه الجديد ، ووجدنا انه يساوي (٠,٦٤٦) ، وانحرافه المعياري (٠,١٦٢) . ورغم ان هذا المعامل – بالمقارنة بالمعامل الأول ، ارجع الى هامش (١٩) ، يشير إلى درجة اختلاف أكبر ، إلا أن النقد نفسه الموجه للمعامل الأول ما زال قائماً بالنسبة للمعامل الثاني ، وكذلك النتائج . فهذا المقياس ، أيضاً ، يدل على ان معامل الارتباط يمكن أن يكون أي رقم واقعاً بين (٠,٣٢٢) ، (٠,٩٧٠) بدرجة ثقة تعادل (٩٥,٤٪) . وبالتالي ، الاختلاف بين النظام المقترح في صورته النهائية – جدول (٤) – ونظام التشابك – جدول (١) – – يعد ، اقتصادياً وتنموياً – اختلافاً كبيراً وهاماً .

(٢١) ارجع إلى : مجلس التخطيط ، دولة الكويت، تقرير لجنة الشركات المساهمة ، (الكويت : مجلس التخطيط ، سبتمبر ١٩٧٤) ، ص : ٢٤ – ٢٨ ، و د . عبد الحميد الغزالي : مذكرة بشأن البت في الشركات المساهمة المقدمة طلبات ترخيص تأسيس ، مجلس التخطيط ، دولة الكويت ، (الكويت : أغسطس ١٩٧٤) ، ص : ١ – ٤ .

بعض المراجع الأساسية :

(١) مجلس التخطيط، دولة الكويت ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية الأولى – الخطط القطاعية ، (الكويت : مجلس التخطيط ، ١٩٦٨) .

2) Planning Board , Buchanan , C . & Partners , Studies for the State of Kuwait and Master Plan for the Urban Areas, Various Technical Papers, (Kuwait : Planning Board, 1969 — 1972 .

3) Planning Board , The Economist Intelligence Unit Ltd . , Assessment of Joint Sector Operations in Kuwait ,Various Volumes, Kuwait : Planning Board , 1972-1974) .

4) Planning Board , Stanford Research Institute, Social and Economic Impacts of the Kuwait Government Compensation Increase of 1971 — 1972 and Recommended Compensation Policies, (kuwait: Planning Board, 1973).

5) Planning Board , Miner & Associates , Draft Final Report : Constructions and Analysis of an Input-output Model for the State of kuwait ,(kuwait : Planning Board ,May,1964).
——— , kuwait National Input-Output Study, Volume 1 , (kuwait Planning Board, August, 1974) .



الفصل الرابع

النموذج الإنمائي والتوزيعي



تقـــديـــم *

١ — استناداً إلى عناصر استراتيجية الخطة ، وتحقيقاً لأهدافها العامة والقطاعية [١] ، تم تقدير المتغيرات الأساسية القومية والمساهمات القطاعية في هذه المتغيرات ، على أساس نموذج إنمائي كلي وتوزيعي قطاعي ، يبين سلوك هذه المتغيرات ، قومياً وقطاعياً خلال السنوات الخمس للخطة (٧٦ / ١٩٧٧ — ٨٠ / ١٩٨١) [٢] .
وتحدد هذه الدراسة المكونات الرئيسية لهذا النموذج [٣] ، وذلك لتحديد الإطار العام للجهد الإنمائي المتوقع خلال فترة الخطة .

المتغيرات القومية :

٢ — يبين الجدول رقم (١) النمو المتوقع في المتغيرات القومية

(*) يود المؤلف أن يشكر السيد محمود العطيفي — الخبير المساعد بمجلس التخطيط — على ما قدمه من تجهيز دقيق لإحصاءات النموذج ، وعلى ما أبداه من ملاحظات مفيدة — خلال مناقشات طويلة ومستفيضة — حول فروضه الأساسية ، والسيد أحمد فؤاد — الباحث بالمجلس لاشتراكه في بعض هذه المناقشات ، ولقيامه بالجهد الكبير الخاص بتوزيع الاستمارات وفقاً لجهة الاسناد من البيانات التفصيلية في الدراسات الأولية .

من ناتج محلي اجمالي ، واستهلاك ، واستثمار ، وتجارة خارجية خلال فترة الخطة . وذلك بالأسعار الثابتة ، أي بأسعار سنة الأساس .

٣ — يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي من حوالي (٣٦٦٢) مليون دينار في سنة الأساس (١٩٧٦/٧٥) إلى نحو (٥٠٢٢) مليون دينار في السنة النهائية للخطة (٨٠/ ١٩٨١) ، أي بزيادة قدرها (١٣٦٠) مليون دينار ، أو ما يعادل حوالي (٣٧,١ ٪) من مستوى الناتج المحلي الإجمالي في سنة الأساس . ويعني هذا النمو الإجمالي خلال سنوات الخطة معدل نمو سنوي يبلغ نحو (٦،٥ ٪) .

٤ — ويقدر أن تسهم القطاعات غير النفطية في الزيادة المتوقعة في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي (٥٩٥) مليون دينار ، أي ما يعادل نحو (٤٤ ٪) من هذه الزيادة . وتعكس هذه المساهمة نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية من حوالي (٨٩٤) مليون دينار في سنة الأساس إلى حوالي (١٤٨٩) مليون دينار في السنة النهائية للخطة ، أي بزيادة نسبية قدرها حوالي (٦٧ ٪) وبمعدل نمو سنوي يبلغ نحو (١١٪) .

٥ — ويتوقع أن تكون مساهمة قطاع النفط في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بحوالي (٧٦٥) مليون دينار ، أي ما

يعادل نحو (٥٦ ٪) من هذه الزيادة . وتتأسس هذه المساهمة على توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي المتولد في القطاع ، في ضوء هيكل الطلب العالمي ، من (٢٧٦٨) مليون دينار في سنة الأساس إلى حوالي (٣٥٣٣) مليون دينار في السنة النهائية للخطة ، أي بزيادة نسبية قدرها حوالي (٢٨ ٪) ، وبمعدل نمو سنوي يبلغ نحو (٥ ٪) .

وغني عن البيان أن هذا لا يعكس بالضرورة السياسة النفطية للبلاد خلال الخطة ، وإنما تحديد هذه السياسة بصفة عامة ، ومعدلات إنتاج النفط ، وأسعار النفط الخام بصفة خاصة إنما يتم من قبل المجلس الأعلى للنفط حسب الظروف المتغيرة ، طبقاً لمقتضيات المصلحة الوطنية من ناحية ، ومراعاة لتطور المتغيرات العالمية من ناحية أخرى .

٦ — وترتكز هذه التوقعات القطاعية على عناصر استراتيجية الخطة وأهدافها العامة ، وبخاصة مسألة تنويع الإنتاج ومصادر الدخل [٤] ، حيث يتضح من معدلات النمو المستهدفة التزايد النسبي في دور القطاعات غير النفطية في عملية توليد الناتج المحلي الإجمالي ، والتناقص النسبي البطيء في دور قطاع النفط .

الاستهلاك النهائي :

٧ — يتوقع أن ينمو الاستهلاك النهائي القومي من نحو (٩١١) مليون دينار في سنة الأساس إلى نحو (١٣١٩) مليون دينار في السنة النهائية للخطة ، أي بزيادة نسبية قدرها (٤٤,٨ ٪) ، وبمعدل نمو سنوي قدره (٧,٦ ٪) . ويشكل الاستهلاك العائلي حوالي (٤٢,٧ ٪) من الاستهلاك القومي في سنة الأساس . ويصل النصيب النسبي لهذا الاستهلاك إلى حوالي (٤١,٦ ٪) من الاستهلاك القومي في السنة النهائية للخطة . ويمثل الباقي نصيب الاستهلاك الحكومي في السنتين على التوالي . وهذا يشير إلى تزايد نسبي في الاستهلاك الحكومي ، بالمقارنة بتزايد الاستهلاك العائلي خلال سنوات الخطة .

٨ — ويتوقع أن يزيد الاستهلاك الحكومي بنحو (٢٤٩) مليون دينار ، أي بزيادة نسبية قدرها (٤٧,٦ ٪) ، وبمعدل نمو سنوي قدره (٨,١ ٪) . بينما يتوقع أن يزيد الاستهلاك العائلي بنحو (١٥٩) مليون دينار ، أي بزيادة نسبية تبلغ حوالي (٤١ ٪) ، وبمعدل نمو سنوي قدره (٧,١ ٪) . ويعكس ذلك ما تهدف إليه الخطة من رفع مستوى معيشة الفرد ، وتحقيق حد أدنى لرفاهته عن طريق زيادة الاستهلاك الخاص من ناحية

والتوسع في الخدمات الحكومية مع تحسين مستواها من ناحية أخرى .

الاستثمارات :

٩ — ولتحقيق الزيادة المتوقعة في الناتج المحلي الإجمالي ، تقدر الاستثمارات الكلية بحوالي (٤٨٨٥) مليون دينار خلال السنوات الخمس للخطة . وتمثل الاستثمارات الثابتة الإجمالي من هذه الاستثمارات الكلية حوالي (٤٤٤١) مليون دينار ، أي حوالي (٩١ ٪) ، بينما تقدر الزيادة في المخزون بحوالي (٤٤٤) مليون دينار ، أي بنسبة قدرها (٩ ٪) . وهذا يعني « معامل رأس مال /ناتج » حدي على المستوى القومي يبلغ حوالي (٣,٦ : ١) ، خلال سنوات الخطة . ويقدر أن يبلغ نصيب القطاع الحكومي من الاستثمارات الثابتة الإجمالية حوالي (٣٣٩٢) مليون دينار ، أي بنسبة قدرها (٧٦,٤ ٪) . بينما يصل نصيب القطاع الخاص إلى (١٠٤٩) مليون دينار ، وبنسبة قدرها (٢٣,٦ ٪) .

١٠ — ويتوقع أن تبلغ الاستثمارات الكلية في السنة النهائية للخطة حوالي (١١٠٢) مليون دينار ، مقابل نحو (٣٠٤) مليون دينار في سنة الأساس ، أي ما يعادل أكثر من ثلاثة أمثال مستوى سنة الأساس . ويقدر

نصيب القطاع الحكومي من الاستثمارات في السنة النهائية للخطة بحوالي (٨٤٢) مليون دينار ، أي بنسبة قدرها (٧٦,٤ ٪) . كما يتوقع أن يقوم القطاع الخاص بباقي هذه الاستثمارات أي أن نصيبه يقدر بحوالي (٢٣,٦ ٪) . ومن هذه البيانات ، تتضح درجة المسئولية الملقاة على عاتق القطاع الحكومي في عملية تنفيذ الخطة (٥) .

التجارة الخارجية :

١١ ــ تقدر الصادرات الكلية في السنة النهائية للخطة بحوالي (٣٩٤٤) مليون دينار ، مقابل (٣٠٧٩) مليون دينار في سنة الأساس ، أي بزيادة قدرها حوالي (٨٦٥) مليون دينار ، وبنسبة (٢٨,١ ٪) عن مستوى سنة الأساس . ويتوقع أن تسهم الصادرات النفطية بحوالي (٨٠٩) مليون دينار من هذه الزيادة ، بينما تسهم الصادرات غير النفطية بحوالي (٥٦) مليون دينار منها . وهذا يتضمن نمو الصادرات النفطية بحوالي (٢٧,٦ ٪) في السنة النهائية للخطة عن مستواها في سنة الأساس ، بينما يقدر نمو الصادرات غير النفطية بحوالي (٣٧,٥ ٪) عن المدة نفسها . ويشير هذا إلى التزايد النسبي للصادرات غير النفطية كهدف من الأهداف الاستراتيجية للخطة .

١٢ — ويتوقع أن تبلغ الواردات في السنة النهائية للخطة حوالي (١٤٥٤) مليون دينار ، أي أكثر من ضعف مستواها في سنة الأساس ، والذي قدر بنحو (٦٣٢) مليوناً . وتفسر هذه الزيادة الكبيرة في الواردات خلال سنوات الخطة الحجم النسبي للجهد الإنمائي المتوقع القيام به ، وتشير ، تبعاً لذلك ، إلى الحجم الكبير للاستثمارات المخططة من ناحية ، وإلى ظروف وهيكل الاقتصاد الكويتي من ناحية أخرى .

١٣ — ويتضح من توقعات كل من الصادرات والواردات ، الكبر النسبي للعجز في الميزان التجاري غير النفطي في السنة النهائية للخطة . وبالرغم من البطء النسبي المتوقع في نمو الصادرات النفطية خلال سنوات الخطة ، فسيستمر الميزان التجاري الكلي في تحقيق فائض كبير يصل في نهاية الخطة إلى (٢٤٩٠) مليون دينار . ويعكس هذا الوضع التزايد النسبي للقدرة التمويلية في الاقتصاد الكويتي بصفة عامة ، وفي القيام بالجهد الإنمائي المتوقع بصفة خاصة .

السكان والعمالة :

١٤ — يقدر أن يزيد عدد السكان خلال الخطة من حوالي (١٠٣٤٩٠٠) نسمة في سنة الأساس إلى حوالي

(١٤١٧٦٠٠) نسمة في السنة النهائية للخطة ، أي بمعدل نمو سنوي قدره (٦,٥ ٪) [٦] . كما يقدر أن تنمو العمالة من حوالي (٣١٠٥٠٠) مشتغل إلى نحو (٤٣٤٠٠٠) مشتغل ، خلال الفترة نفسها ، أي بمعدل نمو سنوي قدره (٦,٩ ٪) . ويتوقع أن تزيد نسبة العمالة إلى جملة السكان زيادة طفيفة ، فترتفع من (٣٠ ٪) في سنة الأساس إلى (٣٠,٦ ٪) في السنة النهائية للخطة ، كما هو مفصل في الجدولين رقمي (٣) ، (٤) .

١٥ — ويتوقع أن تنمو العمالة الكويتية بنسبة أكبر من نمو العمالة غير الكويتية ، حيث تزيد العمالة الكويتية من (٩٠٥٠٠) مشتغل إلى (١٢٩٤٠٠) مشتغل ، أي بزيادة نسبية قدرها (٤٣ ٪) ، بينما تزيد العمالة غير الكويتية من (٢٢٠٠٠٠) مشتغل إلى حوالي (٣٠٤٦٠٠) مشتغل ، أي بزيادة نسبية قدرها (٣٨,٤ ٪) ، خلال الخطة وهذا يعكس تزايد الأهمية النسبية للعمالة الكويتية في الحجم الكلي للعمالة بحيث ترتفع من (٢٩,٢ ٪) في سنة الأساس إلى (٢٩,٨ ٪) في السنة النهائية للخطة . كما يبين تزايد نسبة المشتغلين الكويتيين إلى مجموع السكان الكويتيين من حوالي (١٨,٥ ٪) إلى نحو (١٩,٥ ٪) ، في الفترة نفسها .

١٦ — ومع معدل النمو المتوقع في العمالة خلال الخطة ، يتوقع أن تزيد إنتاجية المشتغل من (٢٩٢٣) ديناراً في سنة الأساس إلى حوالي (٣٤٧٢) ديناراً في السنة النهائية للخطة ، أي بزيادة نسبية قدرها حوالي (١٨,٨ ٪) ، وبمعدل سنوي يبلغ نحو (٣,٥ ٪) خلال الخطة . وهذا يعكس مسألة ترشيد استخدام قوة العمل من ناحية [٧] ، والكثافة النسبية لاستخدام رأس المال من ناحية أخرى ، بما يتمشى مع خصائص عناصر الإنتاج المتاحة ، ويؤكد القدرات النسبية لهذه العناصر .

هيكل الإنفاق :

١٧ — يبين الجدول رقم (٢) هيكل الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي ، والتغيرات النسبية المتوقعة في الأنماط المختلفة لهذا الإنفاق خلال سنوات الخطة . ويتوقع أن يزيد الاستهلاك النهائي الكلي من حوالي (٢٤,٩ ٪) من الإنفاق الكلي في سنة الأساس إلى حوالي (٢٦,٣ ٪) من الإنفاق الكلي في السنة النهائية للخطة . كما يقدر أن يزيد نصيب الاستهلاك الحكومي من (١٤,٣ ٪) إلى حوالي (١٥,٤ ٪) في الفترة نفسها . وهذا يشير إلى العمل على زيادة رفاهة الفرد في المتوسط كهدف أساسي من أهداف الخطة .

١٨ ــ كذلك يقدر أن يزيد النصيب النسبي لإجمالي الاستثمارات (شاملة التغير في المخزون) في الإنفاق الكلي من (٨,٣ ٪) في سنة الأساس إلى حوالي (٢٤,١ ٪) في السنة النهائية للخطة . وهذا يشير إلى الكبر النسبي للجهد الإنمائي المتوقع ، وإلى الكثافة النسبية في استخدام رأس المال خلال فترة الخطة . كما يعكس التزايد النسبي المتوقع في القدرة الاقتصادية للاقتصاد الكويتي ، وفي طاقته الاستيعابية .

١٩ ــ ويبلغ نصيب القطاعات غير النفطية من الاستثمارات الثابتة الإجمالية المتوقعة حوالي (٩٨٪) ، بينما لا يتجاوز نصيب قطاع استخراج وإنتاج النفط والغاز نحو (٢ ٪) خلال سنوات الخطة . وهذا يشير إلى طبيعة العملية الإنتاجية في القطاعات المختلفة من ناحية ، كما يبين عنصراً استراتيجياً أساسياً في الخطة ، وهو العمل على تنويع الإنتاج ومصادر الدخل . وذلك بتكثيف الجهد الإنمائي في القطاعات غير النفطية لزيادة طاقتها وقدرتها الإنتاجية .

٢٠ ــ ويتوقع انخفاض النصيب النسبي للصادرات الكلية من (٨٤,١ ٪) في سنة الأساس إلى حوالي (٧٨,٥ ٪) في السنة النهائية للخطة . وذلك كنتيجة للانخفاض النسبي

المتوقع في الصادرات النفطية من (٨٠ ٪) إلى (٧٤,٤٪) أما الصادرات غير النفطية فيتوقع ثبات نصيبها النسبي من الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الخطة عند مستواها في سنة الأساس (٤,١ ٪) وذلك تأسيساً على هدف زيادة القدرة الإنتاجية للقطاعات غير النفطية ، وبالتالي زيادة قدرتها على التصدير .

٢١ – ويقدر زيادة نسبة الواردات الكلية – والتي تجمع جمعاً جبرياً (بالسالب) – من (١٧,٣ ٪) في سنة الأساس إلى حوالي (٢٨,٩ ٪) في سنة المقارنة . وهذا يؤكد الجهد الإنمائي الكبير المتوقع من ناحية ، والكبر النسبي لحجم الاستثمارات المتوقعة من ناحية ثانية ، ومدى انكشاف الاقتصاد الكويتي على العالم الخارجي من ناحية ثالثة .

الخصائص القطاعية :

الناتج المحلي الإجمالي قطاعياً :

٢٢ – يبين الجدول رقم (٥) تطور الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات المولدة له . ومن ثم ، يحدد المساهمات النسبية القطاعية خلال سنوات الخطة ، بالأسعار الثابتة ، أي بأسعار سنة الأساس .

٢٣ – وعلى الرغم من أنه يقدر أن تكون مساهمة قطاع النفط في الزيادة المتوقعة في الناتج المحلي الإجمالي بين سنة الأساس والسنة النهائية للخطة أكبر من نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في هذه الزيادة ، إذ يتوقع أن تبلغ الأولى نحو (٥٦ ٪) ، في حين يقدر أن تصل الثانية إلى حوالي (٤٤ ٪) ، إلا أن الأهمية النسبية للقطاعات غير النفطية في توليد الناتج المحلي الإجمالي سترتفع في نهاية الخطة على حساب قطاع النفط . إذ يتوقع أن تزيد من حوالي (٢٤,٤ ٪) في سنة الأساس إلى حوالي (٢٩,٧ ٪) في السنة النهائية للخطة .

٢٤ – ويرجع هذا التغير الهيكلي إلى اختلاف معدلات النمو المتوقعة لكل من المجموعتين من القطاعات ، خلال الخطة . ذلك أنه يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية من نحو (٨٩٤) مليون دينار في سنة الأساس إلى نحو (١٤٨٩)مليون دينار في السنة النهائية للخطة ، أي بزيادة نسبية تبلغ حوالي (٦٧ ٪) وبمعدل نمو سنوي يصل إلى حوالي (١١ ٪) أما الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط ، فيتوقع أن ينمو من حوالي (٢٧٦٨) مليون دينار إلى حوالي (٣٥٣٣) مليون ، عن الفترة نفسها ، أي بزيادة نسبية تبلغ نحو (٢٨ ٪) ، وبمعدل نمو سنوي قدره (٥٪)[٨] .

٢٥ — ويعكس هذا الاختلاف في معدلات النمو بين المجموعتين أمرين الأول ، الدفعة القوية التي تعطيها الخطة للقطاعات غير النفطية ، بقصد تحقيق هدف تنويع الإنتاج ومصادر الدخل ، وتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ، والثاني ، انتهاج الدولة سياسة نفطية تهدف إلى تحقيق التوازن بين المحافظة على الثروة النفطية إلى أطول مدى ممكن من ناحية ، وتحويل هذه الثروة إلى أصول سائلة طبقاً لمقتضيات المصلحة الوطنية ، والظروف العالمية من ناحية أخرى .

٢٦ — وبالنسبة للهيكل الإنمائي للقطاعات غير النفطية ، يتوقع أن تحقق القطاعات السلعية (الزراعة ، والصناعات التحويلية ، والكهرباء والماء) أكبر معدل نمو خلال الخطة . حيث يقدر أن ينمو ناتج هذه القطاعات من حوالي (١٧٨) مليون دينار في سنة الأساس إلى نحو (٣٦٨) مليون دينار في السنة النهائية للخطة ، أي بزيادة نسبية تبلغ حوالي (١٠٧ ٪) . ومن ثم ، ترتفع أهميتها النسبية في توليد الناتج من (٤,٩ ٪) في سنة الأساس إلى (٧,٣ ٪) في نهاية الخطة . ويتوقع أن تحقق الصناعة أعلى معدل نمو سنوي (٧,١ ٪) تليها الزراعة والصيد (١٥,٧ ٪) ، وأخيراً ، الكهرباء والماء (١٢ ٪) .

٢٧ — ويعزى النمو النسبي الكبير المتوقع في هذه القطاعات

إلى ما تهدف إليه الخطة من تنويع الإنتاج وتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ، وبالتالي زيادة القدرة المحلية في المساهمة في تلبية حاجات المجتمع والاقتصاد من السلع الاستهلاكية والوسيطة من ناحية ، والتوسع في الصناعات التصديرية من ناحية أخرى .

٢٨ — ويلي القطاعات السلعية ، في الهيكل الإنمائي المتوقع ، قطاعات خدمات التنمية الاجتماعية (التعليم والصحة والأمن والعدل والإسكان والإعلام والثقافة والشؤون الاجتماعية والدينية) . إذ يتوقع أن ينمو ناتج هذه القطاعات من حوالي (٣٤٢) مليون دينار في سنة الأساس إلى نحو (٥٧٠) مليون دينار في السنة النهائية للخطة ، أي بزيادة نسبية تبلغ حوالي (٦٧ ٪) ، بمعدل نمو سنوي يصل إلى نحو (١١ ٪) . وبالتالي سوف تزيد الأهمية النسبية لهذه القطاعات في توليد الناتج المحلي الإجمالي من حوالي (٩٫٣ ٪) إلى نحو (١١٫٤ ٪) في السنتين المذكورتين .

٢٩ — ويعكس هذا النمو المتوقع الأهمية التي توليها الدولة لتوفير هذه الخدمات للمواطنين ، مع تحسين مستواها ، بقصد بناء الإنسان وتنمية قدراته باعتبار كونه الوسيلة الأساسية لتحقيق التنمية والتقدم من ناحية ، ورفع

مستوى رفاهة الفرد — على أساس أنه هو نفسه الهدف النهائي لأي تنمية — من ناحية أخرى .

٣٠ — وأخيراً ، تأتي قطاعات التوزيع (النقل والمواصلات والتخزين ، والتجارة ، والخدمات المالية) في الهيكل الإنمائي المتوقع ، حيث تحتل المرتبة الثالثة بين المجموعات الثلاث للقطاعات غير النفطية . حيث يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي المتولد في هذه المجموعة من حوالي (٢٧٤) مليون دينار في سنة الأساس إلى نحو (٥٥١) مليون دينار في السنة النهائية للخطة ، أي بزيادة نسبية تبلغ حوالي (٤٧ ٪) ، وبالتالي سوف ترتفع الأهمية النسبية لهذه القطاعات في توليد الناتج المحلي الإجمالي من حوالي (١٠,٢ ٪) إلى حوالي (١١ ٪) بين السنتين المذكورتين . ويتوقع أن يحقق قطاع النقل والمواصلات والتخزين معدل نمو سنوي قدره (١٠,٤٪) ، يليه كل من قطاعي التجارة ، والخدمات المالية ، بمعدل نمو سنوي يصل إلى نحو (٧,٤ ٪) .

٣١ — وتظهر أهمية هذه المجموعة الأخيرة من القطاعات غير النفطية ، وضرورة تنميتها بصورة متوازنة ، في اتصالها المباشر بالإنتاج السلعي سواء في مرحلة

الإنتاج أو في مرحلة التوزيع ، وما يشكله هذا الاتصال من تحديد للحجم النسبي المتوقع للطاقة التنفيذية للاقتصاد الوطني من ناحية ، وتوافر الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع من ناحية أخرى .

الاستثمارات قطاعياً :

٣٢ — يوضح الجدول رقم (٦) الحجم الكلي للاستثمارات القومية الإجمالية المتوقع القيام بها لتحقيق الأهداف الإنمائية المتوخاة بصفة عامة ، ومعدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بصفة خاصة ، خلال سنوات الخطة . وتشمل هذه الاستثمارات ، الاستثمارات الثابتة الإجمالية وصافي الإضافة إلى المخزون . ولقد تم تقدير هذه الاستثمارات بناء على التكاليف التقديرية للمشروعات الإنمائية المستهدف تنفيذها ، في الخطط القطاعية المختلفة [٩] ، خلال سنوات الخطة . وذلك بالأسعار الثابتة ، أي بأسعار سنة الأساس . وبالتالي أمكن تحديد الأنصبة النسبية للقطاعات المختلفة في الاستثمارات القومية . كما وزعت الاستثمارات القطاعية على جهات الاسناد المختلفة [١٠] ، تفصيليا كما هو مبين بالجدول رقم (٧) .

٣٣ — وعلى هذا فتحقيقاً لأهداف الخطة قومياً وقطاعياً ، يقدر أن يبلغ حجم الاستثمارات الثابتة الإجمالية حوالي (٤٤٤١) مليون دينار خلال السنوات الخمس للخطة ، منها نحو (٣٣٩٢) مليون دينار للقطاع العام ، أي بنسبة (٧٦,٤ ٪) . والباقي يمثل الاستثمارات المتوقعة للقطاع الخاص بنسبة (٢٣,٦ ٪) . ويتوقع أن تبلغ قيمة الزيادة في المخزون نحو (٤٤٤) مليون دينار ، أي حوالي (١٠٪) من الاستثمارات الثابتة الإجمالية . وبذلك يصل حجم الاستثمارات القومية الإجمالية المقدرة للخطة إلى نحو (٤٨٨٥) مليون دينار .

٣٤ — يقدر أن يصل نصيب القطاعات الاقتصادية (الإنتاجية والتوزيعية) من الاستثمارات الثابتة الإجمالية حوالي (٥٣,٦ ٪) . ويتوقع أن يتركز معظمها في قطاعات : الصناعة ، النقل والمواصلات والتخزين ، الكهرباء والماء ، حيث يقدر أن تبلغ الأنصبة النسبية لكل من هذه القطاعات الثلاثة من الاستثمارات الإجمالية الثابتة نحو (٢٠,٥ ٪) ، (١٧,٦ ٪) ، (١٢,١٪) ، على الترتيب .

٣٥ — ويعكس هذا النمط القطاعي في توزيع الاستثمارات الأهمية الخاصة التي تعطيها الخطة لتنمية القطاعات

الإنتاجية والقطاعات التوزيعية التي ترتبط بها ارتباطاً عضوياً مباشراً . كما يشير هذا النمو إلى إحدى الركائز الأساسية في الاستراتيجية الإنمائية للخطة وهي التصنيع . حيث تعطي الخطة دفعة قوية للقطاع الصناعي ، بهدف الإسراع في تنمية ، وتوسيع طاقته الإنتاجية — على أساس المقومات الإنتاجية المتاحة والممكنة — تحقيقاً لتنويع النشاط الإنتاجي .

٣٦ — ويتمثل الهدف من الكبر النسبي لاستثمارات قطاع النقل والمواصلات والتخزين في العمل على تمكين هذا القطاع الهام من تلبية الطلب المتزايد المتوقع على خدماته بأنواعها المختلفة (الإنتاجية والاستهلاكية) . وذلك لأن هدف تنويع النشاط الإنتاجي يستند على زيادة الطاقة التنفيذية لهذا القطاع ، وتنويع فاعلياته بحيث يتمكن من تلبية حاجات القطاعات المختلفة من خدماته خلال سنوات الخطة .

٣٧ — ويقدر أن يبلغ النصيب النسبي لقطاعات خدمات تنمية المجتمع نحو (٤٦,٤ ٪) من الاستثمارات الثابتة الإجمالية ، موزعة بين هذه القطاعات بحسب المشروعات التي تضمنتها خطة كل قطاع . ولقد تم التوصل إلى هذا النمط التوزيعي بقصد التوسع — أفقياً ورأسياً —

في خدمات هذه القطاعات ، وذلك لتحقيق الأهداف القطاعية ، وبالتالي الأهداف العامة للخطة .

٣٨ ـ ويقدر أن يستحوذ قطاع الإسكان على النصيب الأكبر من الاستثمارات المقدرة لقطاعات الخدمات ، حيث يصل نصيبه النسبي منها إلى حوالي (٦٨ ٪) . ويعكس هذا النمط التوزيعي مدى الاهتمام الذي توليه الخطة لمواجهة ومعالجة المشكلة الإسكانية ، وذلك بالعمل على توفير المباني السكنية بالكم والكيف المناسبين . تحقيقاً لمستوى رفاهية لائقة للفرد من ناحية ، ولتوفير المناخ الملائم للجهود الإنمائيةمن ناحية أخرى .

٣٩ ـ وتحقيقاً لأهداف الناتج المحلي قطاعياً ، وتنفيذاً للاستثمارات الإجمالية المتوقعة ، يتوقع أن يبلغ حجم العمالة القومية حوالي (٤٣٤٠٠٠) مشتغل في السنة النهائية للخطة بالمقارنة بنحو (٣١٠٥٠٠) مشتغل في سنة الأساس ، أي بزيادة قدرها (١٢٣٥٠٠) مشتغل ، وزيادة نسبية تصل إلى حوالي (٣٩٫٨ ٪) خلال سنوات الخطة .

خاتمة :

٤٠ – من العرض السابق للملامح الرئيسية للنموذج الإنمائي والتوزيعي للخطة ، تتضح الصورة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة خلال سنوات الخطة . فعلى أساس زيادة نسبية في حجم السكان قدرها حوالي (٣٧ ٪) ، يقدر أن تصل الزيادة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي (٣٧٫١ ٪) في السنة النهائية للخطة بالمقارنة بمستواه في سنة الأساس . كما يتوقع أن تصل هذه الزيادة في القطاعات غير النفطية إلى نحو (٦٧ ٪) ، بينما تبلغ في قطاع النفط حوالي (٢٨ ٪) . ويتوقع أن يتم تحقيق ذلك من خلال الوسائل والإجراءات التفصيلية المتضمنة في الخطط القطاعية المختلفة . ومن أهم هذه المستلزمات ، الاستثمارات الكلية والعمالية

الكلية المتوقعة ، حيث يقدر أن تصل الاستثمارات إلى حوالي (٤٨٨٥) مليون دينار خلال سنوات الخطة ، مما يرفع نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي من (٨,٣ ٪) في سنة الأساس إلى حوالي (٢٣ ٪) في السنة النهائية للخطة . كما يقدر أن تزيد العمالة بحوالي (١٢٣٥٠٠) مشتغل خلال الخطة .

جدول رقم (١)

تطور المتغيرات القومية خلال الخطة الخمسية

(١٩٧٧/٧٦ — ١٩٨١/٨٠)

(بأسعار سنة الأساس ١٩٧٦/٧٥)

(بالمليون دينار)

	سنة الأساس ١٩٧٦/٧٥	السنة النهائية للخطة ١٩٨١/٨٠	الزيادة: القيمة	الزيادة: النسبة ٪	معدل النمو السنوي ٪
الناتج المحلي الاجمالي	٣٦٦٢ر٠	٥٠٢٢ر٠	١٣٦٠ر٠	٣٧ر١	٦ر٥
— من القطاعات غير النفطية	٨٩٤ر٠	١٤٨٩ر٤	٥٩٥ر٤	٦٦ر٦	١٠ر٨
— من قطاع النفط	٢٧٦٨ر٠	٣٥٣٢ر٦	٧٦٤ر٦	٢٧ر٦	٥ر٠
الاستهلاك النهائي	٩١١ر٤	١٣١٩ر٣	٤٠٧ر٩	٤٤ر٨	٧ر٦
— في القطاع العائلي	٣٨٩ر٣	٥٤٨ر٦	١٥٩ر٣	٤٠ر٩	٧ر١
— في القطاع الحكومي	٥٢٢ر١	٧٧٠ر٧	٢٤٨ر٦	٤٧ر٦	٨ر١
الاستثمارات الثابتة	٣٠٤ر٤(**)	١١٠٢ر٥	٤٤٤٠ر٦(*)		
— في القطاع الحكومي		٨٤٢ر٣	٣٣٩١ر٨(*)		
— في القطاع الخاص		٢٦٠ر٢	١٠٤٩ر١(*)		
— التغير في المخزون		١١٠ر٣	٤٤٤ر١		
الصادرات	٣٠٧٨ر٦	٣٩٤٤ر١	٨٦٥ر٥	٢٨ر١	٥ر١
— النفطية	٢٩٢٨ر١	٣٧٣٧ر١	٨٠٩ر٠	٢٧ر٦	٥ر٠
— غير النفطية	١٥٠ر٥	٢٠٧ر٠	٥٦ر٥	٣٧ر٥	٦ر٦
الواردات	٦٣٢ر٤	١٤٥٤ر٢	٨٢١ر٨	١٢٩ر٩	
السكان (نسمة)	١٠٣٤٩٠٠	١٤١٧٦٠٠	٣٨٢٧٠٠	٣٧ر٠	٦ر٥
العمالة (بالمشتغل)	٣١٠٥٠٠	٤٣٤٠٠٠	١٢٣٥٠٠	٣٩ر٨	٦ر٩
— كويتيون	٩٠٥٠٠	١٢٩٤٠٠	٣٨٩٠٠	٤٣ر٠	٧ر٤
— غير كويتيين	٢٢٠٠٠٠	٣٠٤٦٠٠	٨٤٦٠٠	٣٨ر٥	٦ر٨
انتاجية المشتغل (دينار)	٢٦٢٣	٣٤٧٢	٥٤٩	١٨ر٨	٣ر٥

(*) الحجم الكلي للاستثمارات الثابتة خلال فترة الخطة.

(**) شاملة التغير في المخزون.

جدول رقم (٢)

تطور الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي خلال سنوات الخطة

(بالمليون دينار) (بأسعار سنة الأساس ١٩٧٦/٧٥)

	سنة الأساس	مستهدف					التوزيع النسبي					
	٧٦/٧٥	٧٧/٧٦	٧٨/٧٧	٧٩/٧٨	٨٠/٧٩	٨١/٨٠	٧٦/٧٥	٧٧/٧٦	٧٨/٧٧	٧٩/٧٨	٨٠/٧٩	٨١/٨٠
الاستهلاك النهائي الخاص	٣٨٦ر٣	٤١٦ر٩	٤٤٦ر٦	٤٧٨ر٣	٥١٢ر٢	٥٤٨ر٦	١٠ر٦	١٠ر٧	١٠ر٨	١٠ر٩	١٠ر٩	١٠ر٩
الاستهلاك النهائي الحكومي	٥٢٢ر١	٥٦٤ر٤	٦١٠ر١	٦٥٩ر٦	٧١٣ر٠	٧٧٠ر٧	١٤ر٣	١٤ر٥	١٤ر٧	١٤ر٩	١٥ر١	١٥ر٤
جملة الاستثمارات	٣٠٤ر٤	٧٥٣ر٥	٨٧٠ر٥	٩٦٥ر٠	١٠٨٣ر٢	١٢١٢ر٨	٨ر٣	١٩ر٤	٢١ر٠	٢١ر٩	٢٣ر٠	٢٤ر١
* الاستثمارات الثابتة		٦٨٥ر٠	٧٦١ر٤	٨٧٧ر٣	٩٨٤ر٧	١١٠٢ر٥	...	١٧ر٦	١٩ر١	١٩ر٨	٢٠ر٩	٢١ر٩
– القطاعات غير النفطية		٦٦٢ر٦	٧٦٩ر٨	٨٦٢ر٦	٩٧٢ر٥	١٠٨٩ر٦						
– استخراج وانتاج النفط		٢٢ر٤	٢١ر٦	١٤ر٧	١٢ر٢	١٢ر٩						
* التغير في المخزون		٦٨ر٥	٧٩ر١	٨٧ر٧	٩٨ر٥	١١٠ر٣	...	١ر٨	١ر٩	٢ر١	٢ر١	٢ر٢
الصادرات	٣٠٧٨ر٦	٣٢٣٤ر٠	٣٣٩٩ر٩	٣٥٧١ر٢	٣٧٥٢ر٩	٣٩٤٤ر١	٨٤ر١	٨٣ر١	٨٢ر١	٨٠ر٩	٧٩ر٨	٧٨ر٥
– غير النفطية	١٥٠ر٥	١٥٩ر٥	١٧١ر٧	١٨١ر٦	١٩٣ر٨	٢٠٧ر٠	٤ر١	٤ر١	٤ر٢	٤ر٢	٤ر٢	٤ر١
– النفطية	٢٩٢٨ر١	٣٠٧٤ر٥	٣٢٢٨ر٢	٣٣٨٩ر٦	٣٥٥٩ر١	٣٧٣٧ر١	٨٠ر٠	٧٩ر٠	٧٧ر٩	٧٦ر٨	٧٥ر٧	٧٤ر٤
الواردات (–)	٦٣٢ر٤	١٠٧٦ر٠	١١٨٣ر٣	١٢٦٠ر٠	١٣٥٤ر٨	١٤٥٤ر٢	(١٧ر٣)	(٢٧ر٧)	(٢٨ر٦)	(٢٨ر٦)	(٢٨ر٨)	(٢٨ر٩)
الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي	٣٦٦٢ر٠	٣٨٦٢ر٨	٤١٤٣ر٨	٤٤١٤ر١	٤٧٠٦ر٥	٥٠٢٢ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

جدول رقم (٣)

تقديــــر العمالــــة خلال سنوات الخطـــــــة

	سنة الأساس ٧٦/٧٥	٧٧/٧٦	٧٨/٧٧	٧٩/٧٨	٨٠/٧٩	٨١/٨٠
ناتج القطاعات غير النفطية (مليون دينار)	٨٩٤ر٠	٩٨٦ر٥	١٠٩٢ر٢	١٢٠٩ر٦	١٣٤٢ر١	١٤٨٩ر٤
انتاجية المشتغل (دينار)	٢٩٢٣ر٤	٣٠٢٥ر٧	٣١٣١ر٦	٣٢٤١ر٢	٣٣٥٤ر٧	٣٤٧٢ر٠
عدد المشتغلين (مشتغل)	٣٠٥٨٠٠	٣٢٦٠٤٠	٣٤٨٧٦٧	٣٧٣٢٨٨	٤٠٠٠٦٥	٤٢٨٩٧٦
المشتغلون في استخراج وانتاج التفط	٤٧٠٠	٤٩٠٦	٤٦٤٥	٤٩٥٧	٤٩٨٢	٥٠٢٤
جملة المشتغلين	٣١٠٥٠٠	٣٣٠٩٤٦	٣٥٣٧١٢	٣٧٨٢٤٥	٤٠٥٠٤٧	٤٣٤٠٠٠

جدول رقم (٤)

تطور السكان والعمالة خلال فترة الخطـــــــة

(نسـمة)

	سنة الأساس ٧٥/١٩٧٦					١٩٨٠ / ١٩٨١				
	كويتيـون		غير كويتيـين		الجملـة	كويتيـون		غير كويتيـين		الجملـة
	العدد	٪	العدد	٪		العدد	٪	العدد	٪	
السكان	٤٩١٢٠٠	٤٧ر٥	٥٤٣٧٠٠	٥٢ر٥	١٠٣٤٩٠٠	٦٦٣٦٠٠	٤٦ر٨	٧٥٤٠٠٠	٥٣ر٢	١٤١٧٦٠٠
العمالة	٩٠٥٠٠	٢٩ر٢	٢٢٠٠٠٠	٧٠ر٨	٣١٠٥٠٠	١٢٩٤٠٠	٢٩ر٨	٣٠٤٦٠٠	٧٠ر٢	٤٣٤٠٠٠
العمالة/ السكان (٪)	١٨ر٥		٤٠ر٤		٣٠ر٠	١٩ر٥		٤٠ر٤		٣٠ر٦

جدول رقم (٥)

تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال سنوات الخطة

(بالمليون دينار) (بأسعار سنة الأساس ١٩٧٦/٧٥)

	سنة الأساس	سنوات الخطة					الزيادة		معدل النمو السنوي ٪	التوزيع النسبي (٪)					
	٧٦/٧٥	٧٧/٧٦	٧٨/٧٧	٧٩/٧٨	٨٠/٧٩	٨١/٨٠	القيمة	النسبة ٪		٧٦/٧٥	٧٧/٧٦	٧٨/٧٧	٧٩/٧٨	٨٠/٧٩	٨١/٨٠
الزراعة والصيد	٥ر٣	٦ر١	٧ر١	٨ر٢	٩ر٥	١١ر٠	٥ر٧	١٠٧ر٥	١٥ر٧	١ر٠	١ر٠	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٢
الصناعة	١١٦ر١	١٣٦ر٠	١٥٩ر٤	١٨٦ر٦	٢١٩ر٠	٢٥٦ر٨	١٤٠ر٧	١٢١ر٢	١٧ر١	٣ر٢	٣ر٥	٣ر٨	٤ر٢	٤ر٥	٤ر٩
الكهرباء والماء	٥٦ر٧	٦٣ر٥	٧١ر١	٧٩ر٧	٨٩ر٤	١٠٠ر٢	٤٣ر٥	٧٦ر٧	١٢ر٠	١ر٦	١ر٧	١ر٨	١ر٨	٢ر٠	٢ر٢
القطاعات السلعية	١٧٨ر١	٢٠٥ر٦	٢٣٧ر٦	٢٧٤ر٥	٣١٧ر٩	٣٦٨ر٠	١٨٩ر٩	١٠٦ر٦	١٥ر٦	٤ر٩	٥ر٣	٥ر٨	٦ر٢	٦ر٧	٧ر٣
النقل والمواصلات والتخزين	٨٢ر١	٩٠ر٢	٩٩ر٦	١١٠ر٠	١٢١ر٤	١٣٤ر٠	٥١ر٩	٦٣ر٢	١٠ر٤	٢ر٢	٢ر٣	٢ر٤	٢ر٤	٢ر٦	٢ر٧
التجارة	١٣٠ر٦	١٤٠ر٣	١٥٠ر٧	١٦١ر٨	١٧٣ر٨	١٨٦ر٦	٥٦ر٠	٤٢ر٩	٧ر٤	٣ر٦	٣ر٦	٣ر٦	٣ر٧	٣ر٧	٣ر٧
الخدمات المالية	١٦١ر٤	١٧٣ر٤	١٨٦ر٢	٢٠٠ر٠	٢١٤ر٨	٢٣٠ر٦	٦٩ر٢	٤٢ر٩	٧ر٤	٤ر٤	٤ر٤	٤ر٥	٤ر٦	٤ر٦	٤ر٦
قطاعات التوزيع	٣٧٤ر١	٤٠٣ر٩	٤٣٦ر٥	٤٧١ر٨	٥١٠ر٠	٥٥١ر٢	١٧٧ر١	٤٧ر٣	٨ر١	١٠ر٢	١٠ر٣	١٠ر٥	١٠ر٧	١٠ر٩	١١ر٠
خدمات المجتمع(*)	٣٤١ر٨	٣٧٧ر٠	٤١٨ر١	٤٦٣ر٦	٥١٤ر٢	٥٧٠ر٢	٢٢٨ر٤	٦٦ر٨	١٠ر٨	٩ر٣	٩ر٧	١٠ر١	١٠ر٥	١٠ر٩	١١ر٤
القطاعات غير النفطية	٨٩٤ر٠	٩٨٦ر٥	١٠٩٢ر٢	١٢٠٩ر٩	١٣٤٢ر١	١٤٨٩ر٤	٥٩٥ر٤	٦٦ر٦	١٠ر٨	٢٤ر٤	٢٦ر٣	٢٦ر٤	٢٧ر٤	٢٨ر٥	٢٩ر٧
قطاع النفط	٢٧٦٨ر٠	٢٩٠٦ر٣	٣٠٥١ر٦	٣٢٠٤ر٢	٣٣٦٤ر٤	٣٥٣٢ر٦	٧٦٤ر٦	٢٧ر٦	٥ر٠	٧٥ر٦	٧٣ر٧	٧٣ر٦	٧٢ر٦	٧١ر٥	٧٠ر٣
الناتج المحلي الاجمالي	٣٦٦٢ر٠	٣٨٩٢ر٨	٤١٤٣ر٨	٤٤١٤ر١	٤٧٠٦ر٥	٥٠٢٢ر٠	١٣٦٠ر٠	٣٧ر١	٦ر٥	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

(*) تشمل الاسكان .

جدول رقم (٦)

تقدير حجم الاستثمارات خلال سنوات الخطة

(بالمليون دينار) (بأسعار سنة الأساس ١٩٧٦/٧٥)

	الزيادة في الناتج						معامل رأس المال الناتج	الاستثمارات					
	٧٧/٧٦	٧٨/٧٧	٧٩/٧٨	٨٠/٧٩	٨١/٨٠	الجملة		٧٧/٧٦	٧٨/٧٧	٧٩/٧٨	٨٠/٧٩	٨١/٨٠	الجملة
الزراعة والصيد	٠ر٨	١ر٠	١ر١	١ر٣	١ر٥	٥ر٧	٥ر٨٠	٤ر٧	٥ر٨	٦ر٤	٧ر٦	٨ر٧	٣٣ر٢
الصناعة	١٩ر٩	٢٣ر٤	٢٧ر٢	٣٢ر٤	٣٧ر٨	١٤٠ر٧	٦ر٥٠	١٢٩ر٣	١٥٢ر١	١٧٦ر٨	٢١٠ر٥	٢٤٥ر٧	٩١٤ر٤
الكهرباء والماء	٦ر٨	٧ر٦	٨ر٦	٩ر٧	١٠ر٨	٤٣ر٥	١٢ر٤٠	٨٤ر٢	٩٤ر٢	١٠٦ر٥	١٢٠ر٢	١٣٣ر٨	٥٣٨ر٩
النقل والمواصلات والتخزين	٨ر١	٩ر٤	١٠ر٤	١١ر٤	١٢ر٦	٥١ر٦	١٥ر٠٠	١٢١ر٥	١٤١ر١	١٥٦ر١	١٧١ر١	١٨٩ر١	٧٧٨ر٩
التجارة	٩ر٧	١٠ر٤	١١ر١	١٢ر٠	١٢ر٨	٥٦ر٠	٠ر٥٠	٤ر٨	٥ر٢	٥ر٦	٦ر٠	٦ر٤	٢٨ر٠
الخدمات المالية	١٢ر٠	١٢ر٨	١٣ر٨	١٤ر٨	١٥ر٨	٦٦ر٢	٠ر٠٧	٠ر٨	٠ر٩	١ر٠	١ر٠	١ر١	٤ر[illegible]
خدمات تنمية المجتمع (*)	٣٥ر٢	٤١ر١	٤٥ر٥	٥٠ر٦	٥٦ر٠	٢٢٨ر٤	٩ر٠	٣١٧ر٣	٣٧٠ر٥	٤١٠ر٢	٤٥٦ر١	٥٠٤ر٨	٢٠٥٨ر٩
جملة القطاعات غير النفطية	٩٢ر٥	١٠٥ر٧	١١٧ر٧	١٣٢ر٢	١٤٧ر٣	٥٩٥ر٤	٧ر٣٠	٦٦٢ر٦	٧٦٩ر٨	٨٦٢ر٦	٩٧٢ر٥	١٠٨٩ر٦	٤٣٥٧ر١
استخراج وانتاج النفط	١٣٨ر٣	١٤٥ر٣	١٥٢ر٦	١٦٠ر٢	١٦٨ر٢	٧٦٤ر٦	٠ر١١	٢٢ر٤	٢١ر٦	١٤ر٧	١٢ر٢	١٢ر٩	٨٣ر٨
جملة التكوين الرأسمالي الثابت	٢٣٠ر٨	٢٥١ر٠	٢٧٠ر٣	٢٩٢ر٤	٣١٥ر٥	١٣٦٠ر٠	٣ر٣	٦٨٥ر٠	٧٦١ر٤	٨٧٧ر٣	٩٨٤ر٧	١١٠٢ر٥	٤٤٤٠ر٩
الزيادة في المخزون								٦٨ر٥	٧٩ر١	٨٧ر٧	٩٨ر٥	١١٠ر٣	٤٤٤ر١
اجمالي الاستثمارات							٣ر٦	٧٥٣ر٥	٨٧٠ر٥	٩٦٥ر٠	١٠٨٣ر٢	١٢١٢ر٨	٤٨٨٥ر٠

(*) تشمل الاسكان .

جدول رقم (٧)

استثمارات الخطة الخمسية ١٩٧٧/٧٦ – ١٩٨١/٨٠

باسعار سنة الاساس ١٩٧٦/٧٥ — بملايين الدنانير

النشاط / جهة الاختصاص	الزراعة	الصناعة		النقل والمواصلات والتخزين					الخدمات الأخرى										المباني الحكومية والمرافق العامة	جملة الاستثمارات
		استخراجية	تحويلية	النقل البري	النقل البحري	النقل الجوي	المواصلات	التخزين	التجارة والمال	الكهرباء والماء	الاسكان	التعليم والتدريب	الصحة	الرعاية الاجتماعية	الدينية	الدفاع الاجتماعي	الاعلامية			
القطاع الحكومي																				
١ – وزارات الدولة :	١٢ر٥٠٠	—	١ر٤٠٠	٢٢٧ر٧٤٥	٢٧ر٩٢٣	٢٩ر١٥٤	٥٣ر٧٩٢	٣٨ر٧٧٠	—	٥٣٨ر٩٠٩	٠ر٣١٢	١١٦ر٥٠٧	١٣٣ر٣٩٦	٦٨ر٧٩٦	١٦ر٣٧٢	٣٤ر١٢٠	٢٠ر٤٥٠		٧٦ر٠٢٣	١٣١٦ر١٦٩
وزارة التربية								١ر٢٠٠		٠ر١٣١		١١٤ر٢٥٧					٠ر٢٥٠			١١٦ر٣٣٨
وزارة الصحة			١ر٤٠٠					٤ر٧٠٠		٠ر٣٢٣	٠ر٣١٢		١٣٢ر٧٦٦						٨ر٠٠٠	١٤٧ر٥٥١
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل														٦٨ر٧٩٦					٨ر٠٠٠	٧٦ر٧٩٦
وزارة العدل والأوقاف والشؤون الاسلامية															١٦ر٣٧٢	٤ر٤٤٠			٨ر٠٠٠	٢٨ر٨١٢
وزارة الداخلية						٢٩ر١٥٤		٠ر٩٠٠					٠ر٦٣٠			٢٩ر٦٨٠			٦ر٠٠٠	٦٦ر٣٦٤
وزارة الاعلام								٢ر٠٠٠									٢٠ر٢٠٠			٢٢ر٢٠٠
وزارة الاشغال العامة	١٢ر٥٠٠			٢٢٧ر٧٤٥								١ر٠٠٠							٨ر٠٠٠	٢٤٩ر٢٤٥
وزارة المواصلات					٢٧ر٩٢٣		٥٣ر٧٩٢	٢٩ر١٧٠		١ر١٢٠		١ر٢٥٠								١١٤ر٠٥٥
وزارة الكهرباء والماء										٥٣٦ر٧٨٥									٨ر٠٠٠	٥٤٤ر٧٨٥
أخرى																			٣٠ر٠٢٣	٣٠ر٠٢٣
٢ – الهيئات المستقلة والملحقة :	—	—	١٨ر٤٩٥	٢ر٣٧٤	١٨ر٨٠٠	—	—	٧ر٤٣٠	٨ر٨٤١	—	٧٠٥ر١٢٣	١٢٦ر٧٠٠	—	—	—	—	٥ر٢٤٩		٢٨ر٠٧٨	٩٢١ر٠٩٠
جامعة الكويت												١٢٠ر٠٠٠								١٢٠ر٠٠٠
هيئة الاسكان											٧٠٣ر١٨٨									٧٠٣ر١٨٨
بلدية الكويت			٤ر٢٩٥	٢ر٣٧٤				٠ر٩٣٠	٨ر٨٤١		١ر٩٣٥						٥ر٢٤٩		١٥ر٥٧٨	٣٩ر٢٠٢
الادارة العامة لمنطقة الشعيبة			١٤ر٢٠٠		١٨ر٨٠٠			٦ر٥٠٠												٣٩ر٥٠٠
أخرى												٦ر٧٠٠							١٢ر٥٠٠	١٩ر٢٠٠
جملة القطاع الحكومي	١٢ر٥٠٠	—	١٩ر٨٩٥	٢٣٠ر١١٩	٤٦ر٧٢٣	٢٩ر١٥٤	٥٣ر٧٩٢	٤٦ر٢٠٠	٨ر٨٤١	٥٣٨ر٩٠٩	٧٠٥ر٤٣٥	٢٤٣ر٢٠٧	١٣٣ر٣٩٦	٦٨ر٧٩٦	١٦ر٣٧٢	٣٤ر١٢٠	٢٥ر٦٩٩		١٠٤ر١٠١	٢٢١٧ر٢٥٩
القطاع الخاص	٢٠ر٧٠٠	٤ر٩٠٠	١٢٥ر١٠٠	٨١ر٥٥٦	٩٣ر٦٠٠	—	—	٣ر٨٧٠	٢٣ر٩٥٩	—	٦٩٥ر٤٠٠	—	—	—	—	—	—		—	١٠٤٩ر٠٨٥
جملة الاستثمارات غير النفطية	٣٣ر٢٠٠	٤ر٩٠٠	١٤٤ر٩٩٥	٣١١ر٦٧٥	١٤٠ر٣٢٣	٢٩ر١٥٤	٥٣ر٧٩٢	٥٠ر٠٧٠	٣٢ر٨٠٠	٥٣٨ر٩٠٩	١٤٠٠ر٨٣٥	٢٤٣ر٢٠٧	١٣٣ر٣٩٦	٦٨ر٧٩٦	١٦ر٣٧٢	٣٤ر١٢٠	٢٥ر٦٩٩		١٠٤ر١٠١	٣٢٦٦ر٣٤٤
قطاع النفط والغاز الطبيعي	—	٨٣ر٧٩٩	٧٦٤ر٤٨٢	—	١٩٣ر٩٠٠	—	—	—	—	—	—	٣٢ر٣٧٥	—	—	—	—	—		—	١٠٧٤ر٥٥٦
جملة الاستثمارات الثابتة	٣٣ر٢٠٠	٨٨ر٦٩٩	٩٠٩ر٤٧٧	٣١١ر٦٧٥	٣٣٤ر٢٢٣	٢٩ر١٥٤	٥٣ر٧٩٢	٥٠ر٠٧٠	٣٢ر٨٠٠	٥٣٨ر٩٠٩	١٤٠٠ر٨٣٥	٢٧٥ر٥٨٢	١٣٣ر٣٩٦	٦٨ر٧٩٦	١٦ر٣٧٢	٣٤ر١٢٠	٢٥ر٦٩٩		١٠٤ر١٠١	٤٤٤٠ر٩٠٠
الزيادة في المخزون																				٤٤٤ر١٠٠
اجمالي الاستثمارات																				٤٨٨٥ر٠٠٠



الهوامش والمصادر :

(١) لتفصيل هذا الموضوع ، ارجع إلى : الفصل الثاني من هذا المؤلف .

(٢) استندت فروض النموذج– تفصيلياً – على البيانات الكمية المتوافرة عن الخصائص الهيكلية والقطاعية للاقتصاد الكويتي ، تاريخياً ، وعلى بيانات الخطة الخمسية الأولى الخاصة بإحداث تغييرات موائمة في هذه الخصائص ، وعلى البيانات التفصيلية القطاعية المتوافرة في الدراسات الأولية للقطاعات المختلفة ، وعلى الأهداف العامة وعناصر الاستراتيجية للخطة ، وعلى البيانات المتوافرة عن بعض التجارب التي تمر بمرحلة مماثلة – إلى حد ما – للتجربة الكويتية .

(٣) تشمل الفروض الأساسية للنموذج ما يلي :

١ – النمو المفترض خلال البعد الزمني للخطة والمتوقع في المتغيرات القومية والقطاعية – النقدية – مقدراً بالأسعار الثابتة ، أي بأسعار سنة الأساس .

٢ – النمو المفترض في الناتج المحلي الإجمالي يتم وفقاً لمعدل نمو سنوي مركب يبلغ (٦,٥٪) ، على أساس :

أ – تنمية الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية بمعدل سنوي قدره (١٠,٨٪) ، وذلك للعمل على تحقيق هدف تنويع الإنتاج .

ب – تنمية الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط بمعدل سنوي قدره (٥٪) ، وذلك بافتراض ان الطلب العالمي على النفط سوف يكون عند هذا المعدل تقريباً . ارجع إلى : وزارة النفط ، دولة الكويت ، دراسة أولية للخطط الخمسية لقطاع النفط والغاز ، (وزارة التخطيط ، ووزارة النفط : الكويت ، ١٩٧٦) .

٣ – النمو المفترض في الاستهلاك النهائي القومي يتم وفقاً لمعدل سنوي مركب قدره (٦,٧٪) ، على أساس :

أ – تنمية الاستهلاك النهائي الخاص بمعدل سنوي قدره (٧,١٪) ، وذلك لمقابلة معدل نمو سكاني سنوي متوقع قدره (٦,٥٪) ، ولرفع مستوى معيشة الفرد بمقدار (٠,٦٪) سنوياً .

ب – تنمية الاستهلاك النهائي الحكومي بمعدل سنوي قدره (٨١٪) ، وذلك لمواجهة النمو السكاني بتأدية الخدمات الأساسية بكمية وكيفية وكفاءة مناسبة لاعداد متزايدة .

٤ – الاستثمارات الإجمالية للخطة تقدر على أساس مقابلة الاحتياجات الإنتاجية لتحقيق الزيادة المستهدفة في الناتج المحلي الإجمالي من ناحية ، وعلى أساس تقدير تكاليف المشروعات الإنمائية للخطة – طبقاً للبيانات التفصيلية الواردة في الدراسات الأولية للخطط القطاعية – من ناحية أخرى . ومن خلال سلسلة من التقريبات المتابعة ، وفي ضوء طبيعة وخصائص العملية الإنتاجية في القطاعات المختلفة ، والتغييرات المتوقعة فيها ، وفي المستوى القومي ، تم التوصل إلى الاستثمارات الإجمالية للخطة ، والتي تعكس معامل رأس مال /إنتاج حدي على المستوى القومي يبلغ (٣,٦ : ١) خلال سنوات الخطة . وعلى أساس افتراض ان الزيادة في المخزون تبلغ (١٠٪) من الاستثمارات الثابتة الإجمالية ، كمعدل يتمشى مع طبيعة العملية الإنتاجية خلال الخطة ، تم التوصل إلى نمط توزيع الاستثمارات كما يلي :

أ – بالنسبة للقطاعات غير النفطية والقطاع النفطي وفقاً لمعامل رأس مال/ إنتاج قدره (٧,٣ : ١) للأولى ، (٠,١١ : ١) للثاني على الترتيب ، وذلك لافتراض استخدام فن إنتاجي كثيف رأس المال ومتطور تكنولوجياً في القطاعات غير النفطية ، وان رأس المال الثابت قائم فعلا في القطاع النفطي .

ب – بالنسبة لقطاعات الصناعة ، والنقل والمواصلات والتخزين ، والكهرباء والماء ، قدرت الانصبة النسبية لكل منها في الاستثمارات الإجمالية الثابتة بنحو (٢٠,٥٪) ، (١٧,٦٪) ، (١٢,١٪) ،

على الترتيب ، وذلك لأهمية هذه القطاعات الإنتاجية والتوزيعية والخدمية .

جـ — يقدر أن يستحوذ قطاع الإسكان على النصيب الأكبر من الاستثمارات المستهدفة لقطاعات الخدمات ، إذ يتوقع أن يصل إلى (٦٨٪) من هذه الاستثمارات ، وذلك لمواجهة ومعالجة المشكلة الإسكانية .

د — بالنسبة للقطاعات الوظيفية ، يقدر أن يقوم القطاع الحكومي بمسؤولية كبيرة في تنفيذ الخطة . إذ يبلغ نصيبه النسبي في الاستثمارات الإجمالية الثابتة (٧٦٪) ، وذلك للدور الكبير المتوقع لهذا القطاع في مجالات الخدمات والمنافع العامة .

٥ — النمو المفترض في الصادرات الكلية يتم وفقاً لمعدل سنوي مركب قدره (٥,١٪) ، وذلك على أساس :

أ — تنمية الصادرات النفطية بمعدل سنوي قدره (٥٪) طبقاً لمعدل نمو الناتج .

ب — تنمية الصادرات غير النفطية بمعدل سنوي قدره (٦,٦٪) ، وذلك على أساس التوسع المتوقع في تصدير المنتجات الكويتية المنشأ من ناحية ، والعمل على تحقيق هدف رئيسي من أهداف استراتيجية التصنيع من ناحية أخرى .

٦ — النمو المفترض في الواردات الكلية قدر على أساس كون الواردات «متمماً» لمواجهة احتياجات الطلب النهائي بعناصره المختلفة خلال سنوات الخطة .

٧ — النمو المفترض في قوة العمل خلال الخطة يتم وفقاً لمعدل نمو سنوي مركب قدره (٦,٩٪) ، وذلك بالإضافة إلى افتراض رفع إنتاجية المشتغل بنحو (٣,٥٪) سنوياً من خلال رفع مستوى مهارات العاملين (التدريب) ، والحد من البطالة المقنعة في بعض القطاعات ، واتباع فن إنتاجي كثيف رأس المال ومتطور تكنولوجيا . ولقد تم تقدير معدل نمو قوة العمل على أساس :

أ – افتراض رفع نسبة العمال الكويتيين إلى جملة السكان الكويتيين من (١٨,٥٪) في سنة الأساس إلى نحو (١٩,٥٪) في سنة الهدف ، وذلك بافتراض التوسع في إشراك المرأة الكويتية في قوة العمل .

ب – افتراض ثبات نسبة العاملين غير الكويتيين إلى جملة السكان غير الكويتيين في سنة الهدف على ما هي عليه في سنة الأساس .

(٤) ارجع إلى : الفصل الثاني من هذا المؤلف .

(٥) لتفصيل أكبر لهذه النقطة ، ارجع إلى : الفصل الأول من هذا المؤلف .

(٦) لبدائل مختلفة لتوقعات النمو السكاني ، ارجع إلى : مجلس التخطيط ، دولة الكويت ، المجموعة الإحصائية السنوية ، ١٩٧٥ ، (مجلس التخطيط : الكويت ، ١٩٧٦) .

(٧) لتفصيل هذه النقطة ، ارجع إلى : مجلس التخطيط ، دولة الكويت ، دراسة أولية لخطة قطاع التدريب ، (مجلس التخطيط : الكويت ، ١٩٧٥) .

(٨) لبدائل مفترضة لمعدلات النمو لكل من المجموعتين من القطاعات –للمقارنة– ارجع إلى : مجلس التخطيط ، دولة الكويت ، محمود العطيفي ، مذكرة بالعمل في أعداد النموذج الاقتصادي للخطة ، مذكرة داخلية ، (مجلس التخطيط : الكويت ، ١٩٧٦) .

(٩) ارجع إلى : مجلس التخطيط ، دولة الكويت ، دراسات أولية للخطط الخمسية القطاعية ، دراسات متعددة ، (مجلس التخطيط : الكويت ، ١٩٧٥ – ١٩٧٦) .

(١٠) نمط التوزيع الخاص بالقطاعات الوظيفية (الحكومي والخاص) ، تم على أساس البيانات التفصيلية في الدراسات الأولية القطاعية . ارجع إلى مجلس التخطيط ، دراسات أولية . . . ، المرجع سالف الذكر .

بعض المراجع الأساسية :

١ – مجلس التخطيط ، دولة الكويت ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية الأولى ، (مجلس التخطيط : الكويت ، ١٩٦٨) – نموذج الخطة الإنمائي والتوزيعي .

٢ – دراسات لجنة اعداد إطارات النماذج الاقتصادية البديلة ، (مجلس التخطيط : الكويت ، ١٩٧٣) .

3 . Buchanan's Model- Buchanan,C·& Partners ,Studies of Ph^sical Plan for the State of Kuwait and Master Plan for the Urban Areas, First Report, the Long-Term Strategy . Planning Board : Kuwait , 1970 .

4 . EIU'S Model - The Economist Intelligence Unit Ltd., Assessment of Joint Sector Operations in Kuwait, Vol VIII , Planning Board : Kuwait , 1974 .

5 . Ghazali , El - , A., Planning for Economic Development : Methodology , Strategy and effectiveness ,Various Growth and Distributive Models, Cairo Models Bookshop : Cairo , 1972 .

6 . Miner's Model - Miner & Associates , Kuwait National Input - Output Study , Volume 1 , Planning Board : Kuwait , 1974 .

7 . Khouja's Model - Khouja,. M. W., Kuwait :An Oil Oriented Economy? , Planning Board : Kuwait , 1971 .

8 . SRI'S Model -Stanford Research Institute, Social and Economic Impacts of the Kuwait Government Compensation Increase of 1971 - 1972 and Recommended National Compensation Policies , Final Report , Planning Board : Kuwait , 1973) .

9 . Shamaly's Model - Shamaly, M. , Kuwait in2000: a Long Term Growth Model , Internal Memo . , (Planning Board : Kuwait , 1972).

10 . Rao's Model – Rao, K. N. , A Growth Model for Kuwait Economy ,Internal Memo. (Planning Board : kuwait , 1975) .

الفصل الخامس

خطط الطوارئ البديلة للإنفاق الحكومي



تقديم *

١ – تمثل الهدف الأساسي من هذه الدراسة في تحديد الاتجاهات العامة للإنفاق الحكومي في حالة قيام ظروف استثنائية تؤثر ، بدرجة أو بأخرى ، على المصدر الرئيسي لهذا الإنفاق ، وهو النفط . ولقد تمت هذه الدراسة خلال المراحل الأخيرة والحساسة من مفاوضات الكويت مع شركات النفط ، بغرض تملك الكويت لثروتها النفطية [١] . وخلال هذه الفترة ، صنفت الدراسة كوثيقة « سرية للغاية » [٢] وهذا أمر طبيعي . ولكن بعد نجاح المفاوضات ، والتي ترتب عليها تملك الكويت لثروتها النفطية [٣] ، مما جعل التجربة

(*) يشكر المؤلف د. برهان الشطي و د. طلال جرجس – المستشارين بمجلس التخطيط (سابقاً) – والسيد علي الموسى – مدير الإدارة العامة لشؤون التخطيط ، بوزارة التخطيط لاشتراكهم في مناقشة الإطار العام للدراسة وكثير من النقاط التفصيلية – كما يشكر السيد أكرم الدقاق – المراقب بإدارة البرامج والموازنات بالوزارة – لإعداده البيانات المتعلقة بالميزانية العامة للدولة .

الكويتية تجربة رائدة في هذا المجال ، زالت صفة « السرية » ، والتي كانت واجبة في حالة تعثر المفاوضات أو فشلها .

٢ — وبرز ، نتيجة لذلك ، اعتباران أساسيان يبرران النشر . الأول ، وينصب على ضرورة تبيان المنهج الشمولي والعلمي لراسمي السياسة الاقتصادية في دولة الكويت من ناحية ، والتعاون الفعال والإيجابي بين أجهزة الدولة في هذه الظروف ، من ناحية أخرى . ويتمثل الاعتبار الثاني في الأهمية الخاصة لوضع النموذج الكويتي في هذا المجال أمام الدول الأخرى التي تفكر في خوض مثل هذه التجربة ، أو بدأت في خوضها فعلاً .

الهدف من الدراسة :

٣ — تهدف هذه الدراسة إلى استنباط بدائل لنمط الإنفاق العام وعملية تمويله ، وفقاً لفروض متعددة بالنسبة لإنتاج وعائدات النفط ، بما في ذلك فرض توقف إنتاج وعائدات النفط لأسباب استثنائية (٤) .

٤ — وتعتمد عملية استنباط بدائل الإنفاق الحكومي لمجابهة الظروف الاستثنائية بالنسبة لفروض إنتاج وعائدات

الظروف الاستثنائية على الفروض المقترحة ، وعلى الفترة التي يتوقع ان تستمر خلالها هذه الظروف . فمثلاً ، بالنسبة لفروض إنتاج وعائدات النفط (أ ، ب ، ج) في الجداول المرفقة ، يمكن إبقاء الإنفاق الحكومي بمعدلاته السائدة في السنوات الأخيرة ، وبالتالي تسيير الاقتصاد بصورة طبيعية ، ودون ما تضحية ، أو حتى تأجيل الجهود الإنمائية المخططة للخمس سنوات القادمة (٥) .

٥ — أما إذا أخذ بالفروض (د،هـ،و ، ز) فإن ذلك يعني تقليصاً — متزايداً من فرض لآخر — في إنتاج وعائدات النفط . وهذا الوضع الاستثنائي سيتطلب اتخاذ إجراءات محددة في جانب الإنفاق الحكومي ، وفي جانب مصادر التمويل — غير النفطية — التي يمكن اقتراحها . ففي جانب الإنفاق ، يمكن التفكير بثلاث بدائل ، تتسم جميعها بضرورة اتخاذ إجراءات استثنائية عاجلة . وتتدرج هذه البدائل من حيث حالة النمو ودرجة شدتها من : خفض الإنفاق الحكومي إلى استمرار الاتجاه الإنمائي ، مروراً بالمحافظة على معدل الإنفاق الحكومي الحالي . وفي جانب مصادر التمويل ستتدرج ، بدورها من حيث العدد وكثافة الاستخدام — تصاعدياً —

من البديل الأول ، فالثاني ، ثم الثالث . كما يتضح في الجداول المرفقة .

٦ — وتظهر ضرورة مسألة البدائل الخاصة بنمط الإنفاق الحكومي ، والحاجة إلى الأخذ بأحدها ، وما يترتب عليه من إجراءات تمويلية ، في الحالة المتطرفة ، وهي حالة الفرض (ش) — حيث يفترض توقف إنتاج وعائدات النفط ، كما هو مبين في الصف الأول من الجداول المرفقة .

٧ — ويجب التوكيد على حقيقة ان النتائج السلبية التي قد تترتب على سريان أي من الفروض (س ، د، هـ ، و ، ز)، والتي ستتطلب إجراءات لمعالجتها إذا ما وقعت — كما سيفصل فيما بعد — ستعتمد من حيث حدتها وخطورتها ، على الاقتصاد والمجتمع الكويتي ، طول الفترة التي يتوقع أن تستمر خلالها الظروف النفطية الاستثنائية .

٨ — فعلى المدى القصير نسبياً — أي في حدود ثلاثة أو ستة أو تسعة شهور — يمكن الاستمرار في نمط الإنفاق الحكومي السائد حالياً ، وبالتالي تسيير الاقتصاد بصورة طبيعية ، وذلك عن طريق إيجاد مصادر تمويلية بديلة ،

واتخاذ إجراءات إنعاشية لمكافحة أي اتجاه انكماشي في الاقتصاد ، كما هو موضح فيما بعد .

٩ — أما إذا طالت الفترة الاستثنائية عن سنة ، أو لفترة غير محددة ، فستكون المصادر التمويلية غير النفطية المطلوبة أكثر نسبياً من حيث العدد ، وأكثف من حيث الاستخدام . ويتوقع أن تكون النتائج السلبية — في صورة انكماش في مستوى النشاط الاقتصادي — ذات حدة كبيرة . ومن ثم ، تتطلب اتخاذ سياسات إنعاشية أكثر شمولاً وفعالية ، كما تشير هذه الدراسة فيما بعد .

١٠ — ويتوقع أن تظهر موجة الانكماش في قطاع تجارة السلع الاستهلاكية نصف المعمرة والمعمرة ، وفي السلع الكمالية على وجه الخصوص ، ثم في قطاع الخدمات المالية ، فقطاع التشييد والبناء . ويتوقع أن يؤثر ذلك على حالة العمالة في البلاد ، حيث ينتظر أن ينعكس الانكماش في صورة ظهور وتزايد مشكلة البطالة ، خاصة بين قوة العمل غير الكويتية .

١١ — وتجدر الإشارة إلى ضرورة تدعيم هذه البدائل بسياسة إعلامية مناسبة ، لتفادي أي ذعر في الأوساط المالية

والاقتصادية المحلية ، أو أي بلبلة لدى عامة المواطنين . ويتطلب ذلك وضع خطة إعلامية هادئة وموضوعية ، تضع الجميع في المناخ النقي المناسب ، وتحدد أدوارهم ، وتوضح لهم الحقائق ، المدعمة بإجراءات عملية لطمأنتهم ، وتمنع أي جهة من استغلال الموقف لغير الأهداف الوطنية (٦) .

١٢ — وستتناول هذه الدراسة ، على الترتيب ، البدائل المشار إليها سابقاً ، وهي البديل الأول : خفض الإنفاق الحكومي ، والبديل الثاني : المحافظة على مستوى الإنفاق الحكومي الحالي ، ثم أخيراً ، البديل الثالث : الاستمرار الإنمائي للاقتصاد والمجتمع ، وذلك وفقاً للفروض المحددة بالجداول المرفقة .

البدائل المقترحة :

البديل الأول : خفض حجم الإنفاق الحكومي :

١٣ — يهدف هذا البديل ، في مجابهة هذه الظروف الاستثنائية إلى خفض الإنفاق الحكومي إلى مستوى الارتباطات الإلزامية كنفقات الأمن والدفاع والعدالة ، والعقود المبرمة ، والرواتب والأجور ، ونفقات الخدمات

العامة ، أي إلى حوالي (٧٠٠) مليون دينار لفترة عام —من الآن—ويشمل ذلك الارتباطات القومية والدولية[٧].

١٤ — ويتطلب العمل بهذا البديل اتخاذ الإجراءات التالية :

١ : تحديد أنواع الإنفاق الحكومي ، وحجم كل نوع ، والتمييز بين ما هو إلزامي ، وما هو غير إلزامي . ولقد تم هذا الإجراء بصورة تقريبية من بيانات الميزانية العامة للدولة لعام ١٩٧٦/٧٥ . ولقد بلغت جملة الإنفاق الحكومي المقدرة حوالي (٨٢٦) مليون دينار . وقدرت الارتباطات الإلزامية بحوالي (٧٠٠) مليون دينار ، والباقي — أي (١٢٦) مليون دينار — اعتبرت ارتباطات غير إلزامية ، يمكن التضحية بها إذا ما نشأت هذه الظروف الاستثنائية[٨] . وعليه ، افترض ان حجم الإنفاق على الارتباطات الإلزامية سيكفي لتغطية فترة عام كامل .

٢ : تحديد حجم الإيرادات غير النفطية المقررة بالميزانية العامة ، بهدف بيان مدى كفايتها لتغطية حجم الإنفاق الإلزامي . ولقد تم هذا الإجراء ، حيث قدرت هذه الإيرادات بنحو

(٥٠) مليون دينار فقط [٩] كما يظهر في جدول البديل الأول .

٣ : في حالة الفروض (أ ، ب ، جـ) لا توجد حاجة إلى تحديد مصادر تمويل أخرى جديدة ، حيث تكفي عائدات النفط المفترضة لتغطية الإنفاق الحكومي المقترح [١٠] . بل ، قد لا توجد حاجة إلى الأخذ بهذا البديل أصلاً ، خاصة إذا كانت فترة الإجراءات الاستثنائية قصيرة نسبياً ، كما أشير فيما سبق .

٤ : أما في حالة الفروض (س ، د ، هـ ، و ، ز) فيتعين تحديد مصادر التمويل الجديدة الأخرى المقترحة — والممكنة — ، وذلك لعدم كفاية الإيرادات غير النفطية المقررة بالميزانية . كما هو واضح بجدول البديل الأول .

١٥ — وتتدرج مصادر التمويل الجديدة المقترحة من حيث درجة سيولتها ، والحاجة إلى تطبيقها ، على النحو التالي :

١ : تصفية جزء من حافظة الأوراق المالية الحكومية ابتداء من الأوراق المالية الأكثر سيولة إلى الأوراق المالية الأقل سيولة .

٢ : الاقتراض من الدول الأعضاء بمنظمتي الأوابيك والأوبيك .

٣ : الاقتراض من الأسواق المالية العالمية بضمانة حافظة الأوراق المالية الحكومية والاستثمارات الخارجية .

٤ : تعبئة المدخرات المحلية عن طريق إصدار سندات دين عام .

٥ : دراسة إمكانية فرض ضرائب ورسوم جديدة .

١٦ — ويتوقع أن يؤدي هذا البديل إلى إحداث بعض الآثار الاقتصادية الانكماشية على معدل أداء الاقتصاد الكويتي ، حيث ان الإنفاق الحكومي يشكل عاملاً أساسياً في نشاط هذا الاقتصاد . وبالطبع ، سيتناسب الأثر الانكماشي تناسباً طردياً مع الطول النسبي لفترة تطبيق البديل . فكلما طالت الفترة ، كلما كان الأثر كبيراً ، والعكس صحيح . وبحساب المضاعف على أساس ان الميل الحدي للاستيراد يعادل حوالي (٠,٦٠) . والميل الحدي للاستهلاك يعادل حوالي (٠,٨٨) ، وجد انه يساوي : (١,٣٨)[١١] . وعليه ،فإن الأثر الانكماشي النهائي لتقليص الإنفاق الحكومي من (٨٢٦) مليون دينار إلى (٧٠٠) مليون دينار ، سوف

يؤدي إلى انخفاض في الناتج القومي الإجمالي بحوالي (١٧٤) مليون دينار .

١٧ — ونظراً لطبيعة تكوين الجهاز المصرفي والمالي في الكويت، والذي يتميز بحداثته ، وبساطة بنيته ، المرتكزة أساساً على المصارف التجارية ، وبسبب عدم وجود سوق نقدية ومالية متطورة ، فمن المتوقع ، حتى بعد اجتياز المرحلة الأولى من الإجراءات الاستثنائية والتي ستتسم بالحساسية ، ان يظل الجهاز المالي عرضة للتأثر والانفعال أكثر من كونه عاملاً مؤثراً وفعالاً في الأوضاع الاقتصادية التي ستعاني من حالة الانكماش المشار إليها .

١٨ — ولذلك قد يكون من المتعذر اللجوء إلى الجهاز المالي كوسيلة رئيسية في محاولة معالجة الانكماش الاقتصادي. وإذا ما أخذ في الاعتبار ان مؤسسات القطاع المالي تختلف من حيث درجة ارتباطها في بنية الاقتصاد الوطني ، لأمكن توقع حدوث آثار حادة على المؤسسات المصرفية ، والمصارف التجارية أولاً ، فالمصارف المتخصصة ، ثم على شركات التأمين ، وأخيراً على شركات الاستثمار [١٢] .

١٩ — ووفقاً للتصور السابق ، يصبح من الطبيعي ضرورة الأخذ بعدد من التدابير الأساسية لحماية المؤسسات

المصرفية بشكل خاص . ويمكن تلخيص أهم هذه التدابير على النحو التالي :

١ : الإيعاز لبنك الكويت المركزي بإعداد كشوف عن المسحوبات النقدية والتحويلات الخارجية بحسب الفترات المعتبرة طبيعية أو استثنائية .

٢ : مراقبة المسحوبات والتحويلات خلال الأيام الأولى التي تعقب إعلان الإجراءات الاستثنائية ومقارنتها بمعدلات الفترات الطبيعية والاستثنائية المذكورة في الفترة السابقة .

٣ : في حالة ظهور دلائل تشير إلى ذعر في أوساط المودعين ، يمكن اللجوء إلى تقييد المسحوبات والتحويلات الخارجية التي تزيد على مبلغ محدد (١٠ آلاف دينار مثلاً) ، بإخضاعها لموافقة مسبقة من قبل السلطات المختصة في بنك الكويت المركزي ، والإعلان في الوقت نفسه عن استعداد الحكومة لضمان الودائع المصرفية ضمن حجم محدد[١٣] .

٤ : متابعة تطور الحركة المصرفية ، واتخاذ الإجراءات المناسبة والسريعة بحسب ما تمليه الظروف القائمة .

٢٠ — ويجب التوكيد على أن عدم إمكانية حشد الأموال

المطلوبة من المصادر الاستثنائية لتغطية باقي الانفاق الحكومي المفترض وفقاً لهذا البديل — لأي سبب من الأسباب — ، يعني مزيداً من تقليص هذا الإنفاق . وهنا يتعين التنويه إلى أمرين : الأول ، أن هذا التقليص سوف يؤدي إلى آثار انكماشية إضافية بمقدار النقص مضروباً في حجم المضاعف ، والثاني ، ان هذا النقص يجب أن يقتطع من الارتباطات المختلفة على أن تكون آخر الارتباطات التي يقع عليها التخفيض الأمن والدفاع والعدالة — لأهميتها القصوى — ، ثم العقود المبرمة ، فالخدمات العامة — التعليم ، فالصحة ، فالخدمات الاجتماعية الأخرى ، ثم الأجور والمهايا ، وهكذا . . .

٢١ — وتجدر الإشارة ، في نهاية عرض هذا البديل ، إلى أنه يمكن ، بل يجب العمل على ، التخفيف من الآثار السلبية لهذا البديل — مع اعمال المضاعف — عن طريق اتخاذ سياسات من شأنها دفع القطاع الخاص إلى زيادة معدلات أدائه — وبالتالي اعمال المضاعف في اتجاه إيجابي معاكس — عن طريق استخدام أدوات السياسات الاقتصادية المناسبة (١٤) .

البديل الثاني : المحافظة على مستوى الإنفاق الحكومي الحالي :

٢٢ — يهدف هذا البديل ، في مجابهة هذه الظروف الاستثنائية

إلى استمرار الوضع القائم الخاص بحجم ونوعية الإنفاق الحكومي كما هو بدون تغيير ، أي بدون زيادة أو نقصان خلال فترة الطوارىء . ومن ثم ، يزيد حجم ونوعية الإنفاق الحكومي وفقاً لهذا البديل عن حجم ونوعية الإنفاق الحكومي المفترض في البديل الأول بمقدار الإنفاق على الارتباطات غير الإلزامية — أي حوالي (١٢٦) مليون دينار — التي افترض التضحية بها في البديل الأول [١٥] وبالتالي ، يزداد العبء التمويلي في هذا البديل بالمقارنة بالبديل الأول .

٢٣ — ويعني افتراض المحافظة على مستوى الإنفاق الحكومي الحالي عدم أخذ أثر الأسعار في الحسبان . وإذا ما أخذنا هذا الأثر على مدى عام ، فإن معنى ذلك انخفاض الإنفاق الحقيقي — بعد استبعاد أثر الأسعار — بما يعادل ارتفاع الأسعار . ولقد افترض ان معدل الأسعار سيبلغ حوالي (٧,٣ ٪) [١٦] أي أن الإنفاق بالأسعار الثابتة سينخفض بما يعادل هذه النسبة . وهذا بدوره ، سيحدث أثراً انكماشياً مضاعفاً ، كما سيحدد فيما بعد . ويتطلب العمل بهذا البديل اتخاذ الإجراءات التالية :

١ : تحديد حجم الإنفاق الحكومي الحالي . ولقد تم ذلك من بيانات ميزانية ١٩٧٦/٧٥ . وقدر الإنفاق الحكومي بحوالي (٨٢٦) مليون دينار [١٧] .

٢ : تحديد حجم الإيرادات غير النفطية المقررة بالميزانية العامة ، ولقد قدر بحوالي (٥٠) مليون دينار [١٨] .

٣ : تحديد الفجوة بين الإنفاق والإيرادات ، وبيان مصادر التمويل الأخرى غير النفطية لتغطية هذه الفجوة ان وجدت . ولقد تم ذلك بالنسبة للفروض (س ، د ، هـ ، و ، ز) ، كما يتضح في جدول البديل الثاني .

٤ : تقدير أثر الأسعار وفقاً لنسبة ارتفاع الأسعار المفترضة . ولقد قدر هذا الأثر بحوالي (٦٠) مليون دينار [١٩] .

٢٤ — وتتدرج مصادر التمويل الجديدة المقترحة من حيث درجة سيولتها ، ومن حيث الحاجة إلى تطبيقها ، على النحو التالي :

١ : تصفية جزء من حافظة الأوراق المالية الحكومية .
٢ : الاقتراض من الدول الأعضاء بمنظمتي الأوابيك والأوبيك .
٣ : الاقتراض من الأسواق المالية العالمية ، بضمانة حافظتي الأوراق المالية الحكومية والاستثمارات الخارجية .

٤ : تعبئة المدخرات المحلية عن طريق إصدار سندات دين عام .

٥ : تحويل أموال الصندوق الكويتي غير المتعاقد عليها إلى عملية تمويل الإنفاق الحكومي .

٦ : دراسة إمكانية فرض ضرائب ورسوم جديدة .

٧ : الاقتراض من المؤسسات التمويلية العربية والدولية

٨ : تصفية جزء من الاستثمارات الكويتية بالخارج .

٢٥ — ويتضح من هذه القائمة التوسع الأفقي في المصادر ، بالمقارنة بقائمة البديل الأول . كما أن كل مصدر سيستخدم — تدريجياً ، وكلما دعت الحاجة التمويلية — بطريقة أكثر كثافة عما تبرره الاحتياجات التمويلية في البديل الأول . ويرجع السبب في ذلك إلى أن العبء التمويلي في هذا البديل أكثر نسبياً منه في البديل الأول . وبالطبع ، ستتوقف عملية اختيار أي فرض من الفروض (س ، د ، هـ ، و ، ز) على طول الفترة الزمنية للظروف الاستثنائية .

٢٦ — وتسري ملاحظات هذه الدراسة الخاصة بالبديل الأول ، على البديل الثاني فيما يتصل بعنصر الزمن ، وبعدم

تطبيق البديل أصلاً إذا ما أخذ بأحد الفروض (أ ، ب ، جـ) [٢٠] .

٢٧ — ويتوقع أن يؤدي هذا البديل إلى إحداث ركود اقتصادي مع ظهور بعض الآثار الانكماشية كلما طالت فترة تطبيق هذا البديل . ولقد قدرت الآثار الانكماشية بحوالي (٨٣) مليون دينار ، أي (٦٠) مليون دينار — أثر أسعار — مضروباً في حجم المضاعف (١,٣٨) . وبالطبع سيزداد الأثر الانكماشي ، كلما تعذر حشد الأموال المطلوبة من المصادر الاستثنائية . وبصفة عامة ، يمكن القول ان الآثار الانكماشية لن تكون مماثلة في حدتها للآثار المتولدة عن تطبيق البديل الأول ، بسبب الكبر النسبي للانفاق الحكومي المفترض في هذا البديل . ومن الممكن ، والواجب العمل على التخفيف من حدة هذه الآثار السلبية . ان لم يكن في المستطاع معالجتها بسبب ما يعاني منه القطاع المالي من مشكلات [٢١] . بجانب أسباب أخرى ، بسهولة نسبية أكبر من حالة البديل الأول ، عن طريق اتخاذ سياسات من شأنها تشجيع القطاع الخاص على زيادة معدلات أدائه [٢٢] .

البديل الثالث : الاستمرار الإنمائي :

٢٨ — يتأسس هذا البديل على استمرار الإنفاق الحكومي

وفقاً للمعدلات الإنمائية التي سادت في السنوات الأخيرة وافترض نمو هذا الإنفاق بمعدل (١٠ ٪) سنوياً . كما افترض إمكانية تمويله بالكامل على أساس فرضي (أ ، ب) الخاصين بإنتاج وعائدات النفط ، وجزئياً من عائدات النفط وفقاً للفروض (ج ، د ، هـ ، و ، ز) ، وجزئياً من الإيرادات غير النفطية المقدر تقريرها بالميزانية (٥٥) [٢٣] مليون دينار ، والمصادر الاستثنائية . أما بالنسبة للفرض (س) ، فتتكون المصادر من الإيرادات غير النفطية بالميزانية ، والمصادر الاستثنائية فقط [٢٤] .

٢٩ — وبالتأكيد ، ستتوقف إمكانية تطبيق هذا البديل على الفترة الزمنية التي تستغرقها الظروف الاستثنائية ، وعلى الفرض الذي سيؤخذ به بالنسبة لإنتاج وعائدات النفط من الفروض (س ، أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، و ، ز) . وكلما طالت هذه الفترة ، وكان الاختيار من الفروض (س ، ج ، د ، هـ ، و ، ز) ، كلما أصبحت إمكانية التطبيق شديدة الصعوبة ، ان لم تكن مستحيلة عملياً .

٣٠ — وبافتراض القصر النسبي لفترة التطبيق ، وباستثناء الفروض (أ ، ب ، ج) ، سيتطلب هذا البديل

ستغلال كل مصادر تمويل البديل الثاني ، بأكثف طريقة ممكنة ، حتى يمكن تلبية الاحتياجات التمويلية المتزايدة ، في غياب عائدات النفط (الفرض س) ، أو في قيامها بدور تمويلي ضئيل نسبياً (الفروض : د ، هـ ، و ، ز) .

٣١ — وبالأخذ في الاعتبار المحدودية النسبية للإيرادات غير النفطية — المتاحة والمحتملة — ودرجة سيولتها المنخفضة لا يمكن أن يتصور عملاً إمكانية تطبيق هذا البديل لفترة تزيد على ثلاثة إلى ستة شهور ، وفقاً لأحد الفروض (س ، و ، ز) .

المقارنة بين البدائل المطروحة :

٣٢ — في حالة الفروض (أ ، ب ، جـ) ، وخلال فترة قصيرة نسبياً ، يدخل البديل الثالث في عملية الاختيار من قبل متخذي القرار . ولكن في حالة الفروض الأخرى ، وبافتراض فترة طويلة نسبياً ، يعد من الصعوبة بمكان الأخذ بالبديل الثالث . وبالتالي يبقى أمام متخذي القرار الاختيار بين البديلين الأول والثاني .

٣٣ — ويحكم عملية الاختيار عدد من العوامل ، لعل من أهمها الفترة الزمنية التي يتوقع أن تستغرقها هذه

الظروف الاستثنائية ، بجانب المحافظة على قوة الدفع التي اكتسبها الاقتصاد الكويتي ، وبدأت تظهر في معدلات أدائه السنوية [٢٥] . ويمكن القول ان اختيار البديل الثاني هو الأفضل في حالة القصر النسبي لفترة الظروف الاستثنائية — وفي حالة تعذر الأخذ بالبديل الثالث . بينما يعد البديل الأول — في ظل المحدودية النسبية للإيرادات غير النفطية المتاحة والمحتملة ، وفي ظل الانخفاض النسبي لدرجة سيولة كثير من الأصول ، وفي ظل عدم إمكانية تحقق أحد الفروض (أ ، ب ، ج ، د ، هـ) ، الممكن منطقياً وتطبيقياً ، في حالة فترات الظروف الاستثنائية الطويلة نسبياً .

٣٤ — ويتميز البديل الأول بالصغر النسبي للعبء التمويلي المطلوب لتغطية الارتباطات الإلزامية . ولكنه يعاني من الانخفاض النسبي الكبير في الإنفاق الحكومي ، وما يستتبع ذلك من آثار انكماشية — مضاعفة — في النشاط الاقتصادي . ومع ذلك ، يمكن خلال سياسات تشجيعية مناسبة لحفز القطاع الخاص على زيادة معدلات أدائه ، التخفيف إلى حد كبير من هذه الآثار . ومن ثم ، يمكن أن يتحمل الاقتصاد الكويتي غياب أو تقلص عائدات النفط (الفروض : س ، د ، هـ ، و ، ز) لفترة أطول — بالمقارنة بحالة تطبيق البديل الثاني .

٣٥ — ويتميز البديل الثاني بالمحافظة — إلى حد كبير — على مستوى النشاط الاقتصادي السائد ، وعلى قوة دفع الاقتصاد الكويتي . ولكنه يعاني من التزايد النسبي الكبير في العبء التمويلي للإنفاق الحكومي — بالمقارنة بحالة البديل الأول — ، ومن ثم إمكانية مجابهة صعوبات حقيقية في عملية حشد الأموال السائلة المطلوبة .

بعض المحددات التمويلية :

٣٦ — ويتعين التأكيد على ضرورة ان تقوم وزارة المالية بتحديد نسبة الإنفاق الفعلي من ميزانية عام ١٩٧٦/٧٥ ، حتى يتسنى لمتخذي القرار ان يحددوا الحجم المتوقع للإنفاق الحكومي في الاثني عشر شهراً القادمة ، بصورة أكثر دقة .

٣٧ — ومن البيانات المتاحة ، أمكن تقدير الارتباطات الإلزامية خارج ميزانية ١٩٧٦/٧٥ ، أي السنة أو السنوات التالية بحوالي (٢٢٢) مليون دينار ، والارتباطات غير الإلزامية لمشروعات (غير مرتبط بها) خارج الميزانية ، أي لسنة أو السنوات التالية بنحو (١٤٩) مليون دينار [٢٦] . وهذه الارتباطات تكملة لاعتمادات مخصصة للعام المالي ١٩٧٦/٧٥ . ويمكن النظر في أمر إيقاف صرف بعضها أو كلها ، إذا دعت الضرورة لذلك .

خاتمة

٣٨ — في ضوء العرض السابق ، وعلى أساس الفروض المعطاة ، ووفقاً لمزايا ومحددات البدائل المطروحة ، يمكن لمتخذي القرار القيام بعملية الاختيار استناداً إلى الاعتبارات الاستراتيجية والتكتيكية التي لديهم ، ومن أهمها ما يلي :

١ : ضرورة المحافظة على مستوى المعيشة السائد إن أمكن .

٢ : ضرورة المحافظة على قوة دفع الاقتصاد الوطني إن أمكن .

٣ : مدى حجم وجدية هذه الظروف الاستثنائية .

٤ : ضرورة الاختيار من بين الفروض المطروحة . . أكثرها واقعية .

٥ : الفترة التقديرية لاستمرارية هذه الظروف .

٦ : إمكانية الحصول على الأموال السائلة المطلوبة بالحجم وبالسرعة المناسبة .

٧ : الموازنة بين التضحيات العاجلة والمؤقتة والمكاسب الآجلة والدائمة .

٨ : الثقل السياسي النسبي للكويت في المجالين العربي والدولي .



الملحق الاحصائي



جـدول رقم ١

البديل الأول : تخفيض مستوى الإنفاق الحكومي (لمدة عام)

بالمليون دينار　　　　　　　　　　　　　　بأسعار ١٩٧٥/٧٤

رمز	الفروض: معدل الإنتاج اليومي بالألف برميل	الفروض: العائدات	الإنفاق الحكومي: ٧٦/٧٥ طبقاً للميزانية	الإنفاق الحكومي: ٧٦/٧٥ طبقاً للبديل	مصادر التمويل: المقررة بالميزانية	مصادر التمويل: مصادر أخرى: عائدات نفطية	مصادر التمويل: مصادر أخرى: استثنائية	الأثر الانكماشي على الناتج القومي الإجمالي
س	صفر	صفر	٨٢٦	٧٠٠	٥٠	—	٦٥٠	١٧٤
أ	٢٠٠٠	٢٣٢٣	٨٢٦	٧٠٠	٥٠	٦٥٠	—	١٧٤
ب	٩٤٥	١٠٧٦	٨٢٦	٧٠٠	٥٠	٦٥٠	—	١٧٤
ج	٧٥٠	٨٤٠	٨٢٦	٧٠٠	٥٠	٦٥٠	—	١٧٤
د	٥٥٠	٥٩٩	٨٢٦	٧٠٠	٥٠	٥٩٩	٥١	١٧٤
هـ	٥٠٠	٥٤٠	٨٢٦	٧٠٠	٥٠	٥٤٠	١١٠	١٧٤
و	٢٥٠	٢٣٣	٨٢٦	٧٠٠	٥٠	٢٣٣	٤١٧	١٧٤
ز	٢٢٠	١٩٩	٨٢٦	٧٠٠	٥٠	١٩٩	٤٥١	١٧٤

جدول رقم ٢

البديل الثاني : المحافظة على مستوى الإنفاق الحكومي (لمدة عام)

بالمليون دينار — بأسعار سنة ١٩٧٥/٧٤

رمز	الفروض: معدل الإنتاج اليومي بالألف برميل	الفروض: العائدات السنوية	الإنفاق الحكومي: ٧٦/٧٥ طبقاً للميزانية	الإنفاق الحكومي: ٧٦/٧٥ طبقاً للبديل	مصادر التمويل: المقررة بالميزانية	مصادر التمويل: مصادر أخرى: عائدات نفطية	مصادر التمويل: مصادر أخرى: استثنائية	الأثر الانكماشي على الناتج القومي الإجمالي
س	صفر	صفر	٨٢٦	٨٢٦	٥٠	–	٧٧٦	٨٣
أ	٢٠٠٠	٢٣٢٣	٨٢٦	٨٢٦	٥٠	٧٧٦	–	٨٣
ب	٩٤٥	١٠٧٦	٨٢٦	٨٢٦	٥٠	٧٧٦	–	٨٣
ج	٧٥٠	٨٤٠	٨٢٦	٨٢٦	٥٠	٧٧٦	–	٨٣
د	٥٥٠	٥٩٩	٨٢٦	٨٢٦	٥٠	٥٩٩	١٧٧	٨٣
هـ	٥٠٠	٥٤٠	٨٢٦	٨٢٦	٥٠	٥٤٠	٣٣٦	٨٣
و	٢٥٠	٢٣٣	٨٢٦	٨٢٦	٥٠	٢٣٣	٥٤٣	٨٣
ز	٢٢٠	١٩٩	٨٢٦	٨٢٦	٥٠	١٩٩	٥٧٧	٨٣

جـدول رقم ٣

البديل الثالث : الاستمرار الإنمائي للاقتصاد القومي (لمدة عام)

بالمليون دينار — بأسعار سنة ١٩٧٥/٧٤

رمز	الفروض: معدل الإنتاج اليومي بالألف برميل	الفروض: العائدات السنوية	الإنفاق الحكومي: ٧٦/٧٥ طبقاً للميزانية	الإنفاق الحكومي: ٧٦/٧٥ طبقاً للبديل	مصادر التمويل: المقررة بالميزانية	مصادر التمويل: مصادر أخرى عائدات نفطية	مصادر التمويل: مصادر أخرى استثنائية	الأثر الانكماشي على الناتج القومي الإجمالي
س	صفر	صفر	٨٢٦	٩٠٩	٥٥	—	٨٥٤	—
أ	٢٠٠٠	٢٣٢٣	٨٢٦	٩٠٩	٥٥	٨٥٤	—	—
ب	٩٤٥	١٠٧٦	٨٢٦	٩٠٩	٥٥	٨٥٤	—	—
ج	٧٥٠	٨٤٠	٨٢٦	٩٠٩	٥٥	٨٤٠	١٤	—
د	٥٥٠	٥٩٩	٨٢٦	٩٠٩	٥٥	٥٩٩	٢٥٥	—
هـ	٥٠٠	٥٤٠	٨٢٦	٩٠٩	٥٥	٥٤٠	٣١٤	—
و	٢٥٠	٢٣٣	٨٢٦	٩٠٩	٥٥	٢٣٣	٦٣١	—
ز	٢٢٠	١٩٩	٨٢٦	٩٠٩	٥٥	١٩٩	٦٥٥	—



الهوامش والمصادر :

(١) ذكر السيد علي الموسى في التقديم لهذه الدراسة ، كوثيقة من المجلس ، انها « تمت تحت ظروف انذار لمدة أربعة أيام ، وبموجب ما توافر من معلومات لدى جهاز مجلس التخطيط حتى يوم٥/١١/٧٥ . وهي بالأساس دراسة تقديرية ، مما يستدعي بالضرورة مراجعة الجهات المعنية في وزارتي المالية والنفط ، وموافقتهما ، قبل اعتبار الأخذ بما جاء فيها » . وضمن الفروض (المعطاة). . . تبين (الدراسة) ثلاثة بدائل رئيسية (للانفاق العام) » . ثم شدد على انه « لا بد من التنبيه من انه في حالة قيام الظروف الاستثنائية ، والتي قد تتطلب اتخاذ إجراءات احتياطية بشأن الانفاق الحكومي أو إيجاد مصدر بديل غير النفط لهذا الإنفاق ، فإن أول قرار يجب اتخاذه ، هو : تحديد الفروض ، واختيار أحد البدائل الثلاث منذ اللحظة الأولى ، . . . ، مع إجراء ما يلزم من تعديل على ضوء ما يتوافر من معلومات جديدة » . واني إذ أشارك السيد الموسى في التشديد على الطبيعة الأولية لهذه الدراسة،أشاطره الرأي في انه في ظل الظروف الاستثنائية يتعين اتخاذ قرار فوري — على المستوى التنفيذي — بتحديد الفرض المناسب الخاص بإنتاج وعائدات النفط ، ومن ثم ، اختيار البديل الملائم من البدائل الثلاث المطروحة . ارجع إلى : مجلس التخطيط ، الإدارة الاقتصادية : أسس خطط الطوارىء البديلة للإنفاق الحكومي ، (الكويت : دولة الكويت ، نوفمبر ١٩٧٥) ، الملحق الإحصائي ، ص : ١٨ — ٢١

(٢) مجلس التخطيط ، الإدارة الاقتصادية ، المرجع سالف الذكر .

(٣) تم التوقيع على اتفاقية سيطرة الكويت الكاملة على ثروتها البترولية ، والإعلان عنها ، في أول ديسمبر ، ١٩٧٥ .

(٤) تشمل هذه الفروض ثمانية احتمالات لإنتاج وعائدات النفط ، تبعاً لتغير الظروف . وتتدرج من فرض توقف الإنتاج وعائدات صفرية إلى فرض مستوى إنتاج وعائدات يقرب من الوضع الحالي . ولقد وضعت الجهات المختصة بوزارة النفط هذه الفروض على أساس تحليلها لكافة الاحتمالات واعتبرت بالتالي من معطيات هذه الدراسة . حول البيانات الكمية للفروض ارجع إلى الملحق الإحصائي لهذه الدراسة ، الجداول : ١ ، ٢ ، ٣ .

(٥) ارجع إلى وثائق مجلس التخطيط ، دولة الكويت عن : الخطط القطاعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية : ١٩٧٦ – ١٩٨١ ، (مجلس التخطيط : دولة الكويت ، ١٩٧٦).

(٦) طلال جرجس : « الآثار الانكماشية لنقص الانفاق الحكومي » ، ورقة غير منشورة ، (مجلس التخطيط : دولة الكويت ، ١٩٧٥) .

(٧) تم تحديد حجم الارتباطات الإلزامية للإنفاق الحكومي من واقع البيانات التفصيلية للميزانية العامة للدولة للسنة المالية (١٩٧٦/٧٥) . ارجع إلى : وزارة المالية ، دولة الكويت : الميزانية العامة للدولة والميزانيات الملحقة والمستقلة ، السنة المالية ١٩٧٦/٧٥ ، (وزارة المالية : الكويت ، ١٩٧٥) .

(٨) وزارة المالية : الميزانية العالة للدولة ، المرجع سالف الذكر .

(٩) المرجع السابق نفسه .

(١٠) ارجع إلى بيانات الجدول الأول من الملحق الإحصائي لهذه الدراسة .

(١١) حول حساب المضاعف ، ارجع إلى :

Planning Board, State of kuwait, Stanford Research Institute, Social and Economic Impacts of the kuwait Government Compensation Increase of 1971 —1972 and Recommended National Compensation Policies, Final Report, (Planning Board : kuwait, May 1974), pp. VI - 12 - VI - 21 .

(١٢) طلال جرجس : المرجع سالف الذكر .

(١٣) المرجع السابق نفسه .

(١٤) حول سياسات تشجيع القطاع الخاص ، ارجع ، مثلا ، إلى :
الفصل الأول من هذا المؤلف .

I.B.R.D., The Promotion of Manufacturing in kuwait, (IBRD : Baltimore, 1973) .

(١٥) وزارة المالية : الميزانية العامة للدولة ، المرجع سالف الذكر .

(١٦) وذلك بالنسبة لجميع المواد ، بصفة عامة . لتفصيل هذه النقطة ارجع إلى : مجلس التخطيط ، لجنة الأجور : تقرير لجنة الأجور ، سلسلة الدراسات الإنمائية ، العدد الأول (مجلس التخطيط : الكويت ، أبريل ١٩٧٤) ص : ١٥ — ٢٠ . ولقد كان المؤلف عضواً باللجنة المذكورة ، كما كلف ، مع د . برهان الشعلي — المستشار بالمجلس — بوضع الصيغة النهائية للتقرير من قبل اللجنة . وبالرغم من أن معدل الارتفاع المفترض في هذه الدراسة يبدو منخفضاً ، إلا أنه يعد مناسباً خاصة إذا أخذ في الاعتبار ان معظم توصيات اللجنة للحد من ارتفاع الأسعار قد وضعت فعلا موضع التنفيذ .

(١٧) وزارة المالية : الميزانية العامة للدولة ، المرجع سالف الذكر .

(١٨) المرجع السابق نفسه .

(١٩) حسب هذا الأثر على أساس (٧,٣٪) من الحجم التقديري للإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية ، والذي قدر بحوالي (٨٢٦) مليون دينار ، كما ذكر في المتن .

(٢٠) ارجع إلى الجدول (٢) من الملحق الإحصائي لهذه الدراسة .

(٢١) لتفصيل هذه النقطة ، ارجع إلى : مجلس التخطيط ، خطة قطاع النقد والخدمات المالية في الكويت عن الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨١) ، دراسة أولية ، (**مجلس التخطيط** : الكويت ، ١٩٧٥) .

(٢٢) ارجع إلى هامش رقم (١٤) ، السابق ، في هذه الدراسة .

(٢٣) افترض ان هذه الإيرادات ستزيد أيضاً بالنسبة نفسها التي سيزيد وفقاً لها الانفاق الحكومي ، أي بنسبة (١٠٪) ، وبالتالي سيصبح حجمها التقديري (٥٥ مليون دينار) ، بدلا من (٥٠) مليون دينار ، كما كان الوضع في البديلين : الأول والثاني .

(٢٤) للتفاصيل الكمية ، ارجع إلى الجدول (٣) من الملحق الإحصائي لهذه الدراسة .

(٢٥) لبيانات تفصيلية عن الخصائص الهيكلية للاقتصاد الكويتي ، ارجع ، مثلا ، إلى : مجلس التخطيط ، دولة الكويت : **المجموعة الإحصائية** السنوية ، ١٩٦٥ - ١٩٧٥ . الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ١٩٦٧ - ١٩٧٢ . الدراسات الأولية للخطط القطاعية ، ١٩٧٦ - ١٩٨١ .

Sheikh, El-,R., Economic Growth of the Oil State: Problems and Policies (University of kuwait : ku-

wait , 1973) ; Planning Board , Miner & Associates , kuwait National Input-Output Study, Vol . I(Planning Board . kuwait, August, 1974) .

(٢٦) تقديرات إدارة البرامج والموازنات ، مجلس التخطيط ، دولة الكويت .

بعض المراجع الأساسية :

(١) مجلس التخطيط ، دولة الكويت ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية الأولى — الخطط القطاعية ، (مجلس التخطيط : الكويت ، ١٩٦٨) .

مجلس التخطيط ، دولة الكويت ، الاقتصاد الكويتي ، اعداد مختلفة ، (مجلس التخطيط : الكويت ، سنوات مختلفة ، ١٩٦٩ — ١٩٧٣) .

(٢) وزارة المالية، دولة الكويت : الميزانيات والموازنات العامة لدولة الكويت للسنوات المالية : ٦٢/ ١٩٦٣ — ١٩٧٦/٧٥، (وزارة المالية : دولة الكويت) .

(٣) رياض الشيخ : خصائص نظام الميزانية العامة لدولة الكويت ، منشورات الجمعية الاقتصادية الكويتية ، (الجمعية الاقتصادية الكويتية : الكويت ، ابريل ١٩٧٣) .

(٤) « الفلسفة والمنهجية » ، الفصل الأول من هذا المؤلف ، و « الأولويات الإنمائية القطاعية » ، الفصل الثالث من هذا المؤلف .

(5) I.B.R.D., The Economic Development of Kuwait, (John Hopkins University Press : Baltimore , 1965) .

(6) Mallakh . El R - ' Economic Develoqment and Regional Cooperation : kuwait, (The University of Chicago Press : Chicago, 1968) .

(7) Planning board , Buchanan,C. & Partners ,Studies of Physical Plan for the State of kuwait and Master Plan for the Urban Areas, Various Technical Papers , (Planning board : kuwait'. 1969-1972) .

Planning board . The Economist Intelligence Unit Ltd. . Assessment of Joint Sector Operations in kuwait.Various Volumes.(Planning board : kuwait. 1972-1974) .

Planning board . Miner & Associates . Draft Final Report : Construction and Analysis of an Input-Output Model for the State of kuwait . (Planning Board ; Kuwait. May.1974) .

